

PROVISIONAL

A/43/PV.15
16 October 1989

الجمعية العامة



ARABIC

الدورة الرابعة والأربعون

الجمعية العامةمحضر حرفي مؤقت للجلسة الخامسة عشرة

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الاثنين ، ٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٩ ، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس : السيد غاربا (نيجيريا)

شم : السيد هيرست (نائب الرئيس) (أنتيفوا وبربودا)

شم : السيد مودينغي (نائب الرئيس) (زمبابوي)

- جدول الانصبه المقررة لقسمه نفقات الأمم المتحدة [١٢٩] (تابع)

- المناقشة العامة [٩] (تابع)

ألقى كلمة كل من :

السيد هربرت (سانت كيتس ونيفيس)

السيد الطلحي (الجمهورية العربية الليبية)

السيد القاسم (الأردن)

السيد تراوري (غينيا)

- خطاب السيد جيوفري بالمر ، رئيس وزراء نيوزيلندا

ألقى كلمة كل من :

السيد ويجيراتني (سري لانكا)

السيد بونغو (غابون)

السيد النعيمي (الإمارات العربية المتحدة)

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحیحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات ، Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/١٥البند ١٢٩ من جدول الأعمال (تابع)جدول الانصبه المقررة لقسمه نفقات الامم المتحدة (A/44/535/Add.2)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أوجه انتباه الجمعية الى الوثيقة A/44/535/Add.2 التي تتضمن رسالة موجهة اليّ من الأمين العام بيلغني فيها أنه بعد رسالتيه المؤرختين في ١٩ و ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ ، فإن الجمهورية الدومينيكية قد دفعت المبالغ اللازم دفعها لتخفيض المتأخرات التي عليها لكي تصبح أقل من المبلغ المحدد في المادة ١٩ من الميثاق .

هل لي أن أعتبر أن الجمعية قد أحيطت علماً بهذا ؟

تقرر ذلك .

البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)المناقشة العامة

السيد هربرت (سانت كيتس ونيفيس) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سيدي الرئيس ، دعوني أهنئكم نيابة عن وفد سانت كيتس ونيفيس ، لانتخابكم لمنصبكم . ولدي وفدي ثقة مطلقة في قدراتكم ، وقدرات نواب الرئيس ، وإننا نتعهد لكم بدعمنا وتعاوننا الكاملين .

وأنتهز هذه الفرصة لأشيد بأميننا العام الموقر ، السيد خافيير بيريز دي كوييار ، لما أظهره من جهد ومشابرة وثقان في العمل ، بدون هوادة ، من أجل قضية السلام . وقد تكللت جهوده بالنجاح . وهو نجاح ، مع ذلك ، قد يكون هشا ما لم يعزز به تصميم المجتمع الدولي لدعم قضية السلام في كل مكان في العالم .

سيدي الرئيس ، إنني أنقل اليكم التحيات الحارة لرئيس وزراء سانت كيتس ونيفيس ، الرايت هونرابل السيد كينيدي ألفونس سيموندرز ، الذي كان قد استعد تماماً للحضور الى هذا المحفل الموقر ، ولعلكم تقدرون الكارثة المأسوية التي ألزمت به بالبقاء في الوطن . كان ذلك في اليوم السابع من شهر أيلول/سبتمبر ، قبل يومين فقط من الاحتفال بالذكرى السادسة لاستقلال أمتنا . وكانت كل الاستعدادات قد تمت للاحتفال ،

وكانت الرسائل الكثيرة تصل من أسرة الأمم تعبّر عن التهاني ، وفجأة دهمنا إعصار مروع ، عُرفَ بإعصار هوغو ، ترك في أعقابه الموت والدمار والمآسي ، والمشردين في المنطقة الشرقية من بحر الكاريبي .

ونحن ، في سانت كيتس ونيفيس قد حققنا ، بكل فخر ، معدل نمو سنوي في اقتصادنا بلغ ٥,٨ في المائة على مدى السنوات الخمس الماضية . ولقد طوّرنّا هياكلنا الأساسية لنضمن حياة أفضل لكل رجل وامرأة وطفل في بلدنا ، مع التمسك بمبادئ الإعلان العالمي لحقوق الانسان .

وفجأة وجدنا أنفسنا نواجه الحقيقة القاسية وهي أن عقارب الساعة رجعت إلى الوراء وأنه قد تمر عدة سنوات قبل أن نتمكن من إصلاح الضرر الذي أصابنا به إعصار هوغو . وقد أدلى ببيان عن الإعصار في اللجنة العامة ممثل أنتيغوا وبربودا باسم حكومته وحكومتَي دومينيكا وسانت كيتس ونيفيس ، ولا أريد أن أثقل كاهل هذه الجمعية بقصة محنتنا . يكفي القول إنه لا يمكن وصف المأساة التي نتجت عن عصف رياح تبلغ سرعتها ١٤٠ ميلا في الساعة تصاحبها عشر بوصات من الأمطار بصفة متواصلة لمدة تزيد على عشر ساعات . وهناك مئات من المشردين الذين يعيشون في ملاجئ الطوارئ . وقد أُصيبت المستشفيات بأضرار بالغة . ودُمرت المدارس والكنائس والكلليات والمصانع ومراكز الشرطة والموانئ . وانتزعت الأعمدة والأسلاك الكهربائية وخُرب نظام المياه واقتُلعت الأشجار الضخمة وتُلُفت المحاصيل .

ولابد لي أن أشكر باسم حكومة سانت كيتس ونيفيس وشعبها مختلف البلدان ووكالات الأمم المتحدة على المساعدات التي قدمتها بسرعة . ومع ذلك أود أن أؤكد أن معالجة الحالة في المدى القصير لا تكفي ، وأنشد جميع الأعضاء تقديم المساعدة في المدى الطويل لإعادة بناء هياكلنا الأساسية .

وقد كنا سعداء الحظ في إعادة بناء الهيكل الأساسي لقطاع السياحة ، مما مكَّننا من محاولة موازنة الخسارة في الزراعة والصناعة الخفيفة .

وأنتقل الآن إلى المسرح الدولي الذي يبدو أنه نُمع بأشعة من النور ، ويرجع الفضل في ذلك إلى حد كبير إلى هذه المنظمة تحت القيادة الرشيدة للأمين العام .

وفي هذا السياق ، يرحب وفد بلدي بوقف العمليات الحربية بين إيران والعراق . ونشني على دور الأمين العام وقوات الأمم المتحدة الموجودة هناك للعمل على الحفاظ على وقف أعمال العدوان ومراقبة الحالة هناك بصفة مستمرة .

إن مهمة قوات حفظ السلام في تلك المنطقة وغيرها مهمة حيوية ولكنها خطيرة ، ومن الواضح أنها تتطلب موارد مالية كبيرة لكي تؤدي مهامها بفعالية . ونحن نناشد الدول القوية اقتصاديا أن تفني ، في إطار منظومة الأمم المتحدة ، بالتزاماتها تجاه هذه المنظمة حتى يمكنها أن تقوم بولايتها الخاصة بالسلم بفعالية أكبر .

وفي أفغانستان مازال النزاع مستمرا . وإنني أتوجه بالمناشدة لإنهاء الصراع المدني في ذلك البلد المضطرب . وأعيد التأكيد على الحاجة الى الحفاظ على سيادة أفغانستان وسلامة أراضيها . وهناك حاجة الى الحوار على نطاق أوسع بين شتى الفئات الداخلية ، وتهيئة مناخ سياسي يؤدي الى تمكين اللاجئين الأفغان من العودة الى وطنهم . وفي نهاية الامر فالحل السلمي للقضية الأفغانية لا يمكن أن يتحقق إلا على يد الشعب الأفغاني .

في كثير من بلداننا ارادة الشعب هي الاساس الذي تُبنى عليه مجتمعاتنا . وإرادة شعب بلدي في سانت كيتس ونيفيس تمت ممارستها بحرية ونزاهة ودون خوف فـفي ٢١ آذار/مارس من العام الحالي . ولا يسعني إلا أن أرفع صوتي دفاعا عن إرادة الشعوب في كل مكان .

وأود أن أثنى شناء حميدا على مبادرة الأمين العام بالنسبة للصحراء الغربية التي أسفرت عن إنشاء لجنة تقنية لدفع عملية السلم في تلك المنطقة . ويرحب وفد بلدي بعقد اجتماع تموز/يوليه في نيويورك لاستقصاء إمكانية تيسير تنفيذ اقتراحات التسوية الصادرة عن الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية والتعجيل به ، والمشاركة في محادثات ممثلي المغرب والبوليساريو . وأحث على مواصلة الحوار بين البوليساريو والمملكة المغربية ومواصلة السعي من أجل التوصل الى اتفاق في صالح السلم والاستقرار في الصحراء الغربية . وهناك أيضا ، يجب الاستماع الى صوت الشعب .

وجهدنا لمساعدة شعب كمبودشيا على تحقيق السلم والعدالة يجب أن تستمر دون هوادة . وبعد النداء الذي وجهته الجمعية العامة أثناء دورتها الثالثة والأربعين بإنشاء إدارة مؤقتة في كمبوديا ، عُقد اجتماع دولي في باريس في تموز/يوليه وآب/أغسطس ١٩٨٩ اشتركت فيه بلدان جنوب شرقي آسيا وغيرها لوضع خطة سلم شاملة لإنهاء عقدين من القتال في كمبوديا . إننا نشني على الأمين العام لعقد هذا المؤتمر . ونناشد جميع الأطراف العمل في إطار الأمم المتحدة على ضمان عدم الرجوع الى فظائع الماضي .

كذلك أطلب الى الأمين العام أن يستخدم مساعيه الحميدة للبدء في استقصاء كامل للعنف وإساءة استخدام القوة اللذين حدثا في الصين في حزيران/يونيه من هذا العام .

في الشرق الاوسط أيضا يستمر الصراع دون هوادة . وهنا يجب أيضا أن تسعى الأمم المتحدة الى تعزيز السلم عن طريق الحوار . وبالرغم من كل تعقيدات الصراع ، لابد أن يكون أحد المعايير الأساسية للسلم حق الشعب الفلسطيني في وطن محدد المعالم جنبا الى جنب مع حق شعب اسرائيل في العيش داخل حدود آمنة . وقد تكون إحدى الخطوات الأولى لتحقيق السلم التزام جميع الأطراف بالقرارات الهامة التي أصدرتها الجمعية العامة بشأن هذه القضية . ويؤيد وفد بلدي أيضا اقتراح عقد مؤتمر دولي للسلم بالشرق الاوسط .

في منطقتنا التي تشمل أمريكا الوسطى والكاريبي ، حدثت تطورات تقدمية وتطورات أخرى تشير القلق . فقد رأينا في الكاريبي حكومات تعود الى السلطة أو تتغير نتيجة لإرادة الشعوب بموجب انتخابات حرة ونزيهة . ويشني وفد بلدي على حكومات أمريكا الوسطى للجهود العازمة المتواصلة التي بذلتها لاستعادة السلم والاستقرار في المنطقة . ونذكر أن الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية تسهم في النهوض بمستوى التآلف الذي يزداد انتشارا في المنطقة . ونحیی الدور التعاوني البناء الذي تقوم به هاتان المنظمتان في التحرك نحو إجراء انتخابات جديدة في نيكاراغوا عام ١٩٩٠ .

ومما يبعث على رضانا الشديد التصديق على بروتوكول قرطاجنة ، لأنه ييسر عضوية غيانا وبليز في منظمة الدول الأمريكية وهما شريكتنا في مجتمع الكاريبي والسوق المشتركة ، مما سيؤثر بلا شك تأثيرا إيجابيا على تشجيع علاقة الصداقة بين بليز وغواتيمالا . ولابد أنؤكد ، مع ذلك ، أن بلدي يواصل تأييد سيادة بليز دون انتقاص .

وتعتبر بنما من المناطق التي تشير القلق السابق الإشارة اليه في هذا الاقليم . ففي ذلك البلد أحبط إرادة الشعب وخذلها التدخل العسكري غير الملائم في

العملية الانتخابية . وقد أدى ذلك الى حالة من الاضطراب يمكن أن تؤثر في نهاية الامر على الدول الأخرى بالمنطقة . ويدين وفد بلدي الإنكار السافر لحقوق الشعب وينادي بالعودة الى الديمقراطية على وجه السرعة هناك .

وقد عانى شعب هايتي أيضا من مصير مماثل . ونحن ندعو النظام في هايتي أن يتخذ كل الخطوات اللازمة لكي يضمن أن يتمكن الشعب من انتخاب الحكومة التي يختارها بحرية ، حتى تتمكن من أن تكون لها الولاية والسلطة لمواجهة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الخطيرة في ذلك البلد عن طريق جهودها وكذلك بتعبئة المساعدة الدولية .

لا يمكن أن نتكلم دفاعاً عن حرية الشعوب وحقوق الانسان في كل مكان ثم نصمت عندما توطأ حقوق الشعب وتنكر عليه حرياته في جنوب افريقيا . إن ما يسمى بالتقدم ليس إلا مظهراً خداعاً وستاراً من الدخان يتستر وراءه الفصل العنصري الذي لا يزال قائماً بكل بشاعته ووحشيته . لا يمكن أن يكون هناك فصل عنصري معتدل . لذا يجب علينا ألا نتهاون وألا نهدي أنفسنا في إحساس مزيف من الرضا في حين تحرم الاغلبية السوداء من حقها في التصويت ومن التمتع بحرية بمركز قانوني مساو للمركز الذي تتمتع به الاقلية البيضاء . والحل الوحيد هو القضاء على الفصل العنصري والقبول بحقيقة أن كل البشر متساوون ويحق لهم جميعاً أن يتنفسوا هواء الحرية النقي . وحتى يحين ذلك الوقت ، يتعين علينا أن نعقد العزم على فرض الجزاءات على جنوب افريقيا . ويجب ألا نترك مجالاً للشك في مدى بغضنا لنظام الفصل العنصري المقيت .

وفي هذا الصدد ، لا بد أن أذكركم من أنه ، وفقاً للمعلومات الواردة إلينا ، وعلى الرغم من القرارات التي اتخذتها الدورة الثالثة والاربعون للجمعية العامة ، لا تزال عقبات أساسية تعترض سبيل الانتخابات الحرة والنزيهة في ناميبيا . ولا تزال مشاعر الخوف سائدة هناك بسبب أساليب التهريب التي يستخدمها أفراد كيغوت في جنوب افريقيا . والمخاوف من عدم ضمان سرية الاقتراع ومن سيطرة المسؤولين الرسميين في جنوب افريقيا على الانتخابات لا تزال منتشرة . ويؤيد وفدي تأييداً راسخاً قرار مجلس الأمن ٦٤٠ (١٩٨٩) الذي اتخذ بالاجماع يوم الثلاثاء الموافق ٢٩ آب/أغسطس ١٩٨٩ ، والذي يدعو كل الأطراف ، وبمفظة خاصة جنوب افريقيا ، الى الامتنثال الصارم للقرار ٤٣٥ (١٩٧٨) الذي يتضمن تفصيلاً للإجراءات الانتخابية وينص على حل كل القوات شبه العسكرية والقوات القبلية ووحدات الصاعقة . وإنني أدعو الى وضع حد لاعمال التخريب التي تمارسها جنوب افريقيا ضد عملية الاستقلال في ناميبيا ، وأجد لزاماً علي أن أؤكد أن تيسير اقامة حكومة واقتصاد مستقرين في ناميبيا مسؤولية مشتركة تتحملها الحكومات الاعضاء في الامم المتحدة .

في بعض الأحيان يبدو أننا نتقدم ببطء نحو المثالية ولكننا يجب ألا نقلق لذلك . فمن الواضح أن هذه المنظمة ، على الرغم من تعدد المشاكل ، قد أسهمت

ولا تزال تسهم في حل النزاعات وتحقيق المصالحة والسلم في جميع أرجاء العالم .
وانني ، إذ أسلم بذلك ، أدعو الى مواصلة الحوار بين كوريا الجنوبية وكوريا
الشمالية الهادف الى التوصل الى أهدافهما المشتركة . وفي الوقت نفسه ، أعتقد أن
من المؤاتي والمفيد أن نرحب بهذين البلدين اللذين يشكلان شبه الجزيرة الكورية في
عضوية الامم المتحدة .

أنتقل الآن الى مسألة إساءة استخدام المخدرات . هذه المسألة من أخطر
التحديات التي يواجهها العالم اليوم ، وهو تهديد متفاقم يتجاوز الحدود السياسية
والاقتصادية والاجتماعية ولا يمكن لاية دولة أن تكافحه بمفردها .

في الاجتماع الاخير لرؤساء حكومات بلدان الكاريبي تم التوصل الى اتفاق
يقضي بإنشاء آليات دولية مناسبة للمساعدة في مكافحة تهريب المخدرات - وتحديدًا :
الاقتراح الذي قدمته جامايكا بإنشاء قوة متعددة الاطراف تحت إشراف الامم المتحدة
تقدم المساعدة في أنشطة الاستخبارات وعمليات حظر المخدرات ؛ واقتراح ترينيداد
وتوباغو بإنشاء لجان للتقصي ومحكمة قضائية دولية للتحقيق في المسؤولية الجنائية
للأشخاص الذين يقتربون جرائم الإتجار بالمخدرات . مع ذلك ، وفي الوقت الذي نسلم فيه
بالمفهوم الدولي لعمليات مكافحة المخدرات ، يجب ألا تغيب عن بالنا ضرورة احترام
سيادة جميع الدول .

هناك بعض البلدان التي تعتبر مسألة نزع السلاح أمرا يهملها أكثر مما يهتم
غيرها . غير أنني أود أن أؤكد أن التقدم المحرز في ميدان نزع السلاح يتيح الفرصة
لتحويل الموارد الأساسية لأغراض إنسانية ، بما في ذلك حماية البيئة . وفي الوقت
الذي يعد فيه الحفاظ على بيئة سليمة هاما بالنسبة لجميع البلدان ، فإن أهميته
حاسمة بالنسبة للنمو الاقتصادي للبلدان الجزرية النامية . فمن أجل البقاء يتعين
علينا أن نعتمد على البحار التي تحيط بنا في توفير الموارد التي نحتاجها نحن
وسواحلنا وهواؤنا النقي لاجتذاب الزوار من المدن المزدهمة . إن حماية البيئة هي في
حد ذاتها حماية للحياة .

إنني من بلد جميل مسالم لا أعداء له ولكنه يتعرض لكوارث طبيعية يمكنها في لحظة واحدة أن تدمر هياكلنا الأساسية وترجع بنا الى الوراء عقودا عديدة . وإنني واثق من أنني أتكلم باسم شعب بلادي ، سانت كيتس ونيفيس ، بأسره عندما أقول إن من المفيد أن نكون عضوا في هذه المنظمة العالمية التي تعير أذنا صاغية لكل أعضائها وتمد يد المساعدة في وقت الازمات ، والتي ستستمر في كونها الشعلة التي نسترشد بها أوقات المحن ، سواء التي يتسبب فيها الانسان أو التي تتسبب فيها قوة أعظم .

السيد الطلحي (الجمهورية العربية الليبية) : سيدي الرئيس ،

اسمحوا لي في البداية أن أتقدم إليكم بأخلص تهاني وفد بلادي لانتخابكم رئيسا للدورة الرابعة والاربعين للجمعية العامة . إن اختياركم ، سيدي الرئيس ، لهذا الموقع الرفيع تشريف لقارتنا الافريقية . ومن دواعي سروري أنكم تنتمون الى دولة شقيقة تربطها ببلادي أواصر تاريخية عريقة وثقافية متينة . إنني لعلی ثقة من أن ما تتحلون به من صفات وتجربة ثرة سيساعد على تحقيق النتائج المرجوة من هذه الدورة .

يطيب لي كذلك أن أعرب عن تقدير وامتنان الوفد العربي الليبي لسلفكم السيد دانتي كابوتو الذي أدار أعمال الدورة السابقة بكفاءة تستحق الثناء .

كما يسعدني أن أعرب عن التقدير العالي للأمين العام للأمم المتحدة ، السيد خافيير بيريز دي كوييار ، لجهوده المخلصة من أجل النهوض بالمثل العليا للأمم المتحدة ، ولمبادراته الهادفة الى تحسين أداء المنظمة وإيجاد الحلول السلمية للمشاكل المعقدة التي يواجهها المجتمع الدولي .

لقد أثبتت الأمم المتحدة ، رغم ما تتعرض له من مشاكل وضغوط سياسية ، أنها منظمة جديرة بثقتنا ، وأنها تستطيع أن تفعل الكثير مما نطمح إليه كمجموعة دولية إذا ما صدقنا العزم في توفير المناخ الملائم لها . فالأمم المتحدة تجسيد لإرادتنا المشتركة في توحيد جهودنا للعمل من أجل تحقيق التطلعات العميقة للبشرية في السلام والحرية والعدل والرخاء .

إن إلقاء نظرة سريعة على عالم اليوم بما يواجهه من مشاكل وقضايا ، يزداد عددها سنة بعد أخرى ، يظهر لنا بوضوح أننا ما نزال بعيدين - للأسف - عن تحقيق تقدم حقيقي نحو الاهداف النبيلة التي من أجلها أنشئت الأمم المتحدة .

إن القصور في المقدرة الفعلية للمنظمة ما زال يتفاقم - والأسباب معروفة . ولعل الإعلان الصادر عن مؤتمر القمة التاسع لرؤساء دول أو حكومات البلدان غير المنحازة عبر عما نخشاه من واقعها وأوضح ما نأمله في مستقبلها حينما قال :

"رغم كافة التحديات فإن منظومة الأمم المتحدة قد نجحت في امتحان الزمن . وحتى ان من كانوا ولا يزالون يتجاهلون الأمم المتحدة باعتبارها محفلا للعمل الجماعي للدول أخذوا يدركون أكثر فأكثر أن هذه المنظمة وسيلة لا بديل عنها في ضبط وتنظيم العلاقات الدولية ، والعمل لحل المشاكل الدولية ..."

ويستطرد الإعلان في موقع آخر منه ليقول :

"... وتحقيقا لهذا الغرض سنسعى الى تعزيز آليات منظمة الأمم

المتحدة والى إحياء نشاطاتها وتوسيعها وتنسيقها ..."

إن الميثاق ، الذي هو منهج عملنا ، ينتهك بشكل مستمر . ونتيجة لذلك فإن بؤر التوتر تتزايد وتتصاعد تبعا لتلك المخاطر . ويرجع كل هذا وذاك الى إصرار بعض

القوى على الاستمرار في تغليب سياسة القوة والتهديد والإرهاب على روح التعاون والتفاهم والحوار البناء .

إن انتهاكات الميثاق متعددة ومتجددة ، ولعل الدليل الذي يقوم على أفدح هذه الانتهاكات هو ما يشهده الداخل الى هذه القاعة حيث يرفرف علما أبشع نظامين عنصريين عرفهما التاريخ الحديث ، نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا والكيان الصهيوني العنصري في فلسطين المحتلة .

إن هذين النظامين ، اللذين يرتبطان في كل شيء يمثلان تحديا لمبادئ الأخلاق والحق . أعتقد أن علينا ، كمجموعة دولية ، ألا نسكت عن باطل في إمكاننا لو أردنا أن نغيره .

منذ قيام منظمة الأمم المتحدة في سنة ١٩٤٥ طرأت تغييرات كبيرة على الساحة الدولية . فالوضع الدولي الراهن يختلف كلية عما كان عليه في ذلك التاريخ . ومن هنا فإننا ندعو بقوة الى البدء في العمل الجماعي الجاد لتعزيز دور المنظمة . ونعتقد أن هذا الدور لا يمكن أن يتعزز فعليا إلا بإعادة النظر في بعض أحكام الميثاق التي لم تعد تتماشى والظروف الدولية القائمة .

إننا نحث اللجنة الخاصة المعنية بميثاق الأمم المتحدة وبتعزيز دور المنظمة أن تتحول من مرحلة البحث والتداول ، التي استغرقت الكثير من الوقت ، الى مرحلة اقتراح الحلول العملية ، فتتقدم بمقترحات محددة فيما يتعلق بالأحكام التي تشل من فاعلية المنظمة . ومن هذه الأحكام نخص بالذكر امتياز حق النقض الذي أصبح عقبة كءاء في وجه الإجماع الدولي ، واستغل من بعض الدول التي تتمتع به لا للدفاع عن الحق وصون السلام والأمن الدوليين ، بل لتكريس الباطل وتشجيع العدوان والاحتلال والغزو والإرهاب .

إن بلادي ، التي كان لها شرف المبادرة بالدعوة الصريحة الى إعادة النظر في امتياز حق النقض ، ستظل تؤكد على موقفها الثابت من هذه المسألة .

إننا نؤمن إيمانا عميقا بالأمم المتحدة وبدورها الذي تتعاضم الحاجة إليه ، ونؤمن بأن الإرادة المشتركة الموحدة والقوية للدول المحبة للسلام هي التي يمكن أن

تدفع بالمنظمة الى الغايلية التي ننشدها ، وبأن هذه الإرادة وحدها هي التي يمكن أن تشكل عامل ردع حاسما للذين يعتنقون سياسة القوة والتهديد .

لقد عانت بلادي من الممارسات الاستعمارية البغيضة قديما وحديثا . تعرضت في بداية هذا القرن لغزو واحتلال واستيطان فاشي بغيض كابدت خلاله كل صنوف القهر والدمار ومحاولات الإبادة . وفي الحرب العالمية الثانية فرض على الأرض الليبية أن تكون مسرحا رئيسيا للعمليات الحربية ، ودفع شعبنا ثمنها ماديا وبشريا باهظا وانتهت الحرب بالنسبة للمتحاربين ولكنها بالنسبة لنا استمرت ممثلة فيما خلفته من الغم وغيرها تركتها القوات المتحاربة دون أي اعتبار منها لسكان هذا البلد . ولا يزال الليبيون حتى لحظتنا هذه ، يعانون من آثار هذه المشكلة بشريا وماديا . ولقد بادرننا منذ سنوات بإشارة هذه المسألة دوليا من خلال هذه الجمعية وصدر بصددها العديد من القرارات التي تطالب الدول المسؤولة عن زرع وترك تلك المخلفات بتوفير المعلومات الضرورية عنها والمساعدة في إزالتها والتعويض عن الخسائر البشرية والمادية الناجمة عنها .

وإننا اليوم ، ومن خلال هذا المحفل الموقر ، نكرر دعوتنا للمجتمع الدولي لحث الدول المعنية على التحلي بروح المسؤولية والاستجابة لما نصت عليه تلك القرارات .

إن بلادي - ليبيا - مثلُ يساق ، وإن الظاهرة أعم وأشمل . إن الدول التي غزتنا واستعمرتنا بالأمس واستغلت مواردنا الاقتصادية والبشرية وتحاربت فوق أرضنا ، تقع عليها مسؤولية تاريخية في التكفير عما اقترفته . ومن هنا فإننا ندعو بقوة الى أن تطرح مسألة التعويض عن الغزو والاستعمار ، وأن تبحث انطلاقا من المسؤولية الاخلاقية . إن التعويض عن الاستعمار هو أقل ما يمكن أن تفعله الدول الاستعمارية . يجب أن نعي أن ما تعانيه الكثير من دول العالم النامي اليوم من مشاكل تكمن جذوره فيما عانتها شعوب هذه البلدان خلال حقبة الغزو والاستعمار وترجع أسبابه الى تلك المعاناة .

نذكر في هذا الخصوص بما صدر عن مؤتمر القمة التاسع لرؤساء دول أو حكومات البلدان غير المنحازة ، حيث أورد في الورقة الخاصة بتمصية الاستثمار ما نصه :

"وطالب رؤساء الدول أو الحكومات جميع القوى الاستعمارية السابقة والحالية بأن تتحمل مسؤولياتها وتقدم جميع التعويضات عن الأضرار الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لاحتلالها البلدان النامية" .

ولعل أبشع الممارسات التي تعرضت لها بلادي قد تمثل في العدوان العسكري المباشر الذي شن في ربيع عام ١٩٨٦ على مدن آمنة من قبل دولة كبرى عضو دائم في مجلس الأمن ، ناهيك عن الاستغزازات والأعمال العدوانية المتكررة التي ارتكبتها هذه الدولة ضدنا منذ مطلع الثمانينات . هذا بالإضافة الى ما فرضته علينا من إجراءات مقاطعة اقتصادية وعلمية وثقافية لا مبرر لها من حق أو قانون .

لقد رفض المجتمع الدولي وأدان هذه الممارسات ، وانعكس التعبير عن هذه الإدانة في قرار الجمعية العامة ٣٨/٤١ الذي طالب الدول المعتدية بالتعويض عن الخسائر البشرية والمادية التي نجمت عن ذلك العدوان الفادر . وإننا اليوم ندعو المجتمع الدولي مجددا وبقوة الى حث المعتدي على تحمل مسؤوليته والاستجابة لذلك القرار والتنفيذ الفوري لما ورد فيه من مطالب .

باعتبار بلادي إحدى الدول المطلة على البحر الابيض المتوسط ، فهي تولي أهمية خاصة لمسألة تعزيز الامن والتعاون في هذه المنطقة ، وما فتئت تدعو الى جعل هذا الحوض بحيرة سلام لإدراكها التام بأن أمن وسلام هذه المنطقة يرتبط ارتباطا وثيقا بالامن والسلام الدوليين . إن هذه المنطقة أصبحت واحدة من أخطر بؤر التوتر في العالم وذلك بسبب الممارسات الصهيونية في فلسطين المحتلة وما حولها ، وإصرار بعض القوى الامبريالية على تحويل هذه البحيرة الى قاعدة للأساطيل والقواعد العسكرية الأجنبية ، ومسرح للمناورات والاستفزازات وأعمال القرصنة البحرية والجوية ، ومنطلق لارتكاب الاعتداءات المباشرة ضد بعض الدول .

إن بلادي ملتزمة بالعمل على دعم كل الجهود الإقليمية والدولية الرامية الى تحقيق الامن الفعلي والتعاون في هذه المنطقة . وإننا إذ نشيد بالجهود الدؤوبة التي تبذلها دول المنطقة الاعضاء في حركة عدم الانحياز ، نجدد الدعوة الى الدول الاخرى المطلة على البحر المتوسط للقيام بمسؤولياتها والدخول في حوار جاد ومتوازن من أجل إقرار أسس قوية ودائمة للتعاون . إننا نعتقد أن تحقيق ذلك يبدأ من اقتناعنا جميعا بضرورة اتخاذ تدابير جماعية يكون في مقدمتها وضع حد للممارسات العنصرية من قبل الصهيونية في فلسطين المحتلة والمطالبة بالانسحاب الفوري للأساطيل والقواعد العسكرية من المنطقة .

تحظى قضايا حقوق الإنسان باهتمام بالغ في بلادنا . ومبعث ذلك إيمان لا يتزعزع بأن احترام كرامة الإنسان هو أساس تقدم الشعوب وازدهارها ، وأساسه ثقافة وديـن محورها احترام الانسان والانسانية . يقول الله تعالى في قرآنه المجيد :

"ولقد كرّمنا بني آدم وحملناهم في البر والبحر ورزقناهم من

الطيبات وفضلناهم على كثير ممن خلقنا تفضيلاً" (سورة الاسراء ، الآية ٧٠)

وتتحقق الكرامة للإنسان بمراعاة مبادئ أساسية أولها وأهمها المساواة في القيمة الإنسانية المشتركة . فالإسلام يقرر أن الناس سواسية كأسنان المشط ، وأنه لا تفاضل بينهم في هذا الصدد إلا على أساس كفاياتهم ، وأعمالهم ، وما يقدمه كل منهم لربه ونفسه ووطنه والمجتمع الإنساني ، فقضى الإسلام بذلك على نظام الطوائف ، وأصاليب التفرقة بين الطبقات ، وقواعد المفاضلة بين الناس تبعاً لاختلاف شعوبهم ، أو تفاوتهم في الاحساب والانساب والالوان . وفي هذا يقول الله تبارك وتعالى :

"يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوباً وقبائل

لتعارفوا ، إن أكرمكم عند الله أتقاكم . إن الله عليم خبير" (سورة

الحجرات ، الآية ١٣)

ويقول الرسول صلى الله عليه وسلم في خطبة الوداع التي جعلها دستوراً للبشرية من بعده :

"يا أيها الناس : إن ربكم واحد ، وإن أباكم واحد ، كلكم لآدم ،

وآدم من تراب . أكرمكم عند الله أتقاكم ، وليس لعربي على عجمي ، ولا لعجمي

على عربي ، ولا لأحمر على أبيض ، ولا لأبيض على أحمر فضل إلا بالتقوى"

وسيظل صوت الخليفة العادل عمر بن الخطاب يصدى صداه طوال الدهر ، وهو الذي صرخ في وجه أحد ولاته "متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحراراً" .

منذ آذار/مارس ١٩٨٨ اتخذت في ليبيا خطوات عملية وتشريعية كبيرة ترمي إلى حماية وتعزيز حقوق الإنسان وحياته الأساسية على المستويين الوطني والدولي . ولقد شهد عام ١٩٨٩ تطورات عززت ما أنجزناه في العام الماضي . ففي مطلع هذا العام صدر قانون تعزيز الحرية وتمت المصادقة على الانضمام إلى مجموعة كبيرة من الاتفاقيات الدولية في ميدان حقوق الإنسان . كما تم إنشاء اللجنة الشعبية الدولية لجائزة القضاة لحقوق الإنسان ، واحتضنت بلادنا في صيف هذا العام الاجتماع الأول لهذه اللجنة الذي تم خلاله منح الجائزة للمناضل الأفريقي نيلسون مانديلا .

إننا عاقدو العزم على الاستمرار في دعم الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي من خلال الأمم المتحدة وأجهزتها المعنية بحقوق الإنسان ، من أجل تحقيق الأهداف الإنسانية النبيلة التي ننشدها جميعا . وننبه في هذا الخصوص الى ما تمثله ممارسات العنصريين في كل من فلسطين المحتلة وجنوب افريقيا من تحد صارخ للمجتمع الدولي واستهتار لا يمكن السكوت عليه لحقوق الانسان .

تظل القضية الفلسطينية تتصدر قائمة القضايا التي تشغل بال المجتمع الدولي حتى ولو أراد البعض غير ذلك ، ليس فقط لما تحمله من مخاطر حقيقية على السلام والامن الدوليين ، ولكن لانها تمثل تحديا للأخلاق وعدوانا على الحق واستهتارا بكل القيم ، وبالنسبة لبلادنا تظل هذه القضية الشغل الشاغل .

إننا نؤمن بأن الليل مهما طال سينقشع ، والظلم مهما طال الى زوال ، وكفاح الشعوب من إرادة الله سبحانه وتعالى ومن ثم لا بد وأن ينتصر .

إن انتفاضة الشعب الفلسطيني في وجه الاحتلال الصهيوني منذ ما يقرب من عامين قد ذكرت العالم من جديد بمأساة هذا الشعب . والممارسات الهمجية التي يتركبها الصهاينة ضد أطفال ونساء الحجارة العزل تقدم الدليل لمن هو في حاجة لدليل على طبيعة الصهيونية وعلى أن هدف الإرهابيين الصهاينة ومن يقف وراءهم هو القضاء على الشعب الفلسطيني كمرحلة أولى لتحقيق مطامع تستهدف وجود أمة .

كما أثبتت الانتفاضة أن إرادة الشعوب في تحقيق أمانها المشروعة لا يمكن أن تقهر ، وأن أية محاولات منفردة أو حتى دولية لتمرير صفقات سلام مضادة لإرادة هذا الشعب لن يكتب لها النجاح .

إن موقفنا من هذه القضية ينبع من التزامنا بالمواثيق الدولية والأخلاق وما يمليه علينا الواجب القومي ، وهو موقف ثابت وواضح . إننا نساند مساندة مطلقة كفاح الشعب العربي الفلسطيني من أجل تحرير أرضه وتمتعه بحقه في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة على كامل التراب الفلسطيني وعاصمتها القدس الشريف .

على المجتمع الدولي تقع مسؤولية تاريخية في إعادة الحق الى أصحابه الشرعيين . وعلى الامم المتحدة ، التي ألست الكيان الصهيوني المحتل ثوب الشرعية القانونية على حساب شرعة الحق والعدل والاخلاق في خطأ تاريخي لا مثيل له ، أن تصحح هذا الخطأ .

إن الوضع المأساوي في لبنان إفران آخر من إفرانات الوجود اللاشرعي للكيان الصهيوني في منطقتنا العربية . وبلادي التي دعت دوما الى المحافظة على وحدة لبنان وسيادته فوق أرضه ، ترى أن حل المشكلة اللبنانية يكمن أساسا في تحقيق الانسحاب الفوري والكامل لقوات الاحتلال الصهيوني من كل التراب اللبناني ، ووقف تدخلات هذا الكيان والقوى الاخرى الخارجة عن المنطقة في الشؤون اللبنانية ، وتمكين الاشقاء اللبنانيين بمختلف فئاتهم من التحاور بروح الإخاء والتسامح .

إننا نرى أن الجهود التي تبذل في إطار جامعة الدول العربية - اللجنة الثلاثية - قادرة على مساعدة الأشقاء في لبنان على تجاوز محنتهم ، وندعو كل القوى المحبة للسلام الى دعم ومساندة هذه الجهود .

تتابع بلادي باهتمام بالغ التطورات التي أعقبت وقف الاقتتال في حرب الخليج ، وتجدد دعوتها المخلصة للدولتين المسلمتين العراق وإيران للتحلي بروح الاخوة الإسلامية والاستجابة لجهود المجتمع الدولي في تطبيق قرار مجلس الامن ٥٩٨ (١٩٨٧) .

إن قضية ناميبيا التي ظلت لفترة طويلة من الزمن في مقدمة المشاكل السياسية للمجتمع الدولي تمر حاليا بمرحلة حاسمة ، مرحلة التريث الحذر لما يمكن أن تسفر عنه الجهود الدولية المكشوفة لتنفيذ قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) .

إن التضحيات الجسام التي قدمها الشعب الناميبي في مسيرته النضالية هي اليوم في حاجة الى دعم المجتمع الدولي ومساندته في هذه الظروف حيث كثرت المناورات الهادفة الى خلق أوضاع في ناميبيا تمكن نظام الميز العنصري من توجيه نتائج الانتخابات الوجهة التي يريدها . وبلادي التي دأبت على تقديم كافة أشكال الدعم السياسي والمادي لشعب ناميبيا طيلة فترة كفاحه البطولي المشرف ، تؤكد من جديد التزامها بالاستمرار في تأييد هذا الكفاح الى أن يتمكن شعب ناميبيا من تحقيق كل آماله المشروعة .

ولا يغوتنا ونحن نتناول الاوضاع الراهنة في ناميبيا أن نتوجه بالتقدير الحار للجهود التي يبذلها الامين العام للأمم المتحدة ومساعدوه ، خاصة أولئك الذين يعملون الآن في الميدان لمساعدة الشعب الناميبي على تحقيق استقلاله الحقيقي .

كنا في الدورة الماضية قد أعربنا عن الامل في أن يمثل الاستقلال المرتقب لناميبيا البداية الحقيقية للقضاء على نظام الميز العنصري في الجنوب الافريقي . واليوم ونحن نقرب من الوصول الى الهدف المنشود ، استقلال ناميبيا ، نأمل مجددا أن يشكل هذا الانتصار انطلاقة جديدة لدفعة قوية لحركة الكفاح بكل صوره للقضاء على النظام العنصري واجتثاثه . وليبيا انطلقا من إيمانها الراسخ بقضية الحرية ونصرة

المضطهدين تؤكد استعدادها الكامل لتقديم المزيد من الإسهام الفعال بهدف التصعيد الشامل لحركة النضال ضد العنصريين وتحقيق انتصار الشعوب الافريقية المضطهدة في جنوب افريقيا . كما لا يفوتنا أن نحیی شعوب ودول المواجهة الافريقية لما قدمته من تضحيات جسام وما استمرت في تقديمه .

في منطقتنا ، منطقة البحر الابيض المتوسط ، تظل المشكلة القبرصية أيضا دون حل . وتود بلادي التأكيد مجددا على أن التسوية السلمية الدائمة والعادلة لهذه القضية ينبغي أن تُبنى على أساس وحدة قبرص وسيادتها وعدم انحيازها وإخلائها من القواعد الاجنبية ومراعاة ضمان حقوق الطائفتين اليونانية والتركية .

أما فيما يتعلق بأفغانستان ، فتؤكد بلادي على موقفها المؤيد لكل الجهود الدولية الرامية الى المحافظة على وحدة الشعب الافغاني ووحدة أرضه وسيادته وصون استقلاله . كما تدعو بإخلاص كل الأشقاء في أفغانستان الى التحلي بالحكمة وروح الاخاء والتفاهم لحل خلافاتهم .

وتؤيد بلادي التطلعات المشروعة للشعب الكوري في تحقيق وحدة شطري بلاده بالطرق السلمية ودون تدخل خارجي ، كما تدعو الى سحب القواعد والقوات الاجنبية من الاراضي الكورية .

تشكل الاسلحة النووية والكيميائية وأسلحة الدمار الشامل الاخرى الخطر الاكبر الذي يهدد البشرية بالفناء . وإن مما يضاعف من تعقيد هذا الأمر إصرار بعض القوى النووية على التسابق في تطوير وتحديث ترساناتها النووية في وقت تشعر فيه البشرية ببعض الإنفراج ، وتتطلع الى المزيد فيما يتعلق بالحد من سباق التسلح النووي .

إن بلادي الموقعة على معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية ومعاهدة تحريم الاسلحة البكتريولوجية وبروتوكول جنيف ، تؤيد كافة المساعي الدولية والإقليمية للحد من سباق التسلح النووي والقضاء على الاسلحة النووية . كما تؤيد كافة الجهود والاجراءات الدولية الرامية الى حظر جميع أنواع أسلحة الدمار الشامل الاخرى ودون تمييز .

إننا نؤيد مبدأ إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في أي بقعة من العالم ، بما في ذلك افريقيا والشرق الأوسط . إلا أن تحقيق هذا الهدف سيظل في نظرنا بعيد المنال لأن الظروف الصحيحة لذلك لم تتهيأ بعد ، نظرا لوجود النظاميين العنصريين في كل من جنوب افريقيا وفلسطين المحتلة وما يربطهما من تعاون وثيق ومستمر في مجال الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل .

إن قيام الكيان الصهيوني بإجراء تجارب على صواريخ بعيدة المدى خلال الأسابيع الماضية في منطقة البحر المتوسط حيث سقط أحدها على مقربة من مدينة بنغازي الليبية وامتلاك الكيان الصهيوني لأسلحة الدمار الشامل ، يهدد المنطقة بأسرها . إن تاريخ الكيان الصهيوني وممارساته وقيامه بعدوان على الدول العربية ، كما حدث في العدوان على تونس مرتين وعلى العراق ، لتؤكد أن امتلاك الكيان الصهيوني لهذه الأسلحة من شأنه - كما ذكرنا - أن يعرض سلامة المنطقة بأسرها للخطر . وإن الأمم المتحدة تتحمل مسؤولية خاصة ليس فقط في لغت انتباه الأسرة الدولية الى خطورة امتلاك الاسرائيليين لهذه الأسلحة ذات الدمار الشامل ، بل مسؤولية الأمم المتحدة تتعدى ذلك لتشمل القيام بإجراءات ضرورية لدرء هذا الخطر .

لا شك أن ظاهرة الإرهاب الدولي قد أصبحت تشكل مصدر قلق شديد ومتزايد للمجتمع الدولي لما تفضي اليه من إزهاق أرواح بريئة وتهديد لأمن الشعوب وسلامتها ولما تشيعه من اضطراب وتقويض للشقة في العلاقات الدولية . وتشاطر بلادي المجتمع الدولي قناعاته بضرورة مكافحة الإرهاب الدولي بكل صوره . ونحن إذ نعود في دورتنا هذه لمعالجة هذه الظاهرة ، نلاحظ بكل أسف أن جهود المجتمع الدولي ظلت قاصرة عن مواجهة هذه المشكلة . والواقع أن السبب الرئيسي لذلك هو أن هناك صورا من الإرهاب الدولي لم تقترب منها بعد ولم نعطيها حقها من البحث والدراسة ، ومن هذه الصور ما استشرى خطره وتضاعف مثل إرهاب الدولة . وهذا ما دفع بلادي الى أن تؤيد بقوة فكرة عقد مؤتمر دولي تحت إشراف الأمم المتحدة لتحديد مفهوم الإرهاب ، وأن تؤكد على ضرورة وضع معايير دولية محددة وواضحة تكفل التمييز الدقيق بين الإرهاب الذي يجب مكافحته

والقضاء عليه وبين الكفاح المشروع للشعوب . وإننا نأمل مخلصين أن تتمكن اللجنة القانونية خلال هذه الدورة من اتخاذ إجراءات تسمح لنا بالبداية فعلياً في حوار دولي جاد وموضوعي بشأن هذه المسألة .

تشاطر بلادي المجتمع الدولي قلقه العميق والمتزايد إزاء الاختلالات الخطيرة في العلاقات الاقتصادية الدولية القائمة والتي نتجت أساساً عن الأسس الظالمة التي بنيت عليها النظام الاقتصادي الدولي الذي تحددت معالمه في ظروف دولية مختلفة تماماً عن معطيات اليوم . إن دول العالم الثالث التي تشكل الأغلبية في المجتمع الدولي اليوم هي التي تعاني من الآثار السلبية والخطيرة لتلك الاختلالات . إن مظاهر هذه المعاناة متعددة وتتمثل في العديد من المشاكل نذكر منها ، على سبيل المثال لا الحصر ، الهبوط الحاد في أسعار المواد الخام ، وتضاعف أعباء الديون الخارجية للدول النامية ، وتقلص مواردها المالية ، واستشراء الفقر والجوع والمرض ، والحمائية المغرطة في التجارة الدولية ، وفرض الشروط التجارية المجحفة . يضاف إلى ذلك كله بروز سياسة الإرهاب الاقتصادي التي تمارسها بعض الدول المتقدمة والمتمثلة في الحظر والحصار الاقتصاديين .

لقد أصبح هذا النظام الجائر عقبة كءاء في وجه جهود الدول النامية ، وهو ما دفع بها الى المبادرة بالدعوة الى إقامة نظام اقتصادي دولي جديد . إن هذا المطلب العادل يظل بعيد المنال في ظل استمرار تعنت وتصلب الدول المتقدمة . إن عدم مرونة هذه الدول قد أدت الى تفاقم مشاكل الدول النامية وتعقيدها خاصة في عقد الثمانينات الذي يوصف بأنه عقد التنمية الضائع .

إننا نؤمن بأن على الدول النامية ألا تفرط في التفاؤل بنتائج ما يسمى بـحوار الشمال/الجنوب ، لأن الدول المتقدمة أثبتت أنها لا تريد من هذا الحوار إلا ما يحقق مصالحها الذاتية الانانية دون أي اعتبار للاحتياجات الملحة للبلدان النامية .

إن تغيير النظام الاقتصادي الظالم لعالم اليوم يبدأ بالتكاتف والتضامن بين المظلومين وتعزيز التعاون فيما بينهم ، هذا هو الأسلوب الإيجابي لمحاولة إقناع الآخرين بالعدل . ولا أنكر أن هذا المسلك يتطلب منا تضحيات إضافية تضاف الى مشاكلنا ، ولكنه يبقى الطريق الوحيد المؤمل . فاستمرارنا بالقبول العملي والتسليم بالروابط القائمة يعني فقداننا الأمل .

إن الحديث عن الاقتصاد الدولي يجرنا الى مسألة أخرى ترتبط به ارتباطا وثيقا ، ألا وهي مسألة البيئة العالمية التي أصبحت تمثل شاغلا كبيرا آخر من مشاغلنا . فالعالم يواجه أزمة بيئية ليس لها مثيل . والطبيعة ترسل الينا انذارا عاجلا نواظر بتجاهله . والمؤشرات على هذه الأزمة كثيرة وهي في التزايد وتحيط بنا من كل جانب . فإلى جانب التلوث الخطير في الهواء هناك التصحر ، والتربة المستهلكة ، وتقلص الغابات والارتفاع المستمر في درجة الحرارة ، والتغير المناخي غير المعهود ، وتدهور طبقة الأوزون . يضاف الى كل ذلك مشكلة النفايات النووية والصناعية السامة التي بدأت تسبب قلقا له ما يبهره خاصة في دول العالم الثالث التي يراود لها أن تكون مخزنا لتلك النفايات .

إن المسؤولية عن حماية بيئتنا تقع علينا بصورة جماعية ، ولا شك أن ذلك يحتاج الى جهد جماعي ضخم لأن الجهود المشتتة لا يمكن أن تحقق ما نصبو اليه في هذا المجال .

إننا على أعتاب القرن الحادي والعشرين ، ومنطق التطور التاريخي يفرض علينا أن نطور أنفسنا ونقضي على كل الظواهر الخاطئة التي اتسم بها القرن العشرون : ينبغي أن نتحول من سياسة المواجهة والتهديد واستعراض القوة الى سياسة التقارب والحوار والتفاهم والتعاون لخلق المجتمع العالمي الآمن والسعيد الذي يحلم به أبنائنا . وفقنا الله جميعا لتحقيق هذا الهدف .

السيد القاسم (الأردن) : السيد الرئيس ، يسعدني أن أتقدم اليكم بالتهنئة على انتخابكم رئيسا للجمعية العامة في دورتها الرابعة والأربعين . إن في ذلك تقديرا لكم شخصيا وللمكانة المرموقة لدولتكم الصديقة نيجيريا . إنني واثق من أن ما تتمتعون به من حكمة وكفاءة عاليتين سيساعدنا على التوصل الى أفضل النتائج .
كما يسرني أن أتوجه بالشكر والتقدير لسلفكم الموقر ، السيد دانتى كابوتو على ما بذله من جهد كبير ، وما أبداه من مقدرة عالية خلال ترؤسه للدورة الماضية للجمعية العامة .

كذلك لا بد وأن أعرب عن عميق التقدير والامتنان لسعادة الأمين العام للأمم المتحدة السيد خافيير بيريز دي كوييار على جهوده المتواصلة وسعيه الحثيث لتعزيز دور منظمتنا وتحقيق أهدافها النبيلة . لقد اطلعت على تقريره القيم عن أعمال المنظمة الدولية الذي قدمه هذا العام ، ونأمل أن نستمر في العمل والتعاون لترجمة ما تضمنه من مبادئ وأفكار قيمة .

لقد شهدت فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية ولادة نظام دولي جديد تمحور حول الأمم المتحدة وميثاقها الذي حدد أطر التعاون والتفاهم بين الأعضاء ، وطالب بالتعايش والتفاعل البناء بين الشعوب ، فغدا اللجوء الى دبلوماسية تعددية الأطراف أمرا لا بديل عنه ، وبات من الواجب علينا التعامل جماعيا مع التحديات التي تواجهنا .

وإذا كانت الحرب الباردة التي نشهد الآن تلاشيها قد أدت الى شيوع حالة من التوتر والقلق في العالم ، فإن بوادر انفراج العلاقات الدولية ، الذي بدأت أشاره

تظهر على أكثر من صعيد ، وخاصة فيما يتعلق بمسألتني نزع السلاح وتسوية عدد من النزاعات الإقليمية ، جعلت شعوب العالم تشعر مجددا بالتفاؤل والارتياح والاطمئنان . كما أن الأمم المتحدة التي لم تعط الفرصة الكاملة لإثبات فاعليتها خلال الفترة السابقة تشهد الآن عملية إحياء لدورها وتجديد للثقة فيها . ويأتي هذا ليس نتيجة لتحسن المناخ الدولي فحسب بل وللنجاحات الأخيرة في مجال تسوية عدد من النزاعات الإقليمية . وتظل هذه المنظمة المنبر الأهم والإطار الأنسب لتحقيق التوافق والإنسجام اللازمين لمواجهة مشاكل هذا العالم وحلها ، وذلك بالتعاون والتسسيق والحوار البناء بين سائر أعضائها .

ولقد أدى ظهور تحديات مشتركة عبر وطنية الى تعزيز الاهتمام بالأمم المتحدة وتأكيد ضرورة الاستفادة من آلياتها . فتلوث البيئة ، ونقص الغذاء عالميا ، وتجارة المخدرات ، واختلال الوضع الاقتصادي الدولي مثلا ، هي مشاكل لا تقع حلولها ضمن امكانات أية دولة بمفردها ، بل تحتاج الى جهود دولية مشتركة . وهكذا فقد غدا الاعتماد المتبادل من أبرز سمات العلاقات الدولية المعاصرة .

إن الإيمان بدور الأمم المتحدة وأهميتها هو بالتحديد ما جعلنا نعلق عليها الآمال ، ونلجأ إليها في سبيل التوصل إلى حل النزاعات التي تواجهنا وتنسيق جهودنا للتعامل مع التحديات عبر الإقليمية المختلفة .

وإذا كان على جدول أعمالنا عدد كبير من هذه النزاعات والتحديات ، التي نرجو أن نتمكن من معالجتها ، فإن النزاع العربي - الإسرائيلي ، وجوهر القضية الفلسطينية ، يظل من أخطر النزاعات وأكثرها إلحاحاً على الحل .

لقد بات العالم يدرك أن القضية الفلسطينية هي جوهر النزاع العربي - الإسرائيلي ، وأن الحقوق المشروعة للشعب العربي الفلسطيني هي محور هذه القضية . وقد عايش الأردن القضية الفلسطينية منذ نشوئها ، وتأثر بها ، وبذل في سبيلها الكثير . وقد كان هدف الأردن في سعيه لمعالجة هذه القضية وما يزال التوصل إلى تسوية سلمية عادلة لها تضمن الحقوق المشروعة للشعب العربي الفلسطيني وتكفل الأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط ، وتعزز السلم والأمن الدوليين .

لقد آمن الأردن بأن التسوية السياسية للقضية الفلسطينية هي الخيار الوحيد أمام الأطراف . ولذلك سعى ، بالتنسيق مع الدول العربية والتشاور مع الدول الكبرى والتعاون مع الأمم المتحدة ، من أجل التوصل إلى التسوية الشاملة والعادلة المستندة إلى الشرعية الدولية . وانسجاماً مع ذلك تجاوب مع المبادرات السلمية التي طرحت بشأن هذه القضية ، وقبل بالقرارات الدولية المتعلقة بها ، وساهم في الجهود التي بذلت لاستصدار قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) ، الذي نص على عدم جواز الاستيلاء على الأرض عن طريق الحرب ، وعلى ضرورة انسحاب إسرائيل من كافة الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧ ، وعلى حق كافة دول المنطقة في العيش بسلام ضمن حدودها المعترف بها دولياً . كما قبل الأردن بقرار مجلس الأمن ٣٣٨ (١٩٧٣) المكمل للقرار ٢٤٢ (١٩٦٧) وخاصة فيما يتعلق بالطلب من الأطراف المعنية التفاوض ضمن إطار دولي .

وتجاوب الأردن كذلك مع الوضع الذي تبلور على الساحة العربية عام ١٩٧٤ باعتباره منظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني ، بعد أن كان

قد سبق هذا التوجه في إعلانه عن مشروع المملكة العربية المتحدة عام ١٩٧٢ ، كتصـور متقدم منه لإبراز هوية الشعب الفلسطيني وتجسيد كيانه الوطني وتحديد العلاقة المستقبلية بين فلسطين والمملكة الاردنية الهاشمية على أساس مبدأ الاتحاد وإبراز الهوية الفلسطينية المستقلة . كما قبل الاردن مشروع السلام العربي عام ١٩٨٢ للتوصل الى تسوية سلمية متوازنة للنزاع العربي الإسرائيلي .

وبفضل الجهود الحثيثة التي بذلها جلالة الملك الحسين فقد أجمعت الدول العربية في مؤتمر قمة عمّان عام ١٩٨٧ على أن عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط بشروطه المعروفة هو السبيل المناسب لتسوية النزاع تسوية سلمية شاملة وعادلة تكفل استعادة الاراضي الفلسطينية والعربية المحتلة وإحقاق الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني ، بما في ذلك حقه في إقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني وحل القضية الفلسطينية من جميع جوانبها وضمان حق جميع دول المنطقة في العيش بسلام داخل حدود معترف بها دوليا .

لقد شهدت القضية الفلسطينية خلال العامين المنصرمين تطورات إيجابية بالغة الأهمية ، حيث تتوفر الآن فرصة تاريخية للوصول الى تسوية سياسية شاملة لها . فقد استطاعت الانتفاضة باستمرارها وزخمها أن تنقل العمل السياسي الفلسطيني الى مرحلة المبادرة والفعل . وجاء قرار الاردن بفك الارتباط القانوني والإداري مع الضفة الغربية المحتلة في ٣١ تموز/يوليه ١٩٨٨ ، الذي اتخذه استجابة لمطالبة منظمة التحرير الفلسطينية ورغبة الدول العربية الشقيقة ، مساهمة ناجحة في هذا الاتجاه وضعت جميع أطراف النزاع العربي الاسرائيلي أما مسؤولياتها مباشرة ، حيث باشرت القيادة الفلسطينية تحركها الإيجابي بدعوة المجلس الوطني الفلسطيني للانعقاد في الجزائر في نهاية العام الماضي ، مما تمخض عنه جملة من القرارات الإيجابية اتسمت بالواقعية والاعتدال وأزالت من طريق التسوية الشاملة العقبات والحجج التي اختبأت اسرائيل وراءها منذ عدوان حزيران/يونيه ١٩٦٧ . وقد قوبل الموقف الإيجابي الفلسطيني بترحيب دولي واسع ، وأدى الى بدء الحوار الفلسطيني الامريكي الذي نرجو أن يتطور ويستمر من أجل إيصال عملية السلام الى غايتها المنشودة .

وفي ضوء ذلك مازلنا نرى أن الطريق المناسب لتحقيق عملية السلام هو عقد المؤتمر الدولي ، بمشاركة جميع الأطراف المعنية بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية وبإشراف الأمم المتحدة ومشاركة الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن وعلى أساس قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) ومختلف قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بحقوق الشعب الفلسطيني والنزاع العربي الاسرائيلي . فنحن مؤمنون بأن الأمم المتحدة ، بميثاقها وقراراتها ، تشكل الإطار الطبيعي والمناسب لتحقيق تلك التسوية . وعلى الدول الخمسة الدائمة العضوية أن تضع ثقلها من أجل تحقيق هذه الغاية ، لأنها تتحمل مسؤولية خاصة بموجب الميثاق ، ويبقى المطلوب منها ، بعد أن استكمل الموقف العربي بقبول عقد المؤتمر الدولي للسلام ، العمل لحمل اسرائيل على التجاوب مع إرادة المجتمع الدولي للخروج من حلقة العنف والقمع والانتقال الى حالة الأمن والاستقرار والبناء ، حيث أنه لا يمكن لاسرائيل أن تحتل أرض الغير وتنعم في نفس الوقت بالسلام .

إن استمرار إسرائيل في سياستها الحالية لن يؤدي إلا الى المزيد من المعاناة وعدم الاستقرار . ولن تجدي محاولات الالتفاف على الإنجازات التي حققها الشعب الفلسطيني من خلال التشبث بمشاريع غير مكتملة كخطة شامير للانتخابات .

لهذا ، نجد من الضرورة بمكان أن تبذل جميع الدول ، وخاصة المؤثرة منها ، جهدا حقيقيا لحمل اسرائيل على الامتثال للشرعية الدولية ، واحترام الإرادة الدولية ، وقبول التسوية السلمية العادلة والشاملة من خلال الحوار بينها وبين منظمة التحرير الفلسطينية ، تمهيدا للمفاوضات المباشرة التي ستتم في المؤتمر الدولي . وبهذا الصدد فإننا نرى في جهود فخامة الرئيس المصري السيد محمد حسني مبارك ، وخاصة النقاط العشر التي تقدم بها لكسر الجمود الذي وصلت اليه المسيرة السلمية ، فرصة على اسرائيل ألا تفوتها . وإن تجاوب اسرائيل مع هذا الجهد يعتبر اختبارا حقيقيا لرغبتها في السلام .

كما قلت في بداية كلمتي فإن قضية فلسطين والنزاع العربي الاسرائيلي ليست المشكلة الوحيدة التي يعاني منها الشرق الاوسط . وبقدر ترحيبنا بالتطور الايجابي الذي وصل اليه النزاع العراقي - الايراني بعد وقف إطلاق النار في العام الماضي ، والجروح لإحلال السلام عن طريق المفاوضات المباشرة كوسيلة أساسية يلتزم بها الجانبان لتسوية النزاع من كافة جوانبه ، فإننا نعبر اليوم عن القلق العميق وعدم الارتياح لحالة الجمود القائمة والتباطؤ المتعمد من جانب ايران في المفاوضات التي يريها الأمين العام للأمم المتحدة تنفيذا لقرار مجلس الأمن ٥٩٨ (١٩٨٧) واتفاق ٨ آب/٤ أغسطس ١٩٨٨ ، بالرغم من موقف العراق الذي اتصف بالمرونة والمسؤولية منذ بداية النزاع ، ورغبته الصادقة في الوصول الى اتفاق يحفظ حقوق الطرفين ويكفل حسن الجوار بينهما ويحقق الأمن والاستقرار لجميع دول المنطقة .

في ظل هذا الوضع لابد من العمل لاستئناف المفاوضات المباشرة بين الطرفين للانتقال من مرحلة وقف اطلاق النار القائمة الى حالة السلام الدائم والشامل ، وذلك بتطبيق القرار ٥٩٨ (١٩٨٧) باعتباره خطة سلام متكاملة تقود في النهاية الى اتفاقية سلام يلتزم بها الجانبان باحترام السيادة وحرمة الاراضي وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلد الآخر .

وإذا كان العراق ومعه الدول العربية تنظر تاريخيا الى ايران كجار صديق ، فإن على الجانب الايراني أن يظهر نفس الروح وأن يمارس نفس الحرص على السلام .

ويعتبر تسريح العراق مؤخرا لخمس فرق عسكرية من قواته المسلحة مؤشرا صادقا على هذا التوجه ، ونأمل أن تفعل ايران الشيء ذاته . كما لابد من التعجيل بإنهاء معاناة الأسرى الذين تحرّم المواثيق الدولية استخدامهم كأداة ضغط سياسي ، والالتزام بأحكام اتفاقية جنيف الثالثة لعام ١٩٤٩ .

إن المأساة اللبنانية بلغت مستوى لا يمكن السكوت عنه . فما عاناه اللبنانيون من آلام وقتل ودمار فاق كل حد . كما بلغ التهديد والتدخل الخارجي في لبنان مرحلة تنذر بالخطر . ومن منطلق الحرص على لبنان واستقلاله ووحدته ، شارك الأردن في كل جهد عربي ، ودعم الجهود الدولية من أجل إنهاء المأساة اللبنانية . وكان آخر هذه الجهود تشكيل اللجنة الثلاثية العليا التي وضعت الدول العربية ثقتها وإرادتها فيها لإيجاد الحل العربي لهذه المأساة . ونحن نؤيد الخطوات التي اتخذتها ، والتقدم الذي حققته حتى الآن . ويجب أن تستفيد الأطراف من اجتماع النواب اللبنانيين في مدينة الطائف ومن حسن النية المتوفرة والظروف الايجابية السائدة .

كما يقتضي الواجب أن تواصل الأمم المتحدة وخاصة الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن جهودها من أجل المساهمة في إنقاذ لبنان ، وذلك بحمل إسرائيل على تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨) ، وضمان انسحابها من الأراضي اللبنانية . إن مثل هذا الموقف ضروري باعتباره تدعيما للجهد العربي في هذا الصدد ، ومكملا للمسعى الذي يعيد للبنان استقلاله وسيطرته على أراضيه كافة .

إن دخول خطة الأمم المتحدة لاستقلال ناميبيا حيز التنفيذ في الأول من شهر نيسان/أبريل الماضي هو مصدر ارتياح لنا جميعا ، كما أنه نصر لشعب ناميبيا المناضل والمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) مثلما هو شهادة على فعالية الأمم المتحدة . وإننا لنرجو أن يتسنى تنفيذ المراحل المتبقية من هذه الخطة - وخاصة عملية الانتخابات التي ستجرى الشهر القادم - بسلام ودون تأخير ليتمكن شعب ناميبيا من تقرير مصيره وبناء دولته ورسم مستقبله . ونحن نتطلع الى انضمام ناميبيا إلينا قريبا دولة مستقلة وذات سيادة .

وفي نفس الوقت فإننا ندعو الى تكاتف الجهود الدولية من أجل حمل جنوب افريقيا على إلغاء نظام الفصل العنصري السائد فيها والذي يشكل وصمة عار لا بد من إزالتها .

لقد رحبنا بالاتفاق السلمي الذي أمكن التوصل اليه في العام الماضي بين الأطراف المعنية بالمشكلة الافغانية . وإننا إذ نرحب بإتمام انسحاب القوات السوفياتية من افغانستان ، لنامل أن تتمكن جميع الأطراف من الاتفاق والتفاهم ، لتسوية هذه المشكلة بمصفا نهائية من خلال المصالحة الوطنية بشكل يحفظ لافغانستان استقلالها وسلامة أراضيها وعدم انحيازها ، ويضمن عودة اللاجئين الافغان الى ديارهم .

إننا نؤيد استقلال قبرص ووحدتها وسلامة أراضيها وعدم انحيازها . ونرحب بجهود الامين العام لحل المسألة القبرصية بما يحقق آمال الشعب القبرصي بطائفتيه في حل مشاكله والتوصل الى صيغة ملائمة للتعايش السلمي وفقا لإرادته المشتركة ، وندعو الطرفين الى مواصلة الحوار البناء والاستفادة من الجهود القيّمة للامين العام بهذا الصدد .

وبالنسبة للمشكلة الكمبودية ، فإننا نؤيد العمل من أجل تحقيق التسوية السياسية الشاملة على أساس احترام سيادة الدول ووحدتها الاقليمية ، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية ، وحق الشعوب في تقرير مصيرها دون تدخل خارجي ، بما سيعود به ذلك من آثار إيجابية على منطقة جنوب شرقي آسيا ككل ، ونقدر الجهود الحثيثة التي تبذلها رابطة أمم جنوب شرقي آسيا لهذه الغاية ، كما نرحب بإتمام فييت نام سحب قواتها من كمبوديا ، أملين في أن يكون ذلك بداية لمرحلة جديدة تتصف بالسلام والبناء والتعاون في كمبوديا والمنطقة برمتها .

وكذلك ، فإننا نؤيد انضمام الكوريتين الى الامم المتحدة بما يضمن تعزيز فرص تحقيق الوحدة الوطنية للشعب الكوري والاستقرار والسلام في تلك المنطقة ، ويجسد مبدأ العالمية الذي تقوم عليه هذه المنظمة الدولية .

وفي أمريكا الوسطى ، فإننا نرجو أن تتمكن دول تلك المنطقة من تسوية مشاكلها السياسية والأمنية لتكرس جهودها من أجل تحقيق الخير والرفاه لشعوبها ، مهتدية باتفاق اسكيبولاس الثاني وما تبعه من اتفاقات وإعلانات كان آخرها اتفاق تيلا بهندوراس في شهر آب/أغسطس الماضي .

إن إحدى أهم أولويات عالمنا اليوم هي عملية نزع السلاح ، بشقيه النووي والتقليدي ، التي يجب أن تكون النوايا فيها مخلصة والجهود حقيقية . ورغم أن العمل في هذا الاتجاه هو مسؤولية مشتركة تقع على عاتق الجميع فإن الدول التي تمتلك ترسانات هائلة من هذه الأسلحة تتحمل مسؤولية خاصة في هذا المجال . وفي هذا الصدد ، قابلنا بارتياح خاص اتفاق إزالة القذائف النووية المتوسطة المدى الذي عقدته الدولتان العظميان في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ ، وكذلك الاقتراحات الأمريكية والسوفياتية الأخيرة سواء بتخفيض أو تدمير ما لديهما من الأسلحة الكيميائية والاستراتيجية والتقليدية ، ووقف التجارب النووية . إن تحسن المناخ الدولي الذي جاء نتيجة تحسن العلاقات بين الدولتين العظميين قد بعث على الارتياح وأشاع مسحة من التفاؤل في هذا العالم . ونأمل أن تتسارع الجهود لتظل عملية نزع السلاح بكافة أشكاله سائرة في خطى جادة حتى يتحقق نزع السلاح العام الشامل في هذا العالم .

وفي هذا المجال لا يسعنا إلا أن نعبر مرة أخرى عن قلقنا حيال التسلح النووي الاسرائيلي الذي زاد التوتر في منطقتنا ، وأدخلها في مرحلة خطيرة . فإسرائيل هي الدولة الوحيدة في منطقة الشرق الأوسط التي ترفض إخضاع منشآتها النووية لمراقبة الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، كما ترفض الانضمام الى معاهدة عدم الانتشار النووي . إن ترسانة اسرائيل من الأسلحة الاستراتيجية تتضخم ، وآخر مثال على ذلك الماروخ الجديد الذي طورته وجربته قبل أيام في البحر الأبيض المتوسط .

وإذا كان تحسن العلاقات السياسية بين الشرق والغرب ، يشكل خطوة أساسية فـي خلق مناخ دولي ملائم ، فلا بد أن يرافق ذلك تطوير العلاقات الاقتصادية الدولية ، باتجاه إقامة نظام اقتصادي أكثر توازناً وأكثر عدلاً .

إن الفجوة الاقتصادية بين الدول المتقدمة النمو والدول النامية ، وقضايا المديونية والفقر ، ما هي إلا نتيجة للاختلالات التي تعترى النظام الاقتصادي الدولي القائم . ولا يمكن للدول النامية أن تنجح في جهودها لرفع مستوى معيشة شعوبها قبل التوصل إلى حلول جماعية لتلك القضايا .

وفي هذا الصدد ، فإننا نرحب بعقد الدورة الاستثنائية للجمعية العامة في شهر نيسان/أبريل القادم ، التي سيكون موضوعها التعاون الاقتصادي الدولي ، وبشكل خاص تنشيط النمو الاقتصادي للبلدان النامية وتنميتها .

إننا - ونحن على وشك البدء بإعداد استراتيجية إنمائية دولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع ، والتحضير لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية والبيئة - لنأمل أن تتكاتف الجهود ويتعزز التعاون للتمكن من وضع الحلول لهذه القضايا بشكل تنعكس مع الآثار الإيجابية علينا جميعاً ، لا على مجموعة دون غيرها .

إننا نعتقد بأهمية إعادة تنشيط الحوار بين الشمال والجنوب لما يترتب على هذا الأمر من نتائج إيجابية في مجالات الاقتصاد والتنمية والبيئة . وفي هذا الصدد ، فإننا نعبر عن تأييدنا للمبادرة الرباعية التي طرحها قادة مصر والسنغال وفنزويلا والهند في باريس في شهر تموز/يوليه الماضي بشأن إجراء مشاورات منتظمة بين قادة الشمال والجنوب حول هذه القضايا .

ومن منطلق إيمان الأردن بأن تعزيز الروابط بين الدول وخاصة في المجال الاقتصادي قادر على خلق جو أفضل من الانسجام والتعاون تنعكس آثاره على المجالات الأخرى ، وإدراكاً منا للاتجاهات العالمية المعاصرة الرامية إلى خلق تجمعات اقتصادية توفر للدول المنتمية إليها ظروفاً أفضل لحماية مصالحها وتحقيق التنمية والتقدم الاقتصادي فيها ، فقد أنشأنا ، بالاشتراك مع إخواننا في كل من جمهورية مصر العربية

والجمهورية العراقية والجمهورية العربية اليمنية ، مجلس التعاون العربي في شهر شباط/فبراير الماضي . وإننا على ثقة بأن هذا التجمع الاقتصادي الذي تنسجم مبادئه وأهدافه مع ما هو وارد في ميثاق الأمم المتحدة سيسهم ، الى جانب مجلس التعاون الخليجي واتحاد المغرب العربي ، في تعزيز العمل العربي الاقتصادي المشترك الذي لابد أن يشكل مساهمة إيجابية في تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي .

إن الاردن يؤمن إيماناً أكيدا بحتمية التوصل الى حلول لمشاكل عالمنا المعاصر إذا ما توفرت الإرادة السياسية اللازمة لذلك . فعالمنا أكبر من أن يضيق بأفكارنا ومذاهبنا المتباينة ، وأصغر من أن يتسع لكل هذه الخلافات والأسلحة الفتاكة التي صنعها الإنسان . ولقد وصلت الإنسانية الى درجة من التطور والتحضر والنضوج لا تتحرك لنا إلا خيار مواصلة السير الى الامام . فلنعمل معا على تحقيق مجتمع إنساني أكثر عدلا وانسجاما وانفتاحا يكون أساسا لعالم أكثر أمنا واستقرارا وازدهارا . إن ذلك لا يتم إلا بتوفر الرغبة الصادقة في السلام ، والايمان بمصالح الانسانية المشتركة ومصيرها الواحد ، ومواصلة الجهود القائمة على التعاون البناء ، والحوار الايجابي من قِبَل الجميع ، ضمن إطار الأمم المتحدة ، واضعين في أذهاننا المبادئ السامية لمنظمتنا الدولية ، ونصب أعيننا أهدافها النبيلة ، حاملين في قلوبنا الامل بالنجاح ، ومستبشرين خيرا بالروح الإيجابية التي تسود دورتنا هذه .

السيد تراوري (غينيا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : يسعدني مرة أخرى أن أقدم للجمعية العامة التحيات الودية الحارة لجمهورية غينيا ورئيسها الجنرال لانسانا كونتي .

سيدي ، إن انتخابكم لتولي رئاسة الدورة الحالية للجمعية العامة خير ضمان لنجاح عملنا ، فخبيرتكم الدبلوماسية العظيمة وصفاتكم الشخصية البارزة تؤهلكم تماما لتولي هذا المنصب الكبير . إنكم تمثلون قارة تكافح باستمرار لإرساء نظام عالمي جديد . وبلدكم نيجيريا معروف بالتزامه الدينامي بالسلم والتقدم . وبالإضافة إلى ذلك يكفي أن نذكر أن الميثاق الاقتصادي لأفريقيا الذي أُقر في نيسان/أبريل ١٩٨٠ يحمل اسم "خطة عمل لاغوس" . أود أن أؤكد لكم تعاون وفدي الكامل معكم في الاضطلاع بولايتكم .

أود أيضا أن أشيد بحق بسلفكم السيد دانتي كابوتو الذي تولى رئاسة الدورة الثالثة والأربعين بحكمة وكفاءة .

يود وفدي أيضا أن يشيد بالأمين العام السيد خافيير بيريز دي كوييار ، لشجاعته وعمله الذي لا يكل من أجل إحلال السلم والتفاهم بين الشعوب . ولئن كنا نرحب بالتغيرات الايجابية التي حدثت في العلاقات الدولية في السنوات الأخيرة ، فإننا نلاحظ استمرار وجود بعض الازمات السياسية في العالم . فنحن نشعر بالقلق إزاء الحالة في الجنوب الأفريقي وفلسطين والأراضي العربية المحتلة ولبنان وأفغانستان وكمبوديا .

ففي الجنوب الأفريقي سيتحدد مستقبل ناميبيا بعد أقل من شهرين عندما تجرى الانتخابات في الاقليم . وفي هذا الصدد يدين وفد بلادي التكتيكات المعوقة التي تقوم بها بريتوريا لمرقلة التنفيذ السليم لقرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) . وبسبب تلك التكتيكات يجب على مجلس الأمن أن يظطلع بمسؤولياته من أجل التنفيذ الكامل لذلك القرار .

يجب أن تبدأ الإجراءات الفعالة بتسريح القوات الملحقة بالشرطة في جنوب إفريقيا وبصفة خاصة وحدة مكافحة العصيان السيئة السمعة "كوفوت" التي تتألف من مغاوير حقيقيين يزرعون الموت والرعب في ناميبيا .

إنني أكرر تأييد بلدي غير المشروط للمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية . ونأمل أن يرى شعب ناميبيا الشجاع في القريب العاجل فجر مرحلة يستعيد فيها حريته واستقلاله الحقيقيين .

أما في جنوب افريقيا نفسها ، فإن تمديد نظام برييتوريا العنصري حالة الطوارئ ١٢ شهرا أخرى دليل اضافي على أن ذلك النظام يستخف بقرارات ومقررات منظمنا . ولا يمكن لمفادرة السيد بوتسا المسرحية ولا للتحرك السياسي المشبوه لخلفه أن يخفيا الوجود الكامل للفصل العنصري . فلا تزال الصحافة مقيدة . كما أن الاعتقال التعسفي للمعارضين السياسيين للنظام أصبح نصيبا يوميا لشعب جنوب افريقيا .

إن زيف الانتخابات التي تستبعد ٧٥ في المائة من السكان يبين الطابع العنصري المتمنت لنظام تزداد إدانته يوما بعد يوم . وهذه الانتخابات لا تتعارض مع المعايير القانونية للأمم المتحدة فحسب ولكنها تنتهك أيضا وعلى نحو صارخ حق شعب جنوب افريقيا في أن يقرر مستقبله بحرية على أساس مبدأ صوت واحد للشخص الواحد .

وريشما يتم ذلك ، يجب زيادة الدعم الذي يقدم للمؤتمر الوطني الافريقي لجنوب افريقيا ومؤتمر الودويين الافريقيين لآزانيا وجميع الذين يكافحون نظام الفصل العنصري البغيض . كما يجب استمرار العمل الدولي الرامي الى نشر الوعي بالمشكلة وتكثيف هذا العمل .

تؤيد حكومة غينيا توصيات مؤتمر القمة الأخير لبلدان عدم الانحياز الذي عقد في بلغراد في الفترة من ٤ الى ٩ أيلول/سبتمبر من هذا العام ، التي تطالب المجتمع الدولي باتخاذ إجراء منسق لإجبار نظام الفصل العنصري على دفع ثمن جرائمه ضد البشرية .

إن برييتوريا تتماذى في صلفها حتى خارج حدودها وذلك بالقيام بأعمال العدوان وزعزعة الاستقرار ضد بلدان خط المواجهة والدول الأخرى المجاورة . لقد أدى الارهاب

الذي تقوم به الدولة الى تحركات سكانية مقلقة في المنطقة تهدد التوازن الاقتصادي والاجتماعي ولذلك فإنني أكرر النداء الوارد في إعلان أوصلو المؤرخ في آب/أغسطس ١٩٨٨ بشأن المساعدة الانسانية للدول التي تعاني من ذلك البلاء .

وفي مناطق أخرى من القارة ينبغي أن نؤيد الجهود الجديرة بالثناء التي تبذلها الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية وجميع الآخرين ذوي النوايا الحسنة لإقامة ظروف مؤاتية لإحلال السلم في تشاد وأنغولا واثيوبيا والسودان وموزامبيق . إن حكومتي تؤيد عمليات السلم هذه ، التي تقوم على الحوار والوساطة والسعي الى الاتفاق .

يحدونا الأمل أيضا في أن تتحقق تسوية نهائية لمسألة الصحراء الغربية ، عن طريق إجراء استفتاء لتقرير المصير .

تبين المحادثات التي تدور الآن بين فرنسا وجزر القمر رغبة الطرفين في التوصل الى حل عادل لمسألة جزيرة مايوت القمرية .

وفيما يتعلق بلبنان تقدر حكومتي الدور المسؤول الذي تضطلع به اللجنة الثلاثية لرؤساء الدول العرب بغية وضع حد للمعاناة التي لا توصف لشعب لبنان بسبب الحرب الاهلية .

وتعتبر قضية فلسطين لب مشكلة الشرق الأوسط . ولذلك فإن أي حل قابل للتطبيق يجب أن يتضمن العناصر التالية : انسحاب اسرائيل الكامل من جميع الأراضي المحتلة ، بما في ذلك القدس ؛ واستعادة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، وبصفة خاصة حقه في أن يكون له وطن ؛ والاعتراف بدولة فلسطين وبمبادرة السلم التي قدمها الرئيس ياسر عرفات ، وأخيرا عقد مؤتمر دولي للسلم معني بالشرق الأوسط تشارك فيه جميع الاطراف بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية ، على قدم المساواة .

ترحب غينيا بوقف اطلاق النار في الصراع بين ايران والعراق وتحث الطرفين على أن يعملتا تحت اشراف الأمم المتحدة على تجاوز حالة اللاسلم واللاحرب الحالية وأن يقيما مناخا لحسن الجوار وذلك وفقا لقرار مجلس الامن ٥٩٨ (١٩٨٧) .

على الرغم من النتائج الضئيلة التي حققها مؤتمر باريس بشأن كمبوديا ، من الضروري أن تستمر المشاورات لتوفير ظروف تسمح باستئناف أعمال ذلك المؤتمر حتى يحقق نتائج نهائية . ولا شك أن الحوار الذي بدأ بين زعميي الصين والاتحاد السوفيياتي سيساعد في التخفيف من حدة الحالة .

أما في افغانستان فقد ازداد القتال ضراوة على الرغم من انسحاب القوات الأجنبية . ولذلك فإن الحاجة ملحة للتطبيق الكامل لاتفاقات جنيف نصا وروحا ، بما في ذلك زيادة المعونة الغذائية للاجئين الافغان وضمان عودتهم الى ديارهم وإعادة اندماجهم في مجتمعهم بسرعة .

وفيما يتعلق بكاليدونيا الجديدة ، فإن اتفاقات ماتغنون التي وُقِّعت في باريس في ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٨٨ من جانب جميع الأطراف ، تشكل مرحلة هامة نحو تحقيق تطلعات شعب كاليدونيا الجديدة .

أما في قبرص وفي شبه الجزيرة الكورية فإن السلم لن يتحقق بدون احترام السلامة الاقليمية والوحدة الوطنية . إن الشعب الكوري يخوض نضالا مشروعا من أجل إعادة التوحيد السلمي لبلاده دون تدخل خارجي . وهذا النضال يستحق تأييدنا الكامل .

كذلك فإننا نؤيد المفاوضات الجارية حاليا بين الحكومة القبرصية والجالية التركية برعاية الامين العام .

والحالة في أمريكا الوسطى هي أيضا مدعاة للقلق . وترحب حكومتي بالجهود المبذولة من جانب رؤساء دول المنطقة ورؤساء دول سائر بلدان أمريكا اللاتينية من أجل التوصل الى اتفاق نهائي يتمشى وروح اجتماعي اسكيبولام الثاني وتيلا .

ولدى افتتاح هذه الدورة في ١٩ ايلول/سبتمبر ١٩٨٩ ، وهو أيضا اليوم الدولي للسلام - والسلام عزيز جدا على البشرية - فإن عزم المجتمع الدولي قد انعقد ، فسي رأينا ، على حث جميع ذوي النوايا الحسنة لكفالة أن يضيف هذا العام مرة أخرى حجرا جديدا الى البناء الرائع المطلوب منا انشاؤه .

لم يحدث في أي وقت أثناء الأربعين سنة الماضية أن كان السلم أقرب منه الآن الى التحقيق . فبعد أن ظل مهيدا لوقت طويل جدا من جراء الايديولوجيات المتعارضة والشوفينية والانفعال الشديد ، بدأ يلوح الآن في الأفق لا كضوء الغروب بل كضوء الشمس المرتفعة صوب كبد السماء .

ولهذا السبب فإن حكومة غينيا على اقتناع بما يلي : إن نزع السلاح يهم جميع الدول ؛ ولا يزال نزع السلاح النووي أمرا ذا أولوية ، لكن ينبغي أيضا إيلاء نزع السلاح التقليدي الأهمية التي يستحقها ؛ وإن انشاء وتوسيع المناطق الخالية من الأسلحة النووية من شأنه أن يعزز الأمن ؛ وينبغي إزالة الأسلحة الكيميائية ؛ وأن هناك علاقات تكافلية بين نزع السلاح والتنمية ، حيث أن الموارد الموفرة عن طريق نزع السلاح يمكن استخدامها لأغراض التقدم الاقتصادي والاجتماعي .

ولئن كان معظم المتكلمين قد أبدوا بعض التفاؤل فيما يتعلق بحل أزمت سياسية كثيرة ، فإن الحال ليس كذلك فيما يتعلق بالمسائل الاقتصادية . إن أهم ما يميز العلاقات الدولية المعاصرة هو الترابط بين الاستقرار السياسي والتقدم الاقتصادي .

إن الحوار بين الشمال والجنوب ، الذي انتظرتة بلداننا بفارغ الصبر ، لا يزال في حالة جمود . وفي الوقت نفسه تتسع الفجوة بين البلدان الغنية وسائر البلدان ، ويتجلى ذلك بوضوح في استمرار الازمة الاقتصادية العالمية الحالية .

إن التسعير التعسفي للسلع الاساسية والمنتجات المصنعة من جانب الشمال يبطل بالكامل مفعول التدابير الموضوعة لتخفيف عبء خدمة الديون الخارجية . والتجارة تزاوّل بأسلوب تمييزي . وما زال العلم الحديث ولتكنولوجيا بعيدين عن متناول بلداننا . والتدفقات المالية الى الجنوب تزداد سُحاً ، وفي الوقت نفسه نرى الشمال ، في صورة حافلة بالتناقض ، يقوم بزيادة حدة العوامل المسؤولة عن استمرار النزيف المالي للجنوب .

وفيما يتعلق بمسألة المديونية ، لا تزال المديونية تجني ثمرة جهود البلدان الفقيرة وبخاصة في افريقيا ، حيث الدخول آخذة في الانخفاض على نحو خطير ، على الرغم من التدابير القاسية المتخذة في مجال التكاليف الهيكلية .

وفي حين أن بعض البلدان الدائنة وافقت على الصفح عن الديون الرسمية - وهو أمر يعرب بلدي عن امتنانه الخالص له - فمن الواضح أن حل الازمة الاقتصادية يعتمد أساساً على تشجيع الاسعار المجزية للسلع الاساسية .

ومن المناسب التأكيد بأن الحالة الاقتصادية والاجتماعية الحرجة في بلدان الجنوب - التي يفاقم منها في حالة البعض التدفق المتزايد للاجئين والاشخاص المشتتين - لا تؤدي الى كفالة التمتع الكامل بحقوق الانسان الذي يدعو اليه المجتمع الدولي بأسره .

لم تسفر شتى عقود الأمم المتحدة للتنمية عن نتائج ذات شأن . ولهذا من الضروري الاعداد لنوع من الاستراتيجية الدولية تسمح لنا بأن نرى النور في نهاية النفق . وفي هذا الصدد فإن عقد مؤتمر الأمم المتحدة الثاني لاقبل البلدان نموا في ايلول/سبتمبر ١٩٩٠ وانهقاد دورة الجمعية العامة الاستثنائية المكرسة للتعاون الاقتصادي الدولي في نيسان/ابريل ١٩٩٠ ، وكذلك تنفيذ استراتيجية في إطار عقد الأمم

المتحدة الإنمائي ستوفر لنا دافعا اضافيا في جهودنا من أجل انشاء النظام الاقتصادي الدولي الجديد* .

إن الانحطاط البيئي في الوقت الحاضر حقيقة لا يمكن مواجهتها إلا على الصعيد العالمي . إن ازالة الغابات والفجوات في طبقة الاوزون والتلوث والكوارث الطبيعية كلها تكتسح النظام البيئي وتعرض الحياة للخطر .

وبدرك وفدي أن المنظمة العالمية للأرصاد الجوية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة قد بدأ بالفعل في دراسة التغيير المناخي وذلك بإنشاء الفريق الحكومي الدولي العامل .

ونحن نؤيد أيضا تعزيز البرنامج المعني بعلم المناخ الذي دخل مرحلة التنفيذ بالفعل . ونعتقد أننا بهذا سنساعد على تفادي بعثرة الأبحاث في هذا المجال في الوقت الذي نعاني فيه من مصاعب اقتصادية دولية . وفيما يتعلق بمسألة النفايات السامة ، فإن نقل وإلقاء هذه النفايات خارج الحدود يؤثران تأثيرا سلبيا على التنمية والبيئة ويقتضي الأمر وعيا متزايدا من أجل إبرام اتفاقية عالمية على وجه السرعة .

وفيما يتعلق بمسألة حقوق الانسان اسمحوا لي أن أشير الى أننا في بلدنا نقول إن الوجه الانساني للفقر واليأس والجهل في كثير من الأحيان هو وجه المرأة أو الطفل البريء أو المسن أو المعوق المحروم من مصدر للرزق . لذلك ترى حكومتي أن الحق في التنمية حق انساني خاص . ولهذا السبب ترى اللجنة العسكرية للانعاش الوطني أن إزالة الفقر المادي والظلم الاجتماعي والجهل لا غنى عنها للنهوض بحقوق الانسان .

وبالنسبة لجمهورية غينيا فإن الحرية سواء أكانت فردية أم جماعية ، وسواء أكانت موجودة أم غير موجودة ، ينبغي النظر اليها في مجموعها بوصفها حقا أساسيا غير قابل للتفاوض أو التنازل . إنها أعز ما انعم به الله على الانسان .

لذلك أوصت السلطات الوطنية بإدراج المكون القانونية الدولية الخاصة بحقوق الانسان في النظام التشريعي المحلي في بلدنا ، عن طريق سن التشريعات اللازمة .

* تولى الرئاسة نائب الرئيس ، السيد هيرمت ، (انتيفوا وبربودا) .

هناك ظاهرة تتخذ الآن أبعادا لا يمكن السيطرة عليها ، وأعني مشكلة المخدرات والمؤثرات العقلية التي باتت تنذر بالخطر في الكثير من البلدان . ولا شك في أن استخدام هذه المواد يضر بالصحة ويغسل الشباب وهو أكثر قطاعات السكان تعرضا وأمل المجتمع البشري ومستقبله .

إن الكفاح ضد هذا الشر المستوطن يستوجب التعاون الدولي لوقف إنتاج المخدرات واستهلاكها والاتجار غير المشروع فيها . والتعاون بين الولايات المتحدة وكولومبيا مثال يحتذى . إنه تعبير ملموس عن التضامن النشط الضروري لوضع حائل حقيقي ضد هذا البلاء .

انتقل الآن الى الارهاب . إن الارهاب ، سواء كان من عمل فرد أو جماعة من الافراد أو سياسة متعمدة للدولة ، يعتبر جريمة ، والحكومة الغينية تدنيه بكل قوة . ونظرا الى أن الارهاب يهدد ويقتل الأشخاص الأبرياء ويقوض الأمن الدولي ، لا يمكن أن يكون له أي مبرر أخلاقي . وعلاوة على هذا لا يجوز أن يصبح أداة من أدوات الكفاح المشروع الذي تشنه الشعوب من أجل الحرية والتحرر .

إن صون السلم والنضال من أجل التقدم يتطلبان إضفاء طابع ديمقراطي على العلاقات الدولية . ولهذا ينبغي أن نعزز دور ونفوذ هذه المنظمة العالمية ونكفل في الوقت ذاته احترام معايير القانون الدولي وتحسينها . وينبغي لنا كذلك أن ننظر نظرة جديدة الى التحديات التي تواجهها وبخاصة التحدي الاقتصادي .

ومن المشجع أن نرى الأمم المتحدة تستعرض في الوقت الحالي دورها وتبذل كل ما في وسعها للقيام بمهمتها التاريخية . إن العالم يتغير بسرعة ولا يمكن للأمم المتحدة أن تشذ عن ذلك . فإن فعاليتها تعتمد على كيفية تكيفها مع حقائق القرن الحادي والعشرين - وأقصد قدرتها على توخي استراتيجية تتماشى مع العالمية التي تعتبر سمتها الرئيسية .

وفي الوقت الحالي فإن الاتجاه من جانبنا جميعا هو صوب زيادة حب الإنسان لآخيه الإنسان وللأرض والسموات وينبغي لنا أن ننظر بتصميم الى المستقبل من أجل قدوم عالم جديد فتي وجميل يقوم على العدالة والحرية والرخاء والسلم .

خطاب السيد جيوفري بالمر ، رئيس وزراء نيوزيلندا

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سستستم الجمعية الى بيان

يلقيه رئيس وزراء نيوزيلندا .

امطحب السيد جيوفري بالمر ، رئيس وزراء نيوزيلندا الى المنصة .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إنه لمن دواعي سروري البالغ

أن أرحب برئيس وزراء نيوزيلندا صاحب السعادة الرايت أونرايل جيوفري بالمر .
وأدعوه الى الادلاء ببيانه أمام الجمعية العامة .

السيد بالمر (نيوزيلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : انه لـمما

يبحث على عظيم السرور رؤية قائد موقر مثل السفير غاربا يرأس هذه الجمعية . اذ
عرفناه معرفة جيدة من الاتصالات بين نيوزيلندا ونيجييريا ، ونحن على ثقة من أن
الجمعية في أيد أمينة .

سبق لي أن حضرت دورة الجمعية العامة في عام ١٩٨٥ . وكنت آنذاك ناشيا لرئيس
وزراء حكومة العمال المنتخبة حديثا . وتكلمت نيابة عن نيوزيلندا في المناقشة
العامة خلال الدورة الاربعين . وكنا نحتفل ذلك العام - طبعاً - بالذكرى السنوية
الاربعين لانشاء الأمم المتحدة .

لقد تكلمنا جميعا بفخر وحماس عن الميثاق وطلنا امكانيته ونظرنا فيما تحقق
في منظومة الأمم المتحدة على مر أربعين عاما . وكان صحيحا انه قد تم انجاز
الكثير . لكننا جميعا كنا نعلم في صميم قلوبنا أنه بالرغم من الثناء والتحيات
والمحب كان هذا الاحتفال مهددا بأن يكون احتفالا أجوف .

إن عدم احراز تقدم بشأن نزع السلاح النووي شوّه نسيج الحياة الدولية
وبالمثل انتشرت الصراعات المريرة في أجزاء عديدة من العالم . وقد ظلت آلية ميانة
السلم التابعة للأمم المتحدة هاجمة في سبات ومهملة . وقد شاهدنا بقلق في منطقتنا -
جنوب المحيط الهادئ - عملية تصفية الامتعمار وتقرير المصير في كاليديونيا الجديدة
حيث بدا العنف وشيكاً . ومما يؤسف له أن هذه المخاوف كان لها ما يبررها تماما .

ففي افريقيا لا يزال النظام القائم في بريتوريا يواصل عاما بعد عام ممارسته المروعة التي لا ترحم للعمل العنصري واحتلاله غير المشروع لناميبيا . وفي عام ١٩٨٥ كانت هناك دلائل واضحة للغاية تبين أنه يجري تجاهل القانون الدولي . والمعايير الأساسية لميثاق الأمم المتحدة . كما رأينا محكمة العدل الدولية وهي تعامل باستخفاف واحتقار ، وكان هناك تآكل مستمر في رغبة الدول في قبول حكم القانون والسلطة القضائية الاجبارية وقد كانت نيوزيلندا نفسها في عام ١٩٨٥ ضحية لعمل غير قانوني يتسم بالقوة خلال حادثة السفينة "رينبو وارير" . وقد وجدت نفسي مضطرا الى استرعاء انتباه الجمعية الى الحادثة ببعض التفصيل .

لكن الاوقات تغيرت ، وما آنذا اعود بعد سنوات الى نيويورك لأجد صورة جديدة . فقد تخطينا المنعطف وظهرت بوادر مشجعة عن العديد من المشاكل العويمة التي واجهناها في عام ١٩٨٥ . وانه لمن بواعث غاية الارتياح لنيوزيلندا ان كانت الأمم المتحدة عنصرا أساسيا في هذه التطورات . لقد وقفت نيوزيلندا الى جانب الأمم المتحدة حتى في أحلك أيام التشكيك فيها ، مؤيدة لها ولمبادئ الميثاق وحكم القانون . وقد أثنينا على ما حدث وما زال يحدث . واسمحوا لي أن أسوق بعض الأمثلة . في مجال حفظ السلم ، ها هي الأمم المتحدة تبرهن على ما يمكن القيام به ، وذلك بالتقدم الذي أحرز بشق الانفس في الصراع بين ايران والعراق . أما في الجنوب الافريقي ، فقد اتخذت خطوة هامة في ناميبيا ويسر نيوزيلندا انها تمكنت من الاسهام بموظفين في قوات الأمم المتحدة في هاتين الحالتين وكذلك في أفغانستان .

أما في منطقة المحيط الهادئ ، فإننا نرى ما يبعث على الامل في كاليدونيا الجديدة ونتطلع الى اجراء تقرير مصير حقيقي وفقا لمبادئ الأمم المتحدة .

أما بالنسبة لنزع السلاح ، فقد شاهدنا أيضا تغيرا ملحوظا في المناخ السائد في مواقف الدولتين العظميين وتعد معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى أحد الاتفاقات الرئيسية التي تم التوصل اليها والتفاوض بشأن اتفاقات أخرى جارية ، خاصة بشأن القوات النووية الاستراتيجية والقوات التقليدية . ونحن في نيوزيلندا

نقدر ما يكتنف هذه المفاوضات من تعقيدات ، ونشني على ما تم تحقيقه حتى الآن وما يجري العمل على تحقيقه . لكن لا بد من أن نواصل توجيه رسالتنا بمراحة : لا تعودوا الى زحف القواقع الذي ساد السبعينات وأوائل الثمانينات . من الملح بل والضروري اجراء تخفيضات كبيرة في الاسلحة الاستراتيجية والتقليدية . ولدينا فرصة تاريخية قد لا تسنح مرة أخرى قبل مرور وقت طويل . واذا ما تضاءلت قوة الدفع وضاعت الفرصة ، فإن التاريخ بل والبشرية جمعاء سيحكمان على المسؤولين عن ذلك حكما قاسيا للغاية .

عليّ أيضا أن أقول بوضوح تام اننا ما زلنا نشعر بالاحباط لأن الأمم المتحدة لم تلعب دورا مركزيا في مفاوضات نزع السلاح الرئيسية . ويتعين على الأمم المتحدة أن تكون محفلا أساسيا لمناقشة قضايا نزع السلاح والتفاوض النهائي بشأن معاهدات نزع السلاح . وتولي نيوزيلندا ، جنبا الى جنب مع استراليا ، اهتماما خاصا لاحراز المزيد من التقدم ، بواسطة منظومة الأمم المتحدة ، على طريق الحظر الشامل للتجارب ونحن نحث مرة أخرى وبأقوى العبارات أن تعيد القلة صاحبة السلطة النظر في قرارنا بعقلية متفتحة .

إن نيوزيلندا لها موقف معروف على نحو خاص بشأن مسألة الاسلحة النووية . وأود أن أكرر ما قلته للجمعية في عام ١٩٨٥ .

"قد أعلننا بصورة قاطعة أننا لا نريد أن يدافع أي بلد عن نيوزيلندا بالاسلحة النووية ... كما أننا لن نضع أية أسلحة نووية في أراضينا" . (A/40/PV.7) ، ص ٦٦

ومنذ عام ١٩٨٥ ، وهذه السياسة تجتذب تأييدا شعبيا واسع النطاق في نيوزيلندا . ولا يزال هذا التأييد يتنامى . وقد اتضح ذلك بجلاء تام في اقتراعات الرأي العام . ان نيوزيلندا دولة خالية من الاسلحة النووية ومستظل كذلك . واتساقا مع هذا الموقف نحث - وبأشد العبارات قوة - على القضاء على التجارب النووية بل وعلى الاسلحة النووية ذاتها في أقرب وقت ممكن .

شمة مجال آخر شاهدنا فيه تطورات هامة في السنوات الاخيرة هو حكم القانون الدولي . فقد كان أمرا مشجعا للغاية لبلدان صغيرة عديدة ما أعلنه الرئيس غورباتشوف في العام الماضي في هذه الجمعية من أن الاتحاد السوفياتي قد بدأ ينتهج سياسة جديدة تجاه محكمة العدل الدولية كما أننا نرحب ترحيبا حارا بقرار وزراء خارجية حركة عدم الانحياز ، في اجتماعهم الذي عقد بـلاهـاي في تموز/يوليه الماضي ، بإجراء تحليل بنّاء للمحكمة ولدور القانون الدولي . وقد عضت الانباء السارة بالاتفاق الاخير الذي أبرم بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي بشأن التسوية الاجبارية للنزاعات في مجالي تجارة المخدرات والارهاب هذه التطورات وعملت على توسيع نطاقها . وتحدث نيوزيلندا جميع البلدان على استعراض مواقفها الخاصة بالتشريعات الملزمة وتسوية النزاعات عن طريق آليات الطرف الثالث . وفي هذا السياق ، أود أيضا أن أشير الى الادوار المتنوعة التي يمكن للأمين العام أن يضطلع بها لحسم هذه النزاعات .

كما أود أن أعرب عن شكري للأشخاص العاملين في منظومة الأمم المتحدة الذين قاموا بالكثير لضمان احراز التقدم الذي تحقق في السنوات القلائل الماضية وأثنى عليهم . ولا أعني بذلك الموظفين الذين يقومون على خدمة الاجتماعات هنا وفي جنيف فقط ، وإنما أيضا موظفي الأمم المتحدة الذين يعملون وراء الكواليس والمتطوعين الذين يعملون في الميدان ، في ظروف غالبا ما تكون غاية في الخطورة ويعانون من صعوبات جمة - أي أولئك الذين يتفاوضون بشأن وقف اطلاق النار ، ويقومون بتنظيم قوات حفظ السلم ويخدمون في عمليات صيانة السلم ، ويقومون بإدارة برامج الغوث الطارئ والمساعدة الانمائية . وأود منهم أن يعرفوا أن شعب نيوزيلندا يرحب بإسهاماتهم الحقيقية ويقدرها غاية التقدير .

وقد يكون من المغري في هذه المرحلة أن نخلص الى أن حالة الأمم المتحدة على ما يرام ، وأن كل الامور تسير في الاتجاه الصحيح وأننا جميعا نستطيع العودة الى بلداننا ونحن سعداء بما حققناه . لكن الحال ليس على هذا المنوال . فمنظومة الأمم

المتحدة ما زالت تصارع مشاكل كبرى اذ لا تزال آفة الغسل العنصري موجودة معنا كما اننا لم نغم بما يكفي للإقلال من الفقر والمديونية كذلك لا تزال الحلول السياسية بعيدة المنال في الشرق الاوسط وكمبوديا لكن على ان أخبر الجمعية بان المشكلة الكبرى ، في تقدير نيوزيلندا ، ما زالت تجثم على صدور قادة العالم ، وقد فاجأتنا على حين غرة . وأشير هنا الى مشكلة صحة كوكب الارض نفسه .

أعرف أن الأمم المتحدة لم تهمل البيئة ، اذ يعمل السيد طلبية وموظفوه في برنامج الأمم المتحدة للبيئة على نحو دؤوب . وقد حققوا نجاحا حقيقيا بشأن استنزاف الأوزون ، وذلك بتوقيع بروتوكول مونتريال ، وبصدور - اعلان هلسنكي مؤخرا . ونحن في نيوزيلندا عملنا جاهدين حقا لتعزid جهودهم وسنواصل القيام بذلك .

تبين المناقشة العامة ذاتها القلق الدولي المتزايد بشأن البيئة العالمية . وتجري أعمال في أجزاء أخرى من منظومة الأمم المتحدة أيضا . ومن المقرر عقد مؤتمر رئيسي للأمم المتحدة معني بالبيئة والتنمية في عام ١٩٩٢ وسيوفر لنا فرصة مناسبة للاحاطة بالتدابير الضرورية لحماية كوكب الارض .

وتعرب نيوزيلندا عن تأييدها القوي لقرار مجلس ادارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة الصادر في أيار/مايو من هذا العام بغية ان تحدد استعدادا لمؤتمر عام ١٩٩٢ المشاكل الثماني الحاسمة من المشاكل البيئية العالمية وهي تدهور الغلاف الجوي ، ونقص المياه العذبة ، وتلوث المحيطات ، وازالة الاحراج وغيرها . وأود أن أقر أيضا بأعمال الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ . ويتضح أنه آلية مفيدة وفعالة للغاية ، وتضطلع نيوزيلندا بدور نشط في أعماله .

تستغرق كل هذه التدابير وقتا طويلا وطاقه كبيرة . فقد أصبحت البيانات والندوات والمؤتمرات عن البيئة ، الاسلوب السياسي المميز لهذا الشهر . غير أنه في بعض الاحيان تحل الاحاديث المطولة محل الاعمال .

وسيتيح مؤتمر عام ١٩٩٢ لنا فرصة مثالية لان نثبت لكل المتشككين في الأمم المتحدة والذين يقللون من شأنها القيمة الحقيقية لهذه المنظمة . ويجب أن تكون جهودنا في الاسابيع المقبلة مركزة وفعالة . فنحن نحتاج الى الرؤيا والشجاعة والعمل وليس مجرد الكلام عن البيئة . وأود أن أطرح بعض الاسئلة الصعبة .

يُتهم السياسيون في بعض الاحيان بأنهم ينضمون الى القافلة الخضراء لانها مأمونة سياسيا ، وبسيطة ودون مقابل نسبيا . ولكنني أود أن أؤكد للجمعية العامة أن أي فرد هنا يعتقد أن قضايا البيئة هي اختيارات سهلة شخص مظل بشكل يبعث على الاسى . إن أزمة البيئة العالمية حقيقية . وقد أدى تطور الانسان الى تغيير النظام الايكولوجي العالمي الذي نعيش فيه . وما فتئنا ننهل من خيرات الهواء والبحار والارض ونعبد اليها النفايات والسموم . على مدى الجزء الاكبر من تاريخ الانسانية كان الاثر ضئلا بدرجة لا تكاد تؤثر على التوازن . ولكنه في السنوات الخمسين الاخيرة أشاعت

البشرية الهلاك على هذه الأرض . وأدركنا فجأة أننا يمكننا أن نؤثر على التوازن الأيكولوجي على نحو خطير للغاية . ومما يشير المزيد من الرعب أننا اكتشفنا أن هذا التوازن قد تغير . والسؤال المطروح الآن هو هل دمرنا كوكبنا إلى درجة يستحيل عندها إصلاحه ؟ هل باستطاعتنا استعادة التوازن ؟ هل في مقدورنا أن نوقف عملية التغير ؟ وبطبيعة الحال مازال المختلفين يعملون للإجابة على هذه الأسئلة . فإذا كانت الإجابة هي أن التغير لا يمكن عكس اتجاهه ، فإن الأثار النهائية يمكن أن تكون آثارا مفاجئة للإنسانية مثل اندلاع حرب نووية شاملة .

شاهدت فيلما بالرسوم المتحركة مؤخرا . ويصور الفيلم بعض الغرباء من الفضاء الخارجي الذين هبطوا على كوكب الأرض الممزقة حيث توقفت الحياة الإنسانية . يقول أحد الغرباء لآخر ، "إنه لأمر مؤسف للغاية . لقد حققوا لتوهم نزع السلاح التام والشامل ولكن شقيا ما في طبقة الأوزون قد قضى عليهم" .

والرسالة التي أتقدم بها إلى منظومة الأمم المتحدة هي أنه يتعين علينا أن نفحص على نحو عاجل أولوياتنا ومؤسساتنا . وعلينا أن نعطي أولوية حقيقية لمشاكل البيئة . وعلينا أن نولي اهتماما لها يماثل على الأقل اهتمامنا بالقضايا السياسية والأمنية التي استولت على اهتمام منظومة الأمم المتحدة والحكومات لفترة طويلة .

وتدهور البيئة مشكلة تهدد أمننا من جوانبه كافة على نحو خطير مثل سباق التسلح . فهي تؤثر على كل فرد منا . غير أن علينا أن نسلم بأنه ، على خلاف مسألة نزع السلاح النووي حيث يسيطر عدد محدود للغاية من البلدان القوية على وسائل التدمير ، يساهم كل بلد في الأمم المتحدة ، بغض النظر عن حجمه الصغير ، بطريقة ما في خطر التدمير البيئي . فالكل يساهم ؛ والكل يعاني . والتلوث لا يعترف بالحدود السياسية . ومن ثم فهو بلا شك يمثل مشكلة للأمم المتحدة .

وبطبيعة الحال ، لا يتماثل كل بلد مع الآخر في مقدار المسؤولية ، كما لا يتأثر كل بلد بالتساوي مع الآخر أو أسرع منه . في بعض الأحيان يعاني الأبرياء أكثر مما يعاني المذنبون . والحقيقة أن أكثر من ٨٠ في المائة من غازات الدفيئة تنتجها

مجموعة صغيرة من البلدان المتميزة اقتصاديا . ومن الحقيقي أيضا أن اسهام العالم المتقدم النمو في استنفاد طبقة الأوزون كبير للغاية . إن نيوزيلندا تتفهم القلق الذي تشيره هذه الحقائق لشعوب العالم النامي .

نحن نعي بشكل خاص مخنة بلدان جنوب المحيط الهادئ . في العام الماضي مثلت نيوزيلندا في اجتماع محفل جنوب المحيط الهادئ . وناقشنا التغير المناخي وأشره الوخيم على امكانية ارتفاع مستوى سطح البحار . لنتصور أيا منكم رئيسا أو قائدا لأي بلد جزري في المحيط الهادئ ، مثل توفالو أو كيريباتي أو توكيلاو ، ويعلم أن المياه الملوثة والنفايات الناتجة عن تنمية شعب آخر تهدد ، ليس استمرار التنمية في بلده الجزري الصغير فحسب ، ولكن تهدد أيضا بإغراق كل جزء من الأراضي التي يعيش عليها شعبك . والمجتمعات الجزرية الصغيرة في البحر الكاريبي والمحيط الهندي تواجه مشاكل مماثلة . فالتلوث يمكن ازالته من على وجه البسيطة بكل ما تعنيه هذه العبارة .

أو تصور أنك تمثل بلدا من بلدان جنوب المحيط الهادئ وله موارد طبيعية قليلة أو ليست به موارد سوى الأسماك في المحيط . ثم تكتشف أن الصيادين الأجانب القادمين من خارج المنطقة قد بدأوا في استخدام تكنولوجيا للصيد لم تستخدم في منطقتك من قبل ، تكنولوجيا تهدد بإفناء مصائد أسماك التونا البيضاء التي تحتل أهمية اقتصادية حيوية للبلدان الساحلية في هذه المنطقة .

انني أتكلم عن "حائط الموت" : الشباك العائمة الضخمة التي ما فتئ صيادو أعالي البحار يستخدمونها في السنوات القليلة الماضية في جنوب المحيط الهادئ . وهذه التكنولوجيا ليست جديدة في حد ذاتها . ولكن الجديد ، وما يجعلها غير مقبولة على الإطلاق الطريقة الجديدة في استخدام الشباك العائمة . وتضم هذه الطريقة سفنا كثيرة تتعاون في عملها ، تنشر كل منها سلسلة طويلة جدا من الشباك . ويمكن أن يصل طول كل شبكة منها إلى ٥٠ كيلومترا . وتنصب كل سفينة عددا من هذه الشباك في خط طويل للغاية عبر المحيط . وتغطي هذه الشباك في بعض الأحيان آلاف الكيلومترات من المحيط . وفي شمال المحيط الهادئ ، وفي ذروة موسم الصيد ، ينصب ما يقدر بنحو

٥٠ ألف كيلومتر من الشباك العائمة ليلا . ثم تجر هذه الشباك ، تماما مثل حائط الموت بكل ما تعنيه هذه العبارة . فهي تمطاد وتقتل مثل المكثسة الكهربائية كل الكائنات تقريبا ، بما في ذلك بعض السلالات المعرضة لخطر الانقراض ، التي تصل اليها هذه الشباك .

ان الطابع العشوائي للمصيد يجعل تكنولوجيا الصيد هذه غير مقبولة . فالسلاحف والحيتان والدرافيل والطيور تحبس جميعها في الشباك وتقتل . وتغرق نسبة كبيرة من المصيد أو تضيع عند جمع الشباك . وفي شمال المحيط الهادئ ، أتلغ الصيد بطريقة الشباك العائمة على نحو خطير أسراب سمك السلمون القيمة .

ولا مناص من أن أقول إن هذه التكنولوجيا قد رفضتها بلدان جنوب المحيط الهادئ وفي تموز/يوليه من هذا العام في اجتماع محفل جنوب المحيط الهادئ الذي عقد في تاراوا ، اعتمد رؤساء حكومات جنوب المحيط الهادئ اعلانا يشجب طريقة الصيد باستخدام الشباك العائمة على نطاق واسع .

غير أن الصيد باستخدام "حائط الموت" ليس مجرد مشكلة أخلاقية . انها مشكلة قانونية وسياسية واقتصادية ، وذات آثار عالمية . ولا يمكن التذرع بالحرية في أعالي البحار لحماية ما يشكل بالفعل اعتداء منهجيا على النظام الايكولوجي البحري الاقليمي . لقد مضى العصر الذي جادل البعض فيه بأن حرية أعالي البحار تغطي الطابع الشرعي على ممارسات غير مقبولة وغير قانونية . إلا أن القانون الدولي العرفي قد أجاب عبر السنين بتجريم الممارسات البغيضة وغير المعقولة . وفي الوقت الراهن ، يجيب القانون الدولي مرة أخرى على الاستخدام غير المقبول وغير المعقول لاعالي البحار في الصيد بالشباك العائمة .

وهناك بالفعل بعض الدلائل على اجابة المجتمع الدولي على هذا الاستخدام غير المعقول لاعالي البحار . وقد اتخذ عدد كبير من الدول الجزرية في المحيط الهادئ ، بما فيها نيوزيلندا ، اجراءات لتحريم هذه الممارسة في قوانينها المحلية وفي مناطقها التي تمتد مئتي ميل من الشاطئ . وقد حظي اعلان تاراوا بالتأييد القوي منذ

أربعة أسابيع فقط في مؤتمر جنوب المحيط الهادئ المعني بالطبيعة والمحافظة على المناطق المحمية . وسيتم تعزيز هذا الاعلان وتقنيته فيما بعد هذا العام عندما تقرر بلدان جنوب المحيط الهادئ اتفاقية اقليمية لمنع الصيد بطريقة "حائط الموت" في منطقتنا .

وأود أن أوضح أن ما يقلق بلدان جنوب المحيط الهادئ ليس ممارسة الاستخدام الضيق النطاق للشباك العائمة محدودة الحجم في المياه الداخلية وهي الشباك التي تستخدمها مختلف البلدان النامية . ولكن قلقنا ينصب على الظاهرة الجديدة الشديدة التدمير ، ظاهرة استخدام الشباك العائمة الطويلة للغاية* .

وידعو اعلان تاراوا المجتمع الدولي الى تأييد موقف بلدان جنوب المحيط الهادئ بشأن الشباك العائمة . وقد طلبنا الى الأمين العام تعميم اعلان تاراوا كوثيقة رسمية من وثائق الأمم المتحدة لاعلام جميع الوفود .

وسيتابع مخفل جنوب المحيط الهادئ بنشاط هذه المسألة ثنائيا واقليميا وعالميا . وسنتابع أعمالنا بطريقة محايدة ورشيدة ومعقولة . ولكن ينبغي ألا يرتاب كل من يشترك في هذا النشاط غير المسؤول من الوجهة الايكولوجية في أن الأساليب التي يستخدمونها غير مقبولة ، أينما استخدموها . ان نيوزيلندا تتطلع الى الأمم المتحدة لتأييد اعلان تاراوا . ولا مفر من اصدار قرارات في منظومة الأمم المتحدة لمكافحة الصيد بالشباك العائمة اذا لم تتوقف هذه الممارسات بسرعة .

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد مودنفي (زمبابوي) .

ونيوزيلندا ، بالتعاون الوثيق مع بلدان جنوب المحيط الهادئ وغيرها من الأعضاء في الأمم المتحدة التي أعلنت اعتراضها على هذه التقنية الجديدة للصيد بشباك الجر ، ستتابع هذه القضية في إطار منظومة الأمم المتحدة . وتوجد فرص كثيرة لمعالجة هذه المشكلة في الدورة الحالية في إطار بنود جداول أعمال العديد من لجان هذه الجمعية .

ونلاحظ أن حكومة جمهورية كوريا قد أوقفت مؤقتاً الصيد بشباك الجر في جنوب المحيط الهادئ . وهو إجراء جدير بالترحيب . كما نرحب بالقرار الذي اتخذته اليابان في الأسابيع القليلة الماضية بخفض حجم أسطولها للصيد بشباك الجر . وهي خطوة في الاتجاه الصحيح . لكن وقف استخدام هذا الأسلوب في الصيد هو الحل الوحيد المقبول بيئياً . ولم يبق غير تايوان التي لم تستجب بعد لمطالب بلدان المحيط الهادئ بشأن هذا الموضوع . ونحن نحث كل المعنيين على العمل بسرعة .

والواقع ، أن حالة المصايد العالمية هي نموذج للمشاكل البيئية الأوسع نطاقاً التي يواجهها كوكبنا .

والحقيقة ، أنه لا يوجد غير تدبير دولي وحيد لتنظيم المصايد وهو ينبع من مبادئ بيئية سليمة ومقبولة . ويتمثل في الاتفاقية الخاصة بالمحافظة على الموارد البحرية والحياة لانتاركتيكا . وأود أن أذكر الجمعية العامة في هذا الصدد بالتدابير الهامة والقيمة لحماية البيئة التي اتخذت بموجب معاهدة انتاركتيكا ، ونشير إلى الخطوات العديدة الهامة التي ستشارك فيها نيوزيلندا في الاجتماع الاستشاري لمعاهدة انتاركتيكا الذي سيعقد في باريس في الأسبوع المقبل . فمعاهدة انتاركتيكا هي مؤسسة فعالة . ونحن نعمل على زيادة فعاليتها في المجال البيئي . إنها مؤسسة جديرة بالدعم من الجمعية العامة للأمم المتحدة .

لقد كان المعتقد بوجه عام ، حتى منذ ٢٠ عاماً فقط ، أن الأسماك في البحار المفتوحة لا يمكن أن تنفد ، وكان من المتاح لأي فرد أن يمارس الصيد بلا قيود . لكننا نعرف جميعاً الآن أن الإفراط في الصيد يمكن أن يقضي بسهولة على الكتلة الحيوية لأي

مصيد سمكية . اننا نواجه حالة أصبحت فيها القدرة العالمية على الصيد قريبة من الحد الأقصى للغلة المتجددة من المصيد التجارية ، بل لعلها تجاوزتها . فقدرتنا التقنية على صيد الأسماك أصبحت أسرع من قدرة السمك على التكاثر . ولذا فإن حقوق الصيد منظمة تنظيماً دقيقاً وتصدر لها تراخيص . هل سنضطر في القريب لأن نطبق على الغلاف الجوي مبادئ تنظيمية شبيهة بما نطبقه على مصيد الأسماك ؟

وينبغي أن أقول أنه إذا كان الأمر كذلك فإن المشال الذي قدمناه في مصيدنا هو مشال لا يدعو للاطمئنان لأن شبك الجر ليست إلا آخر حلقة في تاريخ الممارسات غير المسؤولة في الصيد . ومن حسن حظ البشرية أنها لم تعتمد في غذائها على مصيد الأسماك وحدها . فسجل إدارة المصيد الدولية يدعو للأسف ، لأنه لو كان الأمر كذلك لهلكت مجموعات بشرية كاملة منذ أمد طويل في أعقاب انهيار المصيد .

لكن الواقع أنه لا يوجد بديل للغلاف الجوي . فلا يوجد سوى مناخ عالمي واحد . ولذا علينا أن نتصرف على نحو أفضل مما فعلناه في محاولة الحفاظ على مصيد الأسماك . لدي بعض الأفكار المحددة عما يمكن أن نفعله لمعالجة مشاكل البيئة العالمية بوجه عام .

لم يعد شك في وجود صلة وثيقة بين البيئة العالمية والاقتصاد العالمي . ولنا حاجة لمناقشة هذا الموضوع هنا . وهناك تسليم واسع النطاق بما انتهى اليه تقرير برونتلاند من أنه لا معنى للتنمية إلا إذا كانت قابلة للاستمرار .

إن مفهوم التنمية المستمرة في حد ذاته تحد هائل للمجتمع الدولي . ويجب أن نضيف إلى هذا التحدي الحاجة إلى علاج الاختلالات التي طرأت على النظم البيئية الطبيعية . فقد استنفدت طبقة الأوزون على نحو خطير . كما أصبحت النفايات الضارة والسامة خطراً عالمياً بسبب القائها في المحيطات . وقد سبق أن شهدنا محاولات غير مقبولة لدفع أموال لبعض البلدان النامية لتقبل القيام بدور مستودعات النفايات . إن الأمطار الحمضية والتصحّر يهددان التقدم الاقتصادي في عدة قارات . ويقلل التصحر من قدرة البيئة على معالجة ما يصابها ، بل والأهم من ذلك ، أن الغلاف الجوي ومنبأخ الأرض ذاته يتعرضان للخطر .

ستترك استعادة التوازن في جميع هذه المجالات أثرا كبيرا على الاقتصاد العالمي .

ولا أعتقد أن الرأي العام في أي من بلداننا يدرك المدى الحقيقي لهذا التأثير . ولقد آن الاوان لأن يتوقف الشخص العادي في كل مكان للحظة ويفكر . كما آن الاوان لأن نسلم بأننا جميعا نضيف كل يوم المزيد إلى مشاكل البيئة . وأنه لا يوجد تصرف لا يترتب عليه أثر . ففي نهاية المطاف يتوجب على كل منا أن يسهم بنصيبه في التوصل إلى الحلول ، مما يقتضي تغييرا أساسيا في المواقف على مستوى العالم أجمع . وفي هذا الصدد ، أود أن أشيد بما أبداه رؤساء وزارات هولندا وفرنسا والنرويج من بعد نظر ، إذ جمعوا في آذار/مارس من هذا العام ٢٤ من رؤساء الحكومات للنظر في إيجاد الحلول . وكان لي شرف تمثيل نيوزيلندا في ذلك الاجتماع . حيث أصدرنا اعلان لاهاي الذي يدعو إلى وضع مبادئ جديدة تماما وهامة لحماية البيئة العالمية .

ماذا يعني كل ذلك في الممارسة الواقعية ؟ إن الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتغير في المناخ وأفرقتها العاملة تقوم بالتركيز على هذا الموضوع بقدر كبير من التفصيل . ولكن هناك ، فيما يبدو لي ، رسالتين واضحتين للغاية من أجل المستقبل : أولاها ، إذا أريد اتخاذ تدابير فعالة للإقلال من الاحتباس الحراري سيكون من الضروري اتخاذ بعض التدابير الاقتصادية الجذرية التي ينبغي أن تتخذ . والثانية ، أنه سيكون من اللازم اجراء بعض التغييرات المؤسسية الجوهرية ، كما ورد صراحة في اعلان لاهاي .

أما التدابير الاقتصادية فسوف تبدو متطرفة في رأي بعض المفكرين الاقتصاديين في كثير من البلدان ، ومنها نيوزيلندا . فكما يعرف العديد منكم قامت حكومتني بإجراء اصلاح جذري للاقتصاد النيوزيلندي . فقد ألغينا الدعم وتوقفنا عن التدخل في النشاط التجاري ، وعدلنا عن التدخل الحكومي الذي لا موجب له في الاقتصاد . وقد تبين أن هذا علاج اقتصادي فعال .

ولكن الشواهد البيئية تبين أن تعبير "التدخل الحكومي اللازم" لابد أن يتغير . فنحن في نيوزيلندا شرعنا في تطبيق أشكال للتدخل لحماية البيئة العالمية . وكانت الخطوة الأولى في ذلك السبيل تنفيذ بروتوكول مونتريال لعام ١٩٨٨ ، وستكون الخطوة الثانية أن أتقدم خلال وقت قصير إلى برلماننا بتشريع يتجاوز حدود بروتوكول مونتريال . وبحلول عام ١٩٩٤ ستكون قد خفضنا استهلاك مركبات كلوريد الكربون الفلورية إلى ٥ في المائة فقط من مستواها في ١٩٨٦ ، وسنوقف استعمالها تماما في موعد أقصاه عام ٢٠٠٠ . ثالثا ، انني طلبت من أجل تصحيح سياساتنا الوطنية المتعلقة بإدارة الموارد إجراء تعديل شامل لقوانيننا المتعلقة باستخدام الأراضي والمياه والمعادن والتلوث والمواد الضارة . وسوف نتقدم بتشريع يدخل اصلاحات جذرية على هذه المجالات جميعا إلى برلماننا قبل آخر السنة الحالية . وستجعل حكومة نيوزيلندا من التنمية القابلة للاستمرار المبدأ الذي تهتدي به عند اتخاذ القرارات في كل من هذه المجالات .

لكن من الواضح أن هذه التطورات تتضاءل بالمقارنة لما ينبغي عمله لمكافحة الاحتباس الحراري . واني أدرك أنه ما زالت هناك جوانب كثيرة مجهولة بشأن هذه الظاهرة ، ولكن الشواهد تشير بشكل قاطع إلى ضرورة التحرك .

وسيكون من التدابير اللازمة للتحرك الناجع ، العمل على تخفيض ثاني أكسيد الكربون وغيره من المواد التي تنبعث من الصناعة . ويجب أن نبحث الوسائل اللازمة للتشجيع على إعادة التشجير مما يساعد على امتصاص ثاني أكسيد الكربون . وسيكون علينا أن ندرس استخدامات الطاقة مما سيكون له أثره على النشاط الاقتصادي والتنمية في اقتصاداتنا جميعا .

لكن هناك حولا مثلما هناك مشاكل . فالتحسينات الجذرية في كفاءة استخدام الطاقة والتقليل من استعمالها يفيدان أيضا بيئيا بالإضافة إلى فائدتهما الاقتصادية . بيد أن هذه التحسينات وحدها لا تكفي ، بل قد تضطر الأمم المتحدة إلى النظر في امكانية تقنين التنمية حتى يمكن أن تصبح مستمرة في اطار القيود التي تفرضها

التكنولوجية الحالية - أي بعبارة أخرى أن البشرية وصلت إلى نقطة في التاريخ لم يعد يمكن فيها تحقيق التنمية المستمرة إلا إذا قيد "الحق في تلويث البيئة" بجهات محددة وفقا لمعايير يتفق عليها . ونيوزيلندا هي أول من يعترف بأن اقتراحا كهذا يعد اقتراحا مخيفا ، خاصة إذا نظرنا إلى تأثيره المحتمل على تطلعات العالم النامي إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

وتدرك نيوزيلندا أننا لا نستطيع أن نحل مشاكل البيئة العالمية إلا إذا عملنا في وقت واحد وبطريقة منسقة للقضاء على الفقر . فالتنمية القابلة للاستمرار بمعناها الحقيقي تتطلب العمل لتخفيف أعباء الديون وتحرير التجارة المتعددة الأطراف وتشجيع تدفق المساعدة الإنمائية بدون شروط اضافية . وينبغي أن يتقاسم الجميع أعباء تحسين البيئة العالمية ، وأن يتم ذلك التقاسم بشكل منصف . ومعنى ذلك أن الذين وصلوا مستويات أعلى في التنمية يجب أن يتحملوا الجانب الأكبر من العبء .

وعلى ذلك فنحن نواجه مهمة تفاوضية معقدة للغاية ، تحتاج إلى الموازنة بين مجموعة كبيرة من الاعتبارات التقنية والعلمية والسياسية ، والربط بينها وبين الاقتصاد العالمي والتجارة وسياسات المعونة . وهي مهمة تتطلب حسا مرهفا وقدرة على التنسيق بين المصالح . وهي بحكم تعريفها ذاته تتجاوز اختصاص أي من المؤسسات القائمة حاليا .

وذلك يقودني إلى النقطة الرئيسية الثانية من بياني - ألا وهي الإصلاح المؤسسي . إننا ندرك أن عددا من الاقتراحات قد قدمت للمناقشة مؤخرا بمدد الإصلاح المؤسسي . وهذه تتراوح بين شكل جديد لمجلس الأمن ومؤسسة مخصصة ذات هدف محدد وولاية محددة . ونحن ندرك أيضا أن الآلية الموجودة مثل برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، والفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ ، والاتحاد الدولي للحفاظ على الطبيعة والموارد الطبيعية ، وهيئات أخرى مماثلة ، يجب أن تلقي الدعم وتجد المجال الضروري لانجاز أعمالها جنباً إلى جنب مع مناقشتنا للإصلاحات المؤسسية المستقبلية .

إننا نقبل أن يكون الإصلاح تطوريا . ولربما كنا بحاجة إلى اعلان صادر عن الأمم المتحدة بشأن البيئة وبحاجة كذلك ، في نظرنا إلى بصيرة صافية ومقنعة . لأنه إذا كانت المؤسسات القائمة ما زالت عاجزة عن أداء أعمالها بكفاية في موعد أقصاه عام ١٩٩٢ ، فيتوجب على مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية أنشد أن يواجه صراحة المسألة الأساسية للإصلاح المؤسسي . واني لعلني يقين بأن المسألة لن يطوئها النسيان . ومن ثم لابد من مواجهتها . وترى نيوزيلندا أن الاستجابة التقليدية للقانون الدولي ، بتطوير معايير قانونية دولية عبر اتخاذ خطوات صغيرة متتابعة تقتضي كل منها تصديق جميع البلدان عليها ، لم تعد كافية للتصدي لمشاكل المستقبل البيئية المعقدة جدا . لقد آن الأوان لإحداث طفرة مفاهيمية مبتكرة إلى الامام من الناحية المؤسسية . إننا نرى أن هناك حاجة لإنشاء هيئة جديدة في منظومة الأمم المتحدة - ربما سميناهـا مجلس حماية البيئة . إن في الأمم المتحدة مجلس الأمن . وعندنا أيضا المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الوصاية . وعندنا أيضا فصلان في ميثاق الأمم المتحدة بشأن تسوية النزاعات والحفاظ على السلم . وعندنا فصل يحدد المبادئ والقوانين التي تحكم الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي .

ولا يساورني شك ، في أنه لو تمت صياغة الميثاق اليوم ، لوجد تأييد واسع لأن يكون من بين أجهزة الأمم المتحدة جهاز له القوة على اتخاذ قرارات الزامية بخصوص المسائل البيئية العالمية .

وفي نظرنا ، لا شيء أقل من مؤسسة بهذه المنزلة يستطيع فرض الاحترام الضروري والسلطة اللازمة لإنجاز ما هو مطلوب .

ربما كانت أكثر الطرق فعالية لتحقيق هذا هو ادراج فصل جديد في ميثاق الأمم المتحدة يتصل بالبيئة . وهناك خيار آخر يتمثل في إصدار اعلان مبادئ رئيسي تعتمده الأمم المتحدة . ولكننا لا نتصور أن تحل أية هيئة جديدة أخرى محل برنامج الأمم المتحدة للبيئة . كلا ، أنه أبعد من ذلك . فبرنامج الأمم المتحدة للبيئة يجمع خبرات تقنية وعلمية حيوية . ولقد أظهر مقدرة ومهارة في وضع وتنفيذ برامج لتحليل المسائل العالمية التي تدعم الأنشطة العملية على الصعيد الاقليمي . إن هذه مهمة حيوية . ولا ينبغي أن تستمر فقط ، بل ينبغي أيضا تعزيز دور البرنامج في تطوير المشورة العلمية والتقنية والعملية . وربما وجب إدخال برنامج الأمم المتحدة للبيئة كجزء لا انفصال له عن الهيكل الجديد . ذلك أن الحلقة المؤسسية المفقودة هي ما يعادل هيئة تشريعية . اننا نتصور مجلس حماية البيئة الجديد كنقطة تربط مسارات المشورة الاقتصادية والبيئية في منظومة الأمم المتحدة . فيقوم بالمهمة التي تسقط حاليا في الشفرات الموجودة في ولايات المنظمات كلها . وستكون عليه مهمة اتخاذ القرارات المنسقة بشأن سياسات مستمرة لحماية البيئة العالمية . وستكون له سلطة اتخاذ قرارات الزامية . وإذا كان للقرارات أن تكون ملزمة ، فإن عضوية المجلس ينبغي أن تكون واسعة - لربما اشتملت على كل الاعضاء في الأمم المتحدة . لكن بيت القصيد هنا هو أن يكون له قوة الفعل - وليس الكلام .

لقد حان الوقت لاتخاذ خطوة جديدة وجسورة لتطوير هياكل الأمم المتحدة . ينبغي أن نبين أن الأمم المتحدة على استعداد لقبول التحديات الجديدة وذلك بتغيير نفسها لكي تتمكن من معالجة حاجات البشرية في القرن المقبل .

في سنة ١٩٤٥ ولد الميثاق الحالي نتيجة قناعة بأن أهوال الحرب العالمية الثانية يجب ألا تعاد أبدا . إن التحدي البيئي الذي نواجهه الآن مهما صغر يمكن أن يكون مدمرا للبشرية كالحرب . فلنأمل أن نكون قد تعلمنا من دورس الماضي ، وأن

يتسنى إقامة مؤسسات فعالة الآن ، بدلا من إعادة التجربة المحزنة لعصبة الأمم ، المؤسسة التي كانت تضر نية حسنة ولكن غير كافية . فإذا انتظرنا عاقبة الكارثة البيئية ، أخشى أن الوقت يكون قد فات .

اسمحوا لي بأن اختتم بياني بكلمة لأحد أسلافي ، رئيس الوزراء بيتر فريزر ، الذي قال في كلمته التي ألقاها في ٣ أيار/مايو ١٩٤٥ في سان فرانسيسكو ، لدى اعتماد الميثاق الحالي :

"ان فشل عصبة الأمم ، احدى أنبل المفاهيم في تاريخ البشرية ، كان فشلا أخلاقيا لأعضائها وليس بسبب نقيصة أساسية في آلية العصبة . لقد فشلت لأن أعضاءها لم يظلموا بالمهام التي تعهدوا بالاضطلاع بها . لقد فشلت بسبب التراجع الحاصل في المبادئ الأخلاقية العامة ... لقد فشلت لأن النفعية حلت محل المبادئ الأخلاقية .

"لذلك ، فإنني أؤكد على أنه ما لم نتمتع في المستقبل بخلق سليم وتصميم على الوفاء بعهد قطعناه والدفاع عن مبادئ آمنة بها ، فإن هذه المنظمة لن تفيدينا بشيء ، والالام التي تحملتها شعوبنا والتضحيات التي قدمتها لن تفيدينا في شيء والأرواح العديدة التي سقطت ضحية الكفاح من أجل الأمن والحرية ، ستذهب هباء" .

هذه الكلمات الكثيرة تذكرة مهيبة لنا جميعا بأن المسألة في النهاية ليست مسألة مؤسسات واتفاقيات وبروتوكولات . إنها ، في التحليل الأخير ، بلوى التلوث ، مثل بلوى الحرب ، التي بإمكانها أن تدمرنا ، وستدمرنا ، اذا لم نكن على استعداد لأن نضع المبدأ فوق النفعية . إننا بحاجة إلى ترياق من أجل كوكب مريض . ليس لدينا خيار : إذا لم نتحرك فسنضيع مستقبلنا .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : نيابة عن الجمعية العامة ،

أود أن أشكر رئيس وزراء نيوزيلندا للبيان الهام الذي ألقاه .

أصطحب السيد جيفري بالمر ، رئيس وزراء نيوزيلندا ، من المنمة .

السيد ويجيراتني (سري لانكا) (تكلم بالسنيهالية ، الترجمة الشفوية

عن النص الانكليزي الذي قدمه الوفد) : كوزير لخارجية سري لانكا ، أقف أمام الجمعية العامة لكي اتكلم باسم بلدي للمرة الاولى . انني سعيد جدا بإلقاء هذه الكلمات في الجمعية العامة .

(واصل الكلام بالانكليزية)

باسم حكومة سري لانكا وشعبها ، أود أن أؤجي إلى السيد يوسف غاربا أحر التمنيات والتنهاني بمناسبة انتخابه رئيسا للدورة الرابعة والأربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة . ان لسري لانكا علاقات ودية وثيقة مع نيجيريا ، ليس على المستوى الثنائي فقط ولكن في محفلي حركة بلدان عدم الانحياز والكومنولث حيث تعاوننا تعاوناً وثيقاً . وأود أن أعبر أيضاً عن تقديري للطريقة التي أدار بها سلفه ، السيد دانتسي كابوتو ، وزير خارجية الأرجنتين ، الدورة الثالثة والأربعين .

هل لي أن أعتنم هذه الفرصة لنقل للسفير غاربا ، وأنقل من خلاله إلى جميع الممثلين المجتمعين هنا اليوم ، تحيات فخامة الرئيس راناسنجهي بريماداسا ، رئيس سري لانكا وتمنياته الطيبة ، وتحيات شعب سري لانكا وتمنياته الطيبة .

إننا نعيش في وقت تغيّر ، وقت يتسم بعدم اليقين ، إلا أنه وقت رجاء وأمل . ويتعين على كل منا ، القوي والضعيف على حد سواء ، أن يواجه تحدي التغيير . وبوصفنا دولا مستقلة ، يتعين علينا أن نوفر فرادى في الإطار المحلي تكافؤ الفرص والحرية والدعم الاساسي لمواطنينا لتحقيق طموحاتهم . وكمجتمع عالمي ، علينا أن نستجيب جماعيا للتحديات التي تفرضها التطورات الدولية المتغيرة بسرعة ، وأن ندير علاقاتنا السياسية والاقتصادية بين بعضنا البعض على نحو يكفل منفعة المجتمع العالمي بأسره .

إن الترابط بين الاحداث اليومية في دولنا والتطورات العالمية الاوسع نطاقا يتجسد أمام الجمعية العامة عاما بعد عام . فهنا يعرض كل مندوب على برلمان الأمم هذا الآمال والتوقعات التي تحفز شعبه ، والمخاوف وحالات الإحباط التي تهدد أمنه ورخاءه . ويتضح مما يقال هنا إن معظم ما لم نستطع تحقيقه من خلال الجهود الفردية والمنفصلة يمكن أن نحققه من خلال المشاريع المشتركة في التعاون الدولي . وخياراتنا الوطنية غالبا ما تقيدها عوامل تقع خارج حدودنا الوطنية . ويمدق هذا القول بنفس قدر على الشؤون السياسية والاقتصادية .

وتتأثر البلدان النامية ، مثل بلدي ، بزخم التحولات الجارية الآن في العلاقات الاقتصادية الدولية . وقد أحدث العلم والتكنولوجيا ثورة في الانماط التقليدية للنشاط والانتاج الصناعيين . والنظم الاقتصادية المخططة مركزيا تجري إعادة هيكلتها بصورة جذرية بحيث تضفي الصبغة اللامركزية على عملية صنع القرار ، ويجري تشجيع حرية الاقتصاد . كما أن هناك عملية دمج عالمية ، تتخطى الحدود الوطنية ، تدخل تحولات أساسية على الأسواق المالية وغيرها من الأسواق . وأدى تكامل بعض القطاعات الرئيسية في الاقتصاد العالمي إلى إضعاف القوة الاقتصادية وظهور مراكز نفوذ جديدة . وسيكون

عام ١٩٩٢ بداية انطلاق قوة اقتصادية جديدة . وكجزء من تخفيف التوترات السياسية ، أدى التعاون بين نظم كان يظن في السابق أنه لا يمكن التوفيق بينها إلى زيادة تعزيز عملية التكامل . وتوسع الانتاج الاقتصادي العالمي في عام ١٩٨٨ أكثر مما كان يتوقع . وحققت التجارة والاستثمارات الدولية نموا قويا .

كما ازداد أيضا عدد البلدان النامية التي حققت معدلات نمو تزيد على ٥ في المائة ، إلا أن معظم البلدان النامية التي تأثرت اقتصاداتها بتموجات هذه الاتجاهات فإن البيئة الاقتصادية بقيت غير مواتية ، بل معادية . وبقيت معدلات النمو في حالة ركود ، أو سجلت هبوطا . وتذبذبت أسعار منتجات البلدان النامية على نحو أضر بها . وعلى حين أن منتجاتنا كانت منافسة حقا ، إلا أن الخسارة لحقت بإجمالي عائدات العديدين ، حيث عانت من عوائق الحمص والتعريفات والعوائق غير التعريفية وغيرها من القيود التي تحد من الوصول إلى الأسواق .

يمكن للمرء أن يحتاج بأن قواعد مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (الغات) ، والالتزامات التي قطعت في جولة أوروغواي تستهدف وضع نظام عالمي منصف للمبادلات التجارية . إلا أن النسبة المئوية للمبادلات التجارية الدولية للبلدان النامية تناقصت في الواقع من ٢٥ في المائة في بداية الثمانينات إلى ٢٠ في المائة في العام الماضي . إن التجارة شريان حياة هام للبلدان النامية . وفي مؤتمر قمة بلدان حركة عدم الانحياز الذي انعقد في بلغراد ، والذي حضرته ، شدد رؤساء دولنا المائة على الأهمية البالغة لتمثيل مصالح البلدان النامية تمثيلا مناسباً في القطاعات التي تهمها بشكل خاص ، مثل المنسوجات والملابس والمنتجات الزراعية والمنتجات الاستوائية والمنتجات التي تعتمد في انتاجها على الموارد الطبيعية .

من الضروري بذل جهود مستمرة ، بما في ذلك الجهود التي تبذل في مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، لتثبيت أسعار السلع الأساسية عند مستويات مجزية . فالأسعار المعقولة للسلع الأساسية ، والوصول المنصف لتجارة البلدان النامية إلى

الأسواق يحدث أشرا أكبر من تدفق المعونات . إن المطلوب وجود عوائد صادرات شابتة يُعول عليها للبلدان النامية يمكنها استخدامها لمكافحة الفقر والحاجة .

وقد ابتدأت سري لانكا أساليب جديدة لتخفيف الفقر باستخدام الطاقات الانتاجية غير المستغلة والقدرة الابداعية الغنية لأكثر القطاعات السكانية تضررا . لقد ظلت هذه القطاعات لمدة طويلة جدا ينظر إليها على أنها قطاعات معتمدة على غيرها . ثم ابتدأت حركة جاناسافيا - كما تسمى - لتشجيع حوالي مليون أسرة فقيرة على المشاركة في جهد الانتاج الوطني ، الأمر الذي قد يؤدي في النهاية حتى إلى دخولها إلى قطاع التصدير أيضا .

ونقص الإسكان من العوامل الرئيسية في المجتمع التي تجعل من مشكلة الفقر مشكلة عويصة بشكل خاص . فالأكواخ والأحياء القذرة المزدحمة وغيرها من المساكن التي لا تصلح لسكنى البشر هي اليوم من نصيب ملايين لا تحصى من البشر في العالم النامي .

إن الإدراك العميق من جانب فخامة الرئيس راناسينغهي بريماداسا ، رئيسي الذي كان رئيس الوزراء في ذلك الوقت ، بأن الاستثمار في الإسكان يعني قطعاً عكس الاستثمار في الفقر ، هو ما أدى به إلى أن يقترح على الجمعية العامة في دورتها الخامسة والثلاثين تخصيص سنة دولية للنهوض بقضية إيواء المشردين في العالم . وتجابوب المجتمع الدولي لندائه وأصبحت سنة ١٩٨٧ سنة دولية لإيواء المشردين .

وكجزء من مواجهتنا لمشكلة تخفيف حدة الفقر في سري لانكا ، خطونا عدة خطوات إلى الامام في برامجنا الاسكانية . فقد انتهى من برنامج لبناء ١٠٠ ٠٠٠ بيت ، وتبعه برنامج لبناء مليون بيت آخر . وننهمك الآن في تطوير وتنفيذ برنامج لبناء ١,٥ مليون بيت اضافي . ويتعين علينا أن نواصل الانطلاقة التي بدأت بهذه البرامج . ستكبر أهدافنا باطراد . وبوصفنا البلد الذي اقترح اتخاذ إجراء دولي لإنهاء محنة التشرد ، فإننا ملتزمون بتحقيق الهدف الذي حددته الأمم المتحدة للسنة الدولية لإيواء المشردين ، وذلك بإيجاد مأوى للجميع بحلول عام ٢٠٠٠ أو قبل ذلك .

تدرس سري لانكا مبادرة أخرى تتعلق بتطوير موارد المحيطات . فعلى الرغم من
الافاق العريضة التي تتيحها اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار ، فإن العديد من
البلدان النامية لا تزال غير قادرة على الاستفادة استفادة تامة منها وذلك لعدم توفر
المعرفة الكافية والافتقار إلى القدرات الوطنية في قطاع المحيطات . وتراود وفسيدي
آمال في تقديم مبادرة في دورة هذا العام بهدف بدء مسعى على صعيد عالمي يستهدف
تحقيق المنافع المرجوة من تطوير المحيطات . وسري لانكا تتطلع إلى اقتراحات وتأييد
الاعضاء الآخرين .

وفي مناخ اقتصادي غير ملائم انزلت البلدان النامية وهي تواجه الحاجة السياسية والاجتماعية إلى توفير الرفاهة لشعوبها إلى أحبولة الديون الاخطر والاشد إهلاكاً . وقد وصلت الديون الخارجية الواقعة على كاهل البلدان النامية إلى أكثر من ٣٢٠ بليون دولار أمريكي . وانهكت هذه الديون الكبيرة كالأرقام المستعملة في الحسابات الفلكية ومعدلات خدماتها اقتصادات كثير من البلدان النامية . وتدهور الموقف بالفعل إلى حد زاد فيه صافي تدفقات الموارد من البلدان النامية إلى اقتصادات البلدان المتقدمة النمو عن المساعدات التي يُتَبَجَّح بها أحيانا كثيرة . وفي معدل إجمالي البلدان النامية المستوردة لرأس المال سيكون عام ١٩٨٩ العام السابع على التوالي لهذه التحويلات السلبية .

ان سري لانكا في وضع أفضل نسبيا ، ومع ذلك فهي تعاني من معدل خدمة الديون المتصاعد والذي بلغ ٢٨,٧ في المائة ، مما ألقى التقدم الذي أحرز في تعزيز حصائلها من التصدير . وذلك يحد من الموارد المخصصة للاستثمار ويوقف صيانة وتطوير الهياكل الأساسية ويحول دون التحسن الطويل الأجل في الاقتصاد .

وقد تفاوضت البلدان النامية كذلك للحصول على مساعدة ودعم من المؤسسات المالية المتعددة الأطراف الرئيسية لتنفيذ برامج اقتصادية متفق عليها ذات طبيعة علاجية أو توجّه انمائي . وهذا الدعم ، الذي جاء بالفرج دون شك ، لم يكن متاحا دائما دون دفع ثمن باهظ بعملية سياسية واجتماعية . ولم تأت المساعدة والدعم إلا على أساس قبول مسبق بأن تتبع الدولة المثلى اتباعا دقيقا توجيهات سياسية معينة . والصيغة مألوفة : إعادة تشكيل قطاعات الاقتصاد ، والخضوع لسعر صرف غير واقعي أي تخفيض العملة بالفعل ؛ وتخفيف نظم الاستيراد ، واتخاذ اجراءات تقشفية في الميزانية تلزم بخفض أو إلغاء إعانات المستهلك وغيرها من المزايا التي كانت تخفف على الفقراء ، وترشيد قطاع الدولة ؛ وربما تحويله إلى قطاع خاص .

كانت الشروط القاسية عنصرا لا مفر منه في المساعدة المقدمة من المؤسسات المتعددة الأطراف . وكثيرا ما ترتب على الامتثال لها فرض أعباء اقتصادية واجتماعية

غير محتملة على الشعب ، وما أعقبه ، بالفعل هو اضطراب سياسي ، وقلقلة ، بل وعنف . وقد يعني عدم الامتثال من ناحية أخرى ، وقف الدعم أو قطعه من قِبَل المؤسسات المعنية . كما ينطوي على الانتقاص من سمعة البلد من حيث أهليته للمساعدة ، وما يتبع ذلك من عواقب في علاقاته الشائبة مع البلدان المانحة . وهنا أيضا يظهر على نحو حاد الترابط بين الحقائق السياسية والضرورات الاقتصادية . وستقوم المؤسسات المتعددة الأطراف بخدمة كبرى إذا أخذت في اعتبارها بالكامل العواقب السياسية والاجتماعية التي تنتظر البلد الذي يثقل كاهل شعبه عبء الشروط المفروضة عليه .

وقد حصلت سري لانكا ، المقدر أن يصل عدد سكانها إلى ١٧ مليونا في عام ١٩٩٠ على استقلالها منذ ٤١ عاما . وكان عدد سكانها في ذلك الحين لا يزيد عن سبعة ملايين نسمة . ان خفض معدل وفيات الاطفال الرضع الحاسم من ١٤٠ في الالف قبل الاستقلال إلى ٣٩ في الالف في الفترة ما بين ١٩٨٠ و ١٩٨٥ والارتفاع في متوسط العمر المتوقع من ٤٢ سنة قبل الاستقلال إلى ما يزيد عن ٧٠ سنة الآن مؤشران على التقدم الذي حققته سري لانكا منذ استقلالها . وسيحقق برنامج تطعيم الاطفال الذي تنفذه سري لانكا بمساعدة صندوق الأمم المتحدة لرعاية الطفولة أهدافه قبل الموعد المقرر له كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٠ . كما أقيم نظام متقدم من مرافق الخدمات للسكان ، منها الخدمات التعليمية والطبية المجانية والاعذية الضرورية والمعاملات المدعمة . وقد أدى خفض جزئي في هذه المرافق ، بسبب ظروف البيئة الخارجية التي وصفتها من جانب ، والثورة في التوقعات المتصاعدة وغيرها من العوامل السياسية والاجتماعية الأخرى المعقدة إلى الإحباط والاضطراب وبخاصة بين شبابنا ذوي الوعي السياسي الذين تبلغ نسبتهم ٤٤ في المائة من سكان سري لانكا . وقد غدّى هذا الإحباط أفكارا متطرفة قوية . وأدى هذا بدوره إلى حالة مأساوية من العنف في مجتمعنا . ويجري الآن حوار سياسي دعيت إليه كل الأطراف لحسم الخلافات من أجل معالجة مشاكلنا الحالية ، وفي محاولة للإسراع بالعودة إلى الأحوال الطبيعية في الجزيرة . وتلزم التفرقة بين هذا الموقف والتطورات التي شت انتباه العالم ، على نحو مؤلم ، إلى سري لانكا في أوائل الثمانينات .

وقد نشأ موقف خطير في الأجزاء الشمالية من الجزيرة بسبب اعتبارات عرقية . فقد لجأت جماعات متطرفة عنيفة داخل الأقلية العرقية التاميلية ، إلى الارهاب والعنف لتحقيق أهدافها . وبلغ الأمر بسري لانكا عام ١٩٨٧ أن وقّعت المعاهدة الهندية السريلانكية في تموز/يوليه ١٩٨٧ لمواجهة بعض جوانب المشكلة خارج شواطئنا . وقد ساد شيء من الاستقرار عقب المعاهدة مباشرة عندما وافقت الجماعات المتطرفة على نبذ العنف وبدء مفاوضات سلمية لتصحيح ما تشكو منه . وكانت هذه الفترة قصيرة للغاية . فعلى الرغم من وجود قوات حفظ السلام المرسلّة إلى سري لانكا في إطار المعاهدة بدأت فترة من العنف والوحشية عانى فيها المدنيون من خسائر فادحة في الأرواح .

وقد وجّه رئيس جمهورية سري لانكا نداء إلى كل الجماعات المتطرفة بأن تدخل في تيار العملية الديمقراطية السلمية . وقد استجابت منظمة النور لتحرير تاميل إيلام ، وتقوم حكومة سري لانكا الآن بعملية إجراء المفاوضات مع ممثلي المنظمة .

وقد درست حكومة سري لانكا باهتمام المبادرة المقدمة من حكومة جمهورية ملديف التي تقترح فيها إنشاء آلية داخل الأمم المتحدة لدعم استقلال الدول الصغيرة في حالة تعرّض أمنها للخطر . وقد يكون التهديد الذي تواجهه الدول الصغيرة تهديداً خارجياً . وهو في الغالب يأتي على شكل تدخل في الشؤون الداخلية للدول الصغيرة . ونواجهه معظمنا ، باعتبارنا بلداً نامية ، مشاكل التكامل والتضامن الوطنيين . فضمن التماسك والانسجام الاجتماعيين تحدّ آخر من تحدياتنا . وعلينا أن نواجه هذه المشاكل وأن نحلّها مع تطور حياتنا الوطنية . وعلى نحو خطير تُذكي المدخلات الخارجية لهيب المسائل . وبالفعل ان الذي ساعد على زيادة العنف وعدم استقرار الحياة في شمال سري لانكا وشرقها في السنوات الأخيرة الدعم الخارجي الذي تلقته الجماعات المنشقة . وجعل حملتها عسكرية . وقد حول نزاعاً داخلياً أساساً إلى نزاع ذي عواقب دولية .

وأضاف أبعاداً جديدة إلى معاناة الشعوب في الاقليم .

لقد نظر مؤتمر القمة لدول عدم الانحياز المعقود في بلغراد في مسألة الارهاب الدولي بكل أشكاله . ولاحظ رؤساء دول القمة أن الارهاب يعرض للخطر أمن الدول

وسلامة أراضيها ، ودعوا كل الدول إلى الوفاء بالتزاماتها بمقتضى القانون الدولي :
الالتزام بالامتناع عن تنظيم الأعمال الإرهابية في الدول الأخرى ، وعن التحريض عليها
وعن المساعدة أو الاشتراك فيها أو الاستسلام للأنشطة التي تقع داخل أراضيها والتي
تشجع على ارتكاب مثل هذه الأعمال . وثمة حلقة خبيثة تربط الإرهاب الدولي وتجارة
المخدرات غير المشروعة والاتجار غير المشروع بالأسلحة . وقد تعرض بقاء كولومبيا
ذاتها بوصفها دولة للخطر بسبب لعنة المخدرات الآثمة . ونحن نحیی الجهود التي قام
بها رئيس جمهورية كولومبيا وحكومتها في مكافحة هذه اللعنة . ويجب على مجتمع الأمم
أن يكافح ، على نحو مستمر ، الشالوث غير المقدس للإرهاب والاتجار بالمخدرات والاتجار
غير المشروع بالأسلحة . ولقد أيد مؤتمر القمة لدول عدم الانحياز في بلغراد ، من حيث
المبدأ ، عقد مؤتمر للأمم المتحدة يحدد ، بين جملة أشياء ، الإرهاب ليفرق بينه وبين
كفاح الشعوب المشروع من أجل التحرر الوطني وهو كفاح مستمر في إصرار في كل من
فلسطين وجنوب افريقيا .

وبينما يستمر العنف وفقدان الأمن في منطقة الشرق الاوسط ، يتزايد التأييد لفكرة عقد مؤتمر دولي حول الشرق الاوسط تحت رعاية الأمم المتحدة . ولا تزال مشكلة فلسطين هي لبُّ القلاقل السائدة في الشرق الاوسط . ولا يمكن التوصل إلى تسوية شاملة دون استعادة الحقوق الوطنية غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني وانسحاب اسرائيل من الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة . وعندئذ فقط يمكن ضمان الترتيبات الخاصة بأمن جميع دول المنطقة داخل حدود آمنة ومعترف بها دوليا .

وفي الجنوب الافريقي ، يرتكب نظام الفصل العنصري البغيض أعماله الشرييرة المتمثلة في العنف والقمع ضد أغلبية السكان السود في جنوب افريقيا . ويواصل النظام العنصري زعزعة استقرار جيرانها من الدول الافريقية المستقلة . والفصل العنصري لا يمكن اصلاحه . ولن يؤدي إلا إلى القضاء على آفة الفصل العنصري إلا العمل الحازم من جانب المجتمع الدولي ، بما في ذلك فرض العقوبات الالزامية .

وفي ناميبيا ، بعد مواجهة العديد من العقبات ، نتمكن الآن من الترحيب بالبداية هذا العام في تنفيذ خطة الأمم المتحدة لاستقلال ناميبيا . وتتطلع سري لانكا بشغف لاستقبال ناميبيا المستقلة كعضو كامل في هذه المنظمة في المستقبل القريب .

وبالقرب منا ، في جنوب غربي آسيا ، نرحب بانسحاب القوات الاجنبية من أفغانستان . ولكننا نلاحظ مع القلق عدم استعادة السلم تماما في ذلك البلد . ان ممارسة جميع أفراد الشعب الافغاني بحرية لحقهم في تقرير المصير ، وعودة اللاجئين الافغانيين في ظروف من الأمن والشرف لا غنى عنهما في أية تسوية سياسية شاملة للمسألة .

وفي جنوب شرقي آسيا ، نرى أنه لا يمكن تخفيف التوتر والصراع إلا على أساس انسحاب القوات الاجنبية وممارسة شعب كمبوديا لحقه في تقرير مصيره بحرية ودون ضغط خارجي .

واستمرار وجود قوات الاحتلال الاجنبية في جمهورية قبرص يعوق التوصل إلى حل دائم لجميع أوجه المشكلة . وتؤيد سري لانكا بقوة استقلال قبرص وسلامتها الاقليمية

ووضعها غير المنحاز . ونشجع الأمين العام على الاستمرار في بعثته للمساعي الحميدة ونناشد جميع الأطراف المعنية أن تتعاون معه بروح بناءة .

لقد تطرقتُ بإيجاز إلى عدد من المسائل الموضوعة على جدول أعمال الجمعية لسنوات عديدة . وبالرغم من العقبات الكثيرة التي لا تزال تعرقل حلها ، هناك الكثير مما يدعونا إلى الأمل ويبشر بالنجاح .

وعموما ، فإن علاقات التعاون الجديدة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي تخفف التوترات وخاصة في أوروبا . ونحن ، دول عدم الانحياز ، قد اغتنامنا الفرصة لتقييم هذه التطورات في مؤتمر القمة الذي عقد في يوغوسلافيا .

وفي مجال نزع السلاح ، لم تعد احتمالات التقدم وهمية . فمعاهدة إزالة القذائف المتوسطة المدى والاقصر مدى خطوة هامة في الرحلة الطويلة التي بدأت للتو . فالتهديد بالفناء النووي لم يستبعد ، ونحن نتابع باهتمام المفاوضات الجارية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي بشأن تخفيض ترساناتهما النووية الهجومية الاستراتيجية . ومن الضروري أن يجري التوسع في هذه العملية بحيث تضم الدول الأخرى التي لديها أسلحة نووية أيضا وتؤدي في النهاية إلى القضاء التام على أسلحة الدمار هذه . وفي هذه الأثناء فإن الحظر الشامل والعاجل على التجارب النووية لا يزال أحد الأولويات الهامة لنزع السلاح . وقد كانت سري لانكا من بين أكثر من ٤٠ دولة اتخذت الإجراء اللازم لطلب عقد مؤتمر لتعديل معاهدة الحظر الجزئي للتجارب النووية لعام ١٩٦٣ وتحويلها إلى معاهدة شاملة . وسيساعد ذلك أيضا في تدعيم مصداقية نظام عدم انتشار الأسلحة النووية عشية مؤتمر الاستعراض .

وبصفة سري لانكا عضوا في مؤتمر نزع السلاح ، فإنها مقتنعة تماما بأن هذا المحفل الوحيد للتفاوض المتعدد الأطراف لا ينبغي أن يؤخر البدء في المفاوضات الموضوعية حول جميع المسائل المتعلقة بنزع السلاح النووي ومنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي . ونحث المؤتمر على إكمال عمله من أجل التوصل إلى اتفاقية شاملة وعالمية تحظر تطوير الأسلحة الكيميائية وانتاجها وتخزينها واستخدامها ، وتؤدي إلى تدميرها . وترحب سري لانكا بالمبادرة التي أعلن عنها الرئيس بوش رئيس الولايات

المتحدة بشأن تدمير كل الأسلحة الكيميائية خلال عشرة أعوام . ويشاطر وزير الخارجية السوفييتي السيد ادوارد شيفارنادزي نفس هذه الرغبة للتخلص من هذه الأسلحة البربرية . وهذا بشير خير للبشرية .

وختاما ، أود أن أشير بإيجاز إلى إعلان المحيط الهندي كمنطقة سلام . لقد دعت الجمعية العامة ، في مقرر بتوافق الآراء ، إلى عقد مؤتمر حول المحيط الهندي عام ١٩٩٠ في كولومبو بسري لانكا بغية تحقيق الأهداف الواردة في الإعلان والتي نظرت فيها الدول الساحلية والخلقية في اجتماعها عام ١٩٧٩ . وقد دعا رؤساء دول بلدان عدم الانحياز في مؤتمر القمة التاسع في بلغراد إلى المشاركة الكاملة والنشطة في المؤتمر من جانب الأعضاء الدائمين بمجلس الأمن والمستخدمين البحريين الرئيسيين للمحيط والذين يعتبر تعاونهم أساسيا من أجل نجاح المؤتمر . ونحث جميع الدول المعنية على الانتهاء من العمل التحضيري للمؤتمر حتى تضمن عقده عام ١٩٩٠ .

ويشمل جدول أعمال هذه الدورة الرابعة والأربعين بنودا عديدة ومتنوعة تنوعا كبيرا ، بما فيها البنود ذات الطابع الاقتصادي والسياسي والثقافي والانساني . ومع ذلك فهناك علاقة وطيدة بين معظم تلك البنود مما يجعل النظر فيها صعبا بمنأى عن غيرها . وهناك موضوع يتكرر في مناقشاتنا ويكمن في أن العديد من مشاغلنا تتطلب نهجا عالمية منسقة تتجاوز الحدود الوطنية . وعلى سبيل المثال فإن أطفال العالم هم أمل العالم ومستقبله . وقد أيد عدد من الزعماء العالميين ، منهم رئيس بلدي ، فكرة عقد مؤتمر قمة عالمي للأطفال ، فهذا يدعو إلى الالتزام الشامل والدعم العالمي . ويزداد الآن تحديد الامكانيات والاختيارات المفتوحة أمام كل دولة لكي تتخذ عملا من جانبها في هذا الشأن . وكل ذلك يؤكد التكافل البشري .

وبالرغم من التفاوت في الحجم والقوة ، فإن قدرنا جميعا هو المشاركة فسي كوكب واحد نشاطر موارده . وهذا يتطلب أن تنظم الشؤون بين الأمم بحيث تكفل بقاءنا ذاته على الأقل ، حتى بغض النظر عن تنميتنا وتقدمنا . ان السعي وراء المصالح الوطنية وحدها في أنانية وقصر نظر من خلال التوزيع المجحف للقوى السياسية والعسكرية والاقتصادية ينكر أهدافنا المشتركة . ولهذا يجب أن يكون التكافل حافزا للتعاون على أساس مبدأ المساواة في السيادة بين الدول الذي تقوم عليه منظماتنا .

السيد بونغو (غابون) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : تتيح دورات الجمعية العامة التي تعقدها منظمنا للمسؤولين الحكوميين مثلنا فرصة رائعة للإعراب عن آراء بلداننا في الأوضاع السائدة في العالم والنظر في آفاق المستقبل . ويشرفني شخصيا أن أخطب الجمعية العامة للمرة الاولى باسم بلادي غابون .

وأود في مستهل كلمتي أن أنقل باسم فخامة الحاج عمر بونغو ، رئيس غابون ، وباسمي شخصا أحر التهاني الاخوية لشعب غابون إلى الرئيس يوسف غاربا ، الممثل الدائم لنيجيريا لدى الامم المتحدة على انتخابه المشرف لرئاسة الدورة الرابعة والاربعين للجمعية العامة . وما من شك في أن هذه الثقة تنم عن التقدير الذي يحظى به بيننا وتشيد بصفاته الرائعة بصفته دبلوماسيا متمرسا في الشؤون الدولية وتسدل على التزامه باللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري التي يرأسها . ونود أن نطمئن الرئيس أن وفد غابون في هذه الهيئة سيسترشد بتصميمه القوي على الإسهام بإخلاص في إنجاز عملنا .

ولا يزال وفدي مقتنعا بأن المداولات التي تجريها الجمعية العامة برئاسة يوسف غاربا ستجربى بروح مبادئ ومقاصد ميثاق منظمنا المتعلقة بإقامة عالم عادل ومنصف . ونود أيضا أن نهني أعضاء المكتب الذين يعملون مع الرئيس لضمان نجاح مداولاتنا .

ويسعدنا أن نغتني هذه الفرصة للتقدم بالشكر إلى سلف السيد غاربا ، السيد دانتي كابوتو ، ممثل الأرجنتين وأعضاء مكتبه على العمل القيم الذي أنجزوه خلال الدورة الثالثة والاربعين .

وتود بلادي أن تشيد بالأمين العام ، السيد خافيير بيريز دي كوييار إشادة يستحقها على تضحيته وتفانيه المطلق ومهارته التي أبداهها في القيام بمهامه الصعبة . وأود أن أشير ، على سبيل المثال ، إلى زيارته الاخيرة للجنوب الافريقي ، وكذلك اسهامه في مؤتمر القمة الخامس والعشرين لمنظمة الوحدة الافريقية ومؤتمر القمة التاسع لحركة عدم الانحياز .

تدرك منظماتنا أكثر من أي وقت مضى ، بفضل الخبرة التي اكتسبتها من خلال المحن والاضطرابات المختلفة التي وقعت منذ انشائها ، مكانتها ومسؤولياتها عن مصير البشرية . ولذلك ، يجب علينا جميعا أن نعي الحاجة الملحة إلى مشاركة جميع الأعضاء في اتخاذ القرارات العالمية في هذه المنظمة لأن الأمم المتحدة لا تزال ، دونما شك ، المركز الذي تتضافر فيه جهود الدول بغية تحقيق الأهداف المشتركة .

ان التوقيع على الاتفاق الأمريكي - السوفييتي في ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ بشأن إزالة القذائف النووية المتوسطة المدى ، والنتائج التي أسفر عنها مؤتمر القمة في بلغراد في أيلول/سبتمبر الماضي ، وعزم بلدان عدم الانحياز الذي أعلنت عنه في ذلك الحين على العمل من أجل بناء عالم أفضل ، والاقتراحات التي قدمها مؤخرا كل من الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة بإزالة الأسلحة الكيميائية ، والأنشطة التي تقوم بها الأمم المتحدة بلا كلل في هذه المجالات أدت إلى تهيئة مناخ يتسم بالانفراج والثقة المؤتئين حقا لتسوية النزاعات الإقليمية بالطرق السلمية .

وينطبق الأمر ذاته على أفغانستان ، إذ تأمل غابون أن ينشأ توافق وطني ودولي في الآراء عقب اتفاقات جنيف وانسحاب القوات الأجنبية حتى يتسنى للشعب الأفغاني الإعراب عن طموحاته المشروعة وتخصيص موارده لإعادة بناء بلده دون أي تدخل أجنبي .

وفيما يتعلق بكمبوديا ، يسعدنا أن نلاحظ باهتمام الدور الذي اضطلعت به رابطة أمم جنوب شرقي آسيا في اجتماعات جاكارتا ، ومبادرة فرنسا السلمية الأولى التي أدت إلى إنشاء ثلاث لجان لما يسمى بالرقابة والحماية واللاجئين ، وكذلك إنشاء لجنة مخصصة . ولا تعدّ بعثة تقصي المعلومات التي أوفدها الأمين العام إلى كمبوديا ، وكذلك إنشاء آلية الرقابة الدولية تدبيرين مفيدتين فحسب بل هما شرطان أساسيان أيضا لاستعادة السلم في هذا البلد .

وفيما يتعلق بشبه الجزيرة الكورية ، فإن بلادي ما فتئت تعمل من أجل إعادة التوحيد السلمي في إطار الجهود المشتركة الصادقة التي تأخذ بعين الاعتبار ارادة الشعب الكوري بأسره ، الأمر الذي يعدّ شرطا مسبقا لازما للتمثيل الحقيقي لهذا البلد في منظماتنا .

وبفضل مناخ الانفتاح السائد حاليا ، اتفق طرفا النزاع الايراني - العراقي على التفاوض في جنيف على أساس قرار مجلس الأمن ٥٩٨ (١٩٨٧) . ولا يسعنا إلا أن نرحب بذلك ، غير أننا نحث الطرفين على الالتزام ببذل كل ما في وسعهما لتقديم المساعدة للأمين العام من أجل التنفيذ الكامل لهذا القرار . فهذه هي الطريقة الوحيدة التي يمكن لهما من خلالها أن يبديا رغبتهما الحقيقية في إقرار السلم .

أما فيما يتعلق بأزمة الشرق الأوسط ، فلا تزال بلادي ترى أن تسوية هذه الأزمة تقتضي انسحاب إسرائيل الكامل وغير المشروط من الأراضي العربية المحتلة ، والاعتراف القانوني بمنظمة التحرير الفلسطينية بوصفها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني ، وممارسة الشعب الفلسطيني الحرة لحقه في تقرير المصير ، وحقه في إقامة دولته الخاصة به داخل حدود معترف بها دوليا . وتؤيد غابون تأييدا كاملا فكرة عقد مؤتمر سلم دولي معني بالشرق الأوسط تحت رعاية الأمم المتحدة بمشاركة كل الأطراف المعنية ، بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية .

وأشيد هنا بالعلاقات الممتازة التي تقيمها بلادي مع فلسطين والتي تجسدت في فتح بعثة دبلوماسية فلسطينية في عام ١٩٨٦ في ليبرفيل .

لا يسعنا التحدث عن الحالة في الشرق الأوسط دون تناول المشكلة الاليمة التي يعاني منها لبنان ، فعلاوة على المحنة التي يعاني منها هذا الشعب منذ أكثر من ١٥ عاما ، أصبح بقاء لبنان المسألة التي ينبغي أن تشغلنا اليوم .

ولذلك ، نرحب غابون باستئناف عمل اللجنة الثلاثية لجامعة الدول العربية المعنية بلبنان الذي ينبغي أن يمثل جزءا من العمل الدبلوماسي الشامل المستند إلى قاعدة عريضة ، وتؤيد جهود هذه اللجنة من أجل السعي إلى إيجاد حل دائم لهذه المأساة الانسانية الحقيقية .

وفيما يتعلق بالحالة في أمريكا الوسطى ، تحيي غابون إبرام اتفاق اسكيبولاس الثاني واتفاقات تيلا التي مهت السبيل أمام استعادة السلم في تلك المنطقة . هذا ، فضلا عن أنها ترحب بالتأييد الراسخ الذي قدمه مجلس الأمن لهذه الاتفاقات والذي من شأنه أن ييسر تحقيق الأهداف التي أرستها الخطة .

ولا يسعني أن أختتم هذا الجزء من بياني دون الإشارة إلى النزاعات التي تعصف بـقارتنا العزيزة افريقيا .

ففيما يتعلق بالصراع على الحدود بين تشاد وليبيا ، جدد رؤساء الدول والحكومات في منظمة الوحدة الافريقية في مؤتمر قمّتهم الخامس والعشرين ولاية اللجنة المخصصة التي ترأسها بلادي منذ عام ١٩٧٧ .

ويسعدني أن أؤكد في هذا الصدد أن إبرام الاتفاق الأخير في الجزائر بشأن تحديد إطار العمل لتسوية النزاع الحدودي بين تشاد وليبيا يعدّ نتيجة منطقية للمبادرات العديدة التي طرحتها اللجنة المخصصة ورئيسها . ويعدّ الاقتراح الذي طرحه فخامة الحاج عمر بونغو في مؤتمر القمة الرابع والعشرين لمنظمة الوحدة الافريقية والذي يدعو إلى تهيئة مناخ من الثقة بين البلدين ، بوصفه شرطا مسبقا للسلم ، عن طريق التقارب بين الطرفين هاما للغاية .

وقد تناول رؤساء دول المنطقة الافريقية دون الاقليمية ، بما في ذلك رئيسي غابون ، مسألة أنغولا أيضا وأكدوا من جديد تأييدهم لخطة السلم والمصالحة في أنغولا وهي الخطة الواردة في اعلانات غبادوليت .

وعلى الصعيد الدولي ، تعرب غابون عن تقديرها للبلدان التي قدمت الى الامم المتحدة مراقبين عسكريين وموظفين دوليين وكل مساعدة تقنية للقيام ببعثة تقصي الحقائق في أنغولا .

وفيما يتعلق بناميبيا ، يرحب بلدي بتنفيذ خطة الامم المتحدة لاستقلال ذلك الاقليم . ونعرب علاوة على ذلك عن تقديرنا الكامل للأمين العام للجهود التي بذلها في إطار قراري مجلس الامن ٦٣٩ (١٩٨٩) و ٦٣٣ (١٩٨٩) ، ونحذ سلطات جنوب افريقيا على التعاون مع فريق الامم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال لتنفيذهما .

وأخيرا نعرب عن امتناننا لمجلس الامن لليقظة التي أبدتها مؤخرا باتخاذها القرار ٦٤٠ (١٩٨٩) ، الذي يطالب كل الاطراف المعنية ، ولا سيما جنوب افريقيا ، بأن تمثل بمفئة خاصة لاحكام قراره ٤٣٥ (١٩٧٨) .

إن عملية حصول ناميبيا على سيادة دولية طال انتظارها أصبحت اليوم عملية لا رجعة فيها . ولن تنجح المناورات اليائسة الرامية الى تخويف السكان المدنيين ولا عمليات الهجوم على زعماء المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) - وهي كلها مكائد تقوم بها أقلية تعتنق نظرة رجعية الى التاريخ عفا عليها الزمن - في وقف تلك العملية أو تأخير تنفيذها .

إن الحالة في ناميبيا لا تشكل المصدر الوحيد للتوتر في الجنوب الافريقي . فالفصل العنصري ، الذي بات ينظر اليه بوصفه جريمة في حق الانسانية ، هو أيضا مصدر رئيسي للتوتر . ولذا فإن غابون تطالب بقوة أكبر مما مضى ، واضعة في اعتبارها التطورات السياسية الراهنة التي جاءت ثمرة العمل المتصل لقوى التغيير داخل جنوب افريقيا ونتيجة الضغوط الخارجية ، بإنهاء حالة الطوارئ والافراج عن كل السجناء السياسيين ومن بينهم على وجه الخصوص نيلسون مانديلا . وبالإضافة الى ذلك نطلب الى كل من لا يزالون يساندون ذلك النظام مواجهة حقائق الواقع والمساعدة على القضاء الكامل على ذلك النظام الشائن .

ولا يسعني أن أنهي بياني بشأن الحالة السياسية في افريقيا بغير الإشارة الى المسألة المتفجرة المتعلقة بجزيرة مايوت القمرية . إن غابون تؤكد مجددا تضامنها مع شعب جزر القمر الشقيق وتكرر تأكيد عزمها على مواصلة جهودها من أجل إعادة جزيرة مايوت القمرية الى وطنها الام .

وانتقل الان الى المسائل الاقتصادية الدولية التي اجتمعت هيئات شتى لبحثها . ومن بين هذه الهيئات اذكر اللجنة المؤقتة لصندوق النقد الدولي ، التي اجتمعت في واشنطن في ٣١ آذار/مارس ١٩٨٩ ، والتي ترأستها غابون ، واجتماع القمة الاخير للبلدان الصناعية الاكثر تقدما الذي عقد مؤخرا في باريس .

وإذا كنا قد شهدنا في ١٩٨٨ و ١٩٨٩ تحسنا طفيفا ، بالمقارنة بالسنوات السابقة ، فإننا ملزمون بملاحظة أن البلدان النامية لم تنتفع به إلا انتفاعا ضئيلا . وأفضل الامثلة على ذلك هو اتجاه التحويلات السلبية الصافية من بلداننا الى العالم الصناعي والمؤسسات المالية الدولية ، والتدهور في معدلات التبادل التجاري ، وارتفاع أسعار الفائدة على الصعيد الدولي ، وانخفاض الناتج الداخلي الاجمالي لبلداننا المختلفة .

وفيما يتعلق بالمشكلة الحرجة الخاصة بالديون التي وصلت في ١٩٨٨ ، وفقنا لتقديرات البنك الدولي ، الى ١ ٢٤٥ بليون دولار بالنسبة لكل البلدان النامية ، من بينها ٢٣٠ بليون دولار تخص البلدان الافريقية وحدها ، فمن المعروف جيدا أن الكلفة الحالية لخدمتها تقوض باستهلاكها حصة متزايدة من مواردنا التصديرية والمالية جهود التكيف وتشكل عقبة كبرى أمام الامكانيات الانمائية لبلداننا . ولم يتسن لبلداننا بعد بالرغم من موافقة دائنيها على إعادة جدولة الديون ، أن تحقق تحسنا شاملا فيما يتعلق بالتوازن المالي .

وقد وضعت البلدان الافريقية بوجه خاص ، بمساعدة المؤسسات المالية الدولية ، برامج للتكيف الهيكلي لمواجهة مديونيتها الخطيرة . وقد وضعت حكومة غابون من جانبها منذ ١٩٨٦ برنامجا للتكيف يستهدف من جهة اصلاح أوجه اختلال التوازن المتوسطة

الاجل الداخلية والخارجية على حد سواء ، ومن جهة أخرى تقليل مدى تأثير بلدنا بالتقلبات في أسعار النفط .

ويجب الاعتراف بأن هذه الجهود لم تحقق كل النتائج المرجوة . ولهذا دعت البلدان الافريقية في إطار منظمة الوحدة الافريقية ، وعيا منها بأسباب أوجه الاختلال هذه ، الى اتخاذ خطوات جماعية تستهدف مواءمة برامج التكيف الهيكلي للأوضاع المحددة للبلدان المعنية . ويتفق هذا النهج مع المبادئ التوجيهية العامة المقترحة في "الإطار الافريقي البديل لبرامج التكيف الهيكلي الرامية الى الانتعاش والتحويل الاجتماعييين الاقتصاديين" ، الذي قدمه في تموز/يوليه الماضي الأمين التنفيذي للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لافريقيا الى الدورة الخمسين لمجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية الذي قام باعتماده . وتطالب غابون الجمعية العامة بدورها أن تعتمد ذلك الإطار ، وتأمل أن تحذو نفس الحذو لجنة التنمية التابعة للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي بالإضافة الى مجموعة ال ٢٤ .

وعلاوة على ذلك ، يلاحظ بلدي باهتمام المبادرة الأمريكية المعروفة باسم "خطة برادي" ، وإعلان الرئيس فرنسوا ميثران في دكا عن نية إلغاء الدين العام لخمسة وثلاثين بلدا افريقيا . وبالرغم من أن غابون والبلدان الأخرى المتوسطة الدخل لم تنتفع بهذا التدبير الأخير فإن هاتين مبادرتان تأمل أن تفضيا الى توفير المزيد من الموارد وهما تشكلان مصدرا حقيقيا للارتياح . وهما توضحان على كل حال ظهور روح التضامن بين الشمال والجنوب . وتأمل غابون من جانبها أن تعتمد تدابير لتقليل حجم الديون التجارية وتخفيف عبء خدمتها . وبهذه الروح يحث بلدي مجتمع الدائنين أن يكون محايدا بمراعاة قدر أكبر من الانصاف في التعامل مع قضية الديون .

وأود أن أعتنم هذه الفرصة لتحية الحكومة الكندية على المبادرة التي قامت بها مؤخرا والمتمثلة في إلغاء ديون البلدان الافريقية المتوسطة الدخل . إن اقتصادات البلدان النامية لن تسجل ، بصفة عامة ، نموا حقيقيا ما دامت أسعار المنتجات الأولية لا تحقق عائدا يأخذ في الحسبان تطور أسعار المنتجات المصنعة وببطء الأسواق الدولية .

إن الوفاق الدولي الذي نتفق جميعا على تأكيد أهميته ، والجهود المبذولة من أجل تنمية بلداننا تستهدف تحقيق حياة أفضل للبشرية في ظل بيئة سليمة .

وفيما يتعلق بالبيئة ، فإن المخاطر المحدقة بالعالم الحديث والمتمثلة في تلوث الهواء الناجم عن الصناعة ، وارتفاع درجة حرارة الكوكب ، والاحتباس الحراري ، واستنفاد طبقة الاوزون ، وإلقاء وتخزين شتى أنواع النفايات - وذلك على سبيل المثال وليس من باب الحصر - تتطلب اليوم اهتماما عالميا .

وفي مواجهة ما قد يبدو ثمنا ضروريا للتقدم ، اعتمد بلدي تدابير من شأنها أن تخفف آثار تلك المشاكل على شعبه . وإنني أفكر بصفة خاصة في إنشاء مركز وطني لمكافحة التلوث في إطار وزارة البيئة وحماية الطبيعة ، ووضع سياسة لإعادة استخدام النفايات التي ينتجها بلدنا ومعالجتها ، وبرامج لتحسين وصون الموارد الحية عن طريق إعادة تحريج مناطق محددة . وبهذه الروح يعرب بلدي عن ارتياحه ، على المستوى الدولي ، للقرار الذي اتخذته البنك الدولي مؤخرا والقاضي بادراج فكرة حماية البيئة في المشاريع الانمائية التي يقوم بتمويلها . كما نؤيد فكرة عقد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية في ١٩٩٢ الذي يعتبر تطورا سيساعد على الاستجابة لاحتياجات الحاضر بغير الإضرار بقدرة الاجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها .

وبالإضافة الى المخاوف التي يثيرها تدهور بيئتنا فإن آفات مثل مشكلة العقاقير ليست أقل خطرا في تقويض دعائم مجتمعاتنا . فقد أصبح شبح هذه الكارثة ، الذي كان مقصورا على مناطق معينة ، يهدد العالم بأسره . ودفعت هذه الحالة بلدي الى أن يعقد في حزيران/يونيه ١٩٨٩ أول حلقة دراسية وطنية عن مشكلة العقاقير ، ومن بين التوصيات التي اعتمدت بعد انتهاء أعمال تلك الحلقة إنشاء لجنة مشتركة بين الوزارات لمكافحة العقاقير ، وتطوير مختبر علم السموم في ليبرفيل بهدف استخدامه على نطاق اقليمي ، ووضع تشريع عن استخدام العقاقير المخدرة والاتجار بها يتفق مع نصوص القانون الجنائي وقانون الصحة العامة .

ونأمل أن تساعد هذه التوصيات ، التي تماثل التوصيات التي أعلنها الرئيس الأمريكي وتلك التي وردت في خطة الامين العام ، في القضاء على آفة عصرنا هذه .
ومن بين جميع العلل التي أصابت عالمنا اليوم والمحيّرة للغاية للعقل ممرض متلازمة نقص المناعة المكتسب (الايدز) . فانتشاره السريع كسرعة البرق وفتكه الذريع بضحاياه ينزلان كالمصاعقة .

إن بلداننا ، التي لا تزال بُنياتها الأساسية في مجال الصحة في حاجة إلى التحسين ، لتشعر بقلق بالغ إزاء هذه التهديد ، وهي تتابع باهتمام كبير الجهود التي يبذلها الباحثون في جميع أنحاء العالم لايجاد علاج له . وقد قامت غابون مؤخراً ، بفضل ما لديها من مرافق للأبحاث الطبية المتقدمة في المركز الدولي الواقع في مدينة فرانس فيل ، بتنظيم ندوة بشأن مرض الإيدز . ونحن عاقدون العزم على أن نواصل المساهمة من خلال هذه الآلية في الحملة ضد هذا المرض الرهيب . ونأمل أن نرى تكثيفاً وتنويعاً لعمليات تبادل المعلومات مع المرافق المماثلة في بقية أنحاء العالم .

إن البلدان النامية ، الملتزمة مثلنا ، مع المؤسسات المالية الدولية ، بوضع برامج تكيف هيكلية لا يمكنها أن تتفااض عن آثار هذه البرامج على الطبقات الأشد فقراً في مجتمعاتنا ، ولا سيما المخاطرة بوقوع اضطرابات اجتماعية من شأنها أن تهدد السلم والانفراج الدوليين .

وعلى ذلك ، رحبنا بالمقترحات التي طرحتها مؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة ، بعد مبادرة باماكو ، لايجاد "تكيف له وجه انساني" ، باعتبار ذلك يمثل السبيل الوحيد الذي يمكن لبلداننا أن تأمل في السير من خلاله في عملية التنمية .
ولئن كانت الجهود التي بذلناها في السنوات الأخيرة من أجل الانفراج الدولي جديرة بالثناء ، فإنه يبدو من الضروري أن أوجه نظر جمعيتنا العامة الى الحقيقة التي مؤداها أن تحقيق الانفراج بشكل تدريجي لم يؤد بعد الى تغييرات هامة في العلاقات الدولية .

ويقتضي عصرنا ألا نعتبر الانفراج شيئاً جامداً أو هدنة للدول الكبرى . فعلى العكس من ذلك ، ينبغي أن يخدم قضية السلم العالمي بما ينطوي عليه من دينامية .

ويقتضي مصيرنا المشترك أن نعمل معا من أجل بلوغ هذه الغاية حتى نحقق أحد الاهداف الرئيسية لمنظمتنا ، ألا وهو "أن ننقذ الاجيال المقبلة من ويلات الحرب" .
لقد آن الاوان أكثر من أي وقت مضى لأن نعمل بتصميم من أجل بلوغ هذه الغاية .
إن لدى منظمتنا التزامات كثيرة يتعين عليها الوفاء بها ولذا لن يتيح تحقيق السلم الذي تركز عليه كل سياسات غابون إلا هذا الهدف .

إن الرسالة التي يرغب بلدي أن أنقلها الى هذه الجمعية من فوق هذه المنصة الرفيعة هي تحقيق السلم والعدالة والوثام في افريقيا وفي سائر أنحاء العالم .

السيد النعيمي (الامارات العربية المتحدة) : يسعدني باسم الامارات

العربية المتحدة أن أعبر لكم عن خالص التهئة على انتخابكم رئيسا للجمعية العامة في دورتها الرابعة والأربعين . فغي هذا الانتخاب تعبير إكبار من المجتمع الدولي للدور البناء الذي يقوم به بلدكم نيجيريا في القارة الافريقية وتجاه القضايا العالمية ، وتقدير لخبرتكم الدبلوماسية . كما يسعدني أن أعرب عن شكرنا لما قام به سلفكم السيد وزير خارجية الأرجنتين السابق في رئاسته للدورة الماضية . وأنتهز هذه الفرصة لأجدد باسم بلدي ثقتنا بالامين العام للأمم المتحدة ، السيد خافيير بيريز دي كوييار ، وتقديرنا لجهوده ومساهمته في تسوية المشاكل والنزاعات الدولية .

صادف الاول من شهر أيلول/سبتمبر المنصرم مرور خمسين عاما على بدء الحرب العالمية الثانية التي ذهب ضحيتها الملايين من القتلى والجرحى ، ناهيك عن الدمار الشامل والمروّع للمنشآت والموارد في العديد من الدول .

لقد كان ذلك هو الحافز لواضعي ميثاق الأمم المتحدة الى تصميم آليات للمنظمة الدولية ووضع قواعد ونظم للسلوك الدولي تستهدف في حالة الالتزام بها وتطبيقها منع الحروب والحيلولة دون وقوعها . بل لقد حرم الميثاق اللجوء الى الحرب واستعمال القوة إلا في حالة الدفاع عن النفس . وكان الحلم بل والامل لدى واضعي الميثاق اقامة نظام عالمي جديد أساسه السلام والامن وهدفه المساواة والعدل للجميع .

وقد تميز عصر الأمم المتحدة بمنع نشوب الحروب الكبرى ، وبالتالي حال بين البشرية والدمار الشامل . ولكن ذلك لم يمنع من نشوب العديد من الحروب والمنازعات في دول العالم الثالث ، مع ملاحظة أن ما نسميها اليوم المنازعات الاقليمية إنما هي ذات امتدادات دولية ، وبالتالي فإن حصرها وتسويتها لا يتأتيان إلا في إطار من المناخ الدولي الايجابي . ولذلك فإن الخطوات التي تحققت في سياسة الانفراج بين الدولتين الاعظم قد قابلتها جميع شعوب العالم بالترحيب ، كما انعكست بشكل ايجابي على المنازعات والمشاكل الاقليمية . ويحدونا الامل ألا تستثنى بعض المنازعات الاقليمية لخصوصيات معينة .

وفي هذا الاطار لا يسعنا إلا أن نرحب بالاتفاقات التي تم التوصل اليها مؤخراً بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ، ونحن على ثقة أنها ستعزز مسيرة الوفاق ، وتبعث الامل مجددا في إمكانية تجنب البشرية خطر الاسلحة ذات التدمير الشامل .

ومع الهمية التي نوليها لهذه التطورات والروح الايجابية الدولية الجديدة التي نعتبرها مفتاح التفاهم بين شعوب العالم ، فإننا لابد أن نؤكد أن ذلك لا يجب أن يتأتى على حساب المفاهيم الاساسية والمبادئ الدولية ، وعلى رأسها مبدأ حق الشعوب في تقرير المصير ، ولا يجب أن تضع ، في غمرة الفرح ، الحقوق الاساسية لشعوب لا زالت لم تستكمل استقلالها السياسي أو أخرى لم تستكمل بناءاتها الاقتصادية أو لتلك التي لا زالت تتعرض للاضطهاد العنصري مثل شعوب جنوب افريقيا أو للاحتلال الاجنبي مثل شعب فلسطين . إن التفاهم والسلام الدوليان لا يمكن بناؤهما واستمرارهما في المدى الطويل لمصلحة البعض على حساب البعض الآخر ، وإلا فإننا نكون قد زرعنا من جديد بذور التوتر لتحصدنا الاجيال اللاحقة .

وفي نظرة مستقبلية قائمة على ربط الحاضر بتجارب الماضي ، فإننا نأمل أن تؤدي سياسة الانفراج الى وفاق تتغير فيه المفاهيم والقيم السائدة ، ليصبح الإبداع والتقدم والاستقرار والرخاء هي ساحات المنافسة ، وأن تكون التنمية الاقتصادية والاجتماعية حقا للجميع وملكا للجميع ، وأن يؤدي هذا التفاهم الى التصدي للمشاكل الخطيرة والجديدة التي تواجه عالمنا اليوم مثل مشكلة المخدرات التي لا تميز بين الشعوب كبيرها وصغيرها وبين الافراد غنيهم وفقيرهم .

عندما نلتقي في هذا المنتدى سنويا ، فإننا نلتقي لنتناقش حول مشكلاتنا وهمومنا ، وربما تختلف أولوياتنا حسب انتماءاتنا الجغرافية أو الاقتصادية أو العقائدية ، ولكننا في ذلك جميعا إنما نطمح الى بناء عالم خال من التهديد والاضطهاد والشعور بالفن ، عالم نتحس فيه جميعا آمال بعضنا وآلام البعض الآخر ، وهذا يقودنا الى أن نتشاطر معكم هنا هموم المنطقة التي ننتمي اليها ، ففي هذه المنطقة هناك مشاكل قديمة مثل المشكلة الفلسطينية وما تفرع عنها من مشكلات أدت الى

جعل منطقة الشرق الأوسط منطقة توتر دائم ، وهناك مشاكل حديثة مثل مشكلة الحرب العراقية الايرانية وما خلفته من آثار . لقد انقضى أكثر من عام على وقف إطلاق النار بين العراق وايران ، وكانت الامارات العربية المتحدة في مقدمة الدول التي رحبت بذلك الحدث الهام . ولقد اعتبرنا وقف إطلاق النار خطوة أولى نحو تسوية جميع المشاكل القائمة بين الدولتين استهدافا لايجاد تسوية سلمية عادلة على أساس الحقوق المشروعة لكلا الطرفين .

إن الجمود الذي يعترى المفاوضات أو حالة الاحرب والاسلم القائمة ليست في مصلحة أي من البلدين ، فلكليهما ولنا جميعا مصلحة قوية في عودة السلام الى منطقتنا . ومن هذا المنطلق فإننا نتطلع الى عقد دورة جديدة من المفاوضات المباشرة . وفي الوقت الذي نقدر فيه الدور والجهد الذي يقوم به الأمين العام ، نجد من واجبنا دعوة الطرفين الى ضرورة التغلب على العقبات القائمة من أجل دفع مسيرة السلام نحو الغاية المنشودة .

وربما تكون مشكلة فلسطين فريدة في التاريخ السياسي المعاصر ، حيث لم تتمكن عدة حروب من حسم هذه المشكلة ، كذلك لم تنجح جميع المحاولات السياسية والمبادرات العديدة في جلب السلام الى ذلك الجزء من العالم .

ولو أردنا تتبع تطورات هذه القضية لأصبنا بالذهول لحجم الموارد التي أهدرت والطاقات التي بُدِدت والجهود التي بُذلت من أجل تسويتها ، رغم أن القضية في أساسها واضحة المعالم وهي محاولة حرمان شعب من أرضه وطمس هويته الوطنية استثناء من جميع شعوب الأرض . وفي كل يوم تطلع علينا اسرائيل بحجج جديدة ومبررات مصطنعة ، هدفها جميعها الحيلولة بين الشعب الفلسطيني وبين تقرير مصيره ، وبالتالي بين المنطقة وإقرار السلام فيها .

لقد تجاوب الشعب الفلسطيني ممثلا بمنظمة التحرير الفلسطينية بمصادقية وبروح عالية من المسؤولية مع المناخ الدولي الجديد عندما أصدر المجلس الوطني الفلسطيني مبادرة السلام في اجتماعه في الجزائر في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ ، ولكن اسرائيل

التي لا زالت تعيش أوهام الدولة الكبرى والنظرية الصهيونية العنصرية ، حاولت ترسيخ عقيدتها وعقيدتها بقلب المفاهيم ، عندما طرح رئيس وزرائها موضوع الانتخابات فسي الضفة الغربية وقطاع غزة ، واشترط أنه لا يجب لهذه الانتخابات أن تتمخض عن مفاوضات مع منظمة التحرير الفلسطينية ولا يجب أن تؤدي الى انسحاب قوات الاحتلال الاسرائيلية من الاراضي المحتلة ، ولا الى حق الفلسطينيين في تقرير المصير ، وأن تتم تحت بنادق الاحتلال الاسرائيلي . وهنا يثور السؤال ، إذاً لمن هذه الانتخابات وما هو الهدف منها ؟ إنها إذن فقاعة إعلامية موجهة للاستهلاك في المجتمعات الغربية الديمقراطية وللتخلص من الضغوط التي تفرضها الانتفاضة الفلسطينية وكذلك الضغوط الدولية .

لقد قدم الشعب الفلسطيني تضحيات جساما خلال سنوات الصراع ، وقدم تضحيات أكبر في التعاون مع جهود السلام ، ولكن سيكون هناك خطأ كبير في قراءة الاحداث إذا اعتقد أحد أن الشعب الفلسطيني يمكن أن يقدم أرضه أو هويته الوطنية قربانا للتسوية السياسية غير العادلة .

وتدل الاحداث على أن الشعب الفلسطيني قد جدد العزم على الثبات في موقعه والدفاع عن أرضه ، وذلك بإطلاق انتفاضته الباسلة التي ستتم عامها الثاني مع نهاية هذه الدورة ، رغم آلة البطش الاسرائيلية والممارسات اللاانسانية ، ورغم الضحايا الأبرياء من الشباب والاطفال الذين يسقطون يوميا على تراب وطنهم .

ومن جهتنا ، نعتقد أن أية مبادرة أو تسوية لا تضع في اعتبارها حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وبناء دولته المستقلة على ترابه الوطني إنما مصيرها الفشل . كذلك فإن طبيعة وظروف القضية تجعل من المستحيل التعاطي معها إلا في الإطار الذي ولدت فيه وهو الاطار الدولي ، وذلك عن طريق مؤتمر السلام الدولي الذي تشارك فيه جميع الاطراف بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية والدول الدائمة العضوية فسي مجلس الأمن .

وكل المحاولات التي لا تضع هذا الهدف وتلك الوسيلة نصب عينها إنما هي تجديف في المجهول .

كذلك من المشاكل التي تعاني منها منطقتنا ، الوضع المتأزم في لبنان ،
وإننا نرحب بالنتائج التي توصلت اليها اللجنة العربية الثلاثية ، وقبول الاطراف
اللبنانية بخطة عمل اللجنة . ولازلنا نعتقد بأن التسوية النهائية للحرب الاهلية
اللبنانية إنما ستتأتى عن طريق التفاهم والحوار بين اللبنانيين أنفسهم ، وعن طريق
العمل بروح الاخوة والتسامح لتسوية جميع المشاكل القائمة ، وكذلك عن طريق نبذ
ادخال عناصر خارجية في المشكلة الداخلية . ونحن نطالب جميع القوى الخارجية ذات
التأثير على الساحة اللبنانية بالكف عن اضافة المزيد من التعقيدات على المشكلة
اللبنانية وعدم التدخل في شؤونه الداخلية .

كما نطالب المجتمع الدولي بمساعدة لبنان في هذه المرحلة التاريخية لاستكمال استقلاله وسيادته على أرضه ، عن طريق تطبيق قرارات مجلس الأمن التي تطلب بانسحاب القوات الاسرائيلية المحتلة من جنوب لبنان ، وخاصة القرار ٤٢٥ (١٩٧٨) ، وعدم التدخل في شؤون لبنان الداخلية .

وفي الوقت الذي نتطلع فيه الى أن تكون ناميبيا بيننا حرة مستقلة ، تمارس دورها كبقية دول العالم في هذه المنظمة الدولية ، بعد صراعٍ دامٍ استمر لعدة عقود ضد الاحتلال العنصري من قبَل جنوب افريقيا ، فإن قلقنا يتزايد على مصير الغالبية السوداء في جنوب افريقيا حيث أن سجل الأحداث لا يبشر برغبة حكومة الاقلية العنصرية في التخلي عن سياساتها وممارساتها القمعية ضد الغالبية السوداء . وإننا نأمل أن لا تتراخى الضغوط الدولية على حكومة الاقلية العنصرية ، بل يجب توجيه جميع الجهود من أجل القضاء على براثن العنصرية عن طريق استئصالها بعد أن ثبت بالدليل القاطع أنه لا يمكن اصلاحها ، وأن التعامل معها إنما يعزز تلك النظرية البغيضة .

إن الأوضاع في افغانستان وقبرص وكمبوتشيا لاتزال من المشاكل التي تحتاج الى بذل المزيد من الجهود لتسويتها نهائيا ، بما يتوافق مع رغبات شعوبها ومبادئ الميثاق . ورغم التحسن النسبي والمحاولات المبذولة فإن هذه المشاكل لاتزال تمثل بؤرا للتوتر .

وإننا نرحب بالجهود المبذولة على مستوى رؤساء دول امريكا الوسطى لإنهاء عقد من الاضطرابات في تلك المنطقة ، ونرى في مساهمة الامين العام في تلك الجهود ضمانا لنجاحها .

وفي مجال نزع السلاح ، فقد تحققت خطوات هامة خلال السنتين الماضيتين وخاصة بين أعضاء الحلفين الرئيسيين ، وكانت تلك إحدى نتائج الانفراج في العلاقات بين الدولتين العظميين . ولكن لا شك في أن الطريق مازال طويلا ، وأن التخفيض الكمي لابلد أن يرافقه تخفيض نوعي ، وكذلك وقف التجارب والأبحاث في هذا المجال والتي يتم فيها هدر موارد كثيرة . وإننا نؤيد ضرورة تحويل الوفورات المتحققة من نزع السلاح الى برامج التنمية وخاصة في العالم الثالث .

ورغم إحراز بعض التقدم في المجال السياسي ، يغلب على التطورات في حقل التعاون الاقتصادي الدولي عنصر التشاؤم . وخلافا للتوقعات فقد تحسنت حالة الاقتصاد الدولي نتيجة لزيادة الانتاج وتوسع التجارة إثر انهيار سوق الاسهم في عام ١٩٨٧ . ومع هذا يتصف التوسع الاقتصادي بعدم التناسق ، إذ بينما أحرزت الدول المتقدمة والدول الصناعية نسبا عالية في نموها الاقتصادي فإن اقتصادات دول امريكا اللاتينية وافريقيا قد تدهورت وتناقصت نسب نموها الاقتصادي . ونتيجة لكل ذلك فإن الفجوة في الدخل الفردي بين الدول الفقيرة والغنية قد ازدادت اتساعا .

إن أكثر المشاكل التي تواجه المجتمع الدولي حاليا في العقد الجديد هي تسوية ديون الدول الاقل نموا . إن ملاسات تلك الديون تزداد حدة منذ أواسط الثمانينات حتى أن الفوائد عليها تفوق المساعدات التي تتلقاها الدول النامية . ففي عام ١٩٨٨ تم دفع خمسين بليون دولار كفوائد زيادة على المساعدات الجديدة . ولقد أثار هذا على جهود الدول النامية في تطوير سياساتها في التنمية الاقتصادية . وإن أرقام الديون والفوائد تؤكد ضرورة انقاص الديون . وفي هذا الصدد فإننا نرحب "بمشروع برادي" ونعتبره خطوة ايجابية . ونحن نعتقد بأن تسوية مشكلة الديون تعتمد على مدى التعاون وعلى الجهود المشتركة للمدينين والدائنين والبنوك التجارية والحكومات والمؤسسات الدولية .

إن عدم الاستقرار في النظام النقدي الدولي مدعاة لاهتمام وقلق صانعي القرار . لقد أدى استمرار العجز التجاري في الدول الصناعية الرئيسية وعدم الثبات في الضوابط المتخذة من قبلهم الى ايجاد ضغوط شديدة على النظام النقدي الدولي . وما يؤكد هذه الحقيقة الاهتزازات التي أصابت الاسواق المالية الدولية إثر انهيار سوق الاسهم في الولايات المتحدة .

إن استمرار التغير في أسعار الصرف والفائدة قد أدى الى انعدام الثقة لدى المستثمرين وبالتالي الى تردي الاقتصاد الدولي .

نحن نعتقد بأن النظام الدولي الحالي غير مهيا لمجابهة هذه الضغوط ، مما يقتضي مضاعفة الجهود لإعادة تنظيم هيكلية للعلاقات الاقتصادية الدولية على أسس العدالة والمساواة والفائدة المشتركة . وتمنح الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المكرسة للتعاون الاقتصادي الدولي ، التي ستعقد في ربيع عام ١٩٩٠ ، فرصة ممتازة لإعادة الحوار بين الشمال والجنوب لأجل الاتفاق على مبادئ يسترشد بها في اطار تعاونهما المستقبلي . ويمكن أن يؤدي ذلك في أواخر عام ١٩٩٠ الى إقرار استراتيجية إنمائية دولية تكون نواة لاتفاقية واقعية بشأن التزامات الدول لمجابهة مشاكل الفقر والتنمية والبيئة التي تعتور كرتنا الأرضية .

أخيرا ، ستنفذ هذه المناقشة بعد أيام وقد استمعنا وستمع الى البيانات التي تتصف غالبيتها بالثقة في المستقبل ، وتعكس بين طياتها آمال البعض وآلام البعض الآخر . ولكن المهم في كل ذلك أن نحافظ على المكتسبات التي حققها التعاون الدولي . ويأتي في مقدمة ذلك المحافظة على هذه المنظمة الدولية التي نلتقي تحت سقفها ، كذلك من المهم أن نجد أنفسنا عندما نلتقي في الدورة القادمة وقد تحولت الآمال الى حقائق والآلام الى آمال . وإننا في سبيل ذلك أحوج ما نكون الى الثقة ، الشقة فـي قدراتنا كبشر ، والثقة في بعضنا كدول .

إن المشاريع الكبيرة تبدأ بخطوات صغيرة ، فلتكن خطواتنا على الطريق الصحيح من أجل عالم تسوده المحبة والتعاون والامن والرخاء .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة الآن للممثلين

الراغبين في أخذ الكلمة لممارسة حق الرد .

هل لي أن أذكر الاعضاء بأنه وفقا لمقرر الجمعية العامة ٤٠١/٣٤ ، فإن البيانات التي يُدلى بها ممارسة لحق الرد يجب أن تقتصر على عشر دقائق للكلمة الأولى وخمس دقائق للكلمة الثانية وينبغي أن تلقىها الوفود من مقاعدها .
أُعطي الكلمة لممثل يوغوسلافيا .

السيد بييتش (يوغوسلافيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد قـدّم وزير خارجية ألبانيا في بيانه هذا الصباح عددا من المزاعم الكاذبة بل والسخيفة في التهجم على يوغوسلافيا . ومع أن هذه المزاعم في حد ذاتها لا تستحق أي رد ، إلا أننا سنرد على بيانه لأنه يدل بوضوح على أن السياسة الحقيقية لألبانيا تجاه بلادي وتجاه العالم لم تتغير .

إنها سياسة التدخل الصارخ في الشؤون الداخلية ليوغوسلافيا ، سياسة تحريض مواطني يوغوسلافيا ذوي الجنسية الالبانية على الانفصال ، وتلقيهم مطامع وطنية تساعد على إنشاء ألبانيا الكبرى . ومن الواضح أن هذه السياسة موجهة ضد سيادة يوغوسلافيا وسلامتها الاقليمية . إن الهوس المحموم للقيادة الالبانية بالمطامع الشوفينية الرامية الى إنشاء ألبانيا الكبرى ، والتي تتعارض مع كل قواعد القانون الدولي والاتجاهات الايجابية الحالية في أوروبا التي عبّر عنها مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ، هي السبب الجذري لأنشطة المجموعات الانفصالية التي كانت وراء المظاهرات والقتال العنيفة ذات النزعة الوطنية التي قامت مؤخرا في مقاطعة كوسوفو اليوغوسلافية المتمتعة بالحكم الذاتي . وقد شكلت مجموعات شتى تتسمى باسم المجموعات الماركسية اللينينية وتتلقى توجيهها من ألبانيا لتحقيق هذا الغرض .

هذه هي المشاكل الحقيقية التي تعكر صفو علاقاتنا مع ألبانيا وتعدّد الحالة في البلقان . والسؤال هو : كيف يدعى الحق في تقديم المواعظ بشأن حقوق الإنسان ممثل بلد معروف بالانتهاكات الفادحة لهذه الحقوق ، وبالقمع الوحشي لمن يفكرون تفكيراً مختلفاً - بلد ظل سنوات طويلة يرفض الانضمام الى الصكوك القانونية الدولية وقبول أي تعاون مع لجنة حقوق الإنسان وغيرها من المحافل الدولية في هذا الميدان ؟ وفي الوقت الذي يجري فيه تعزيز العمليات الديمقراطية في العالم والسعي المشترك لاقامة عالم تسوده الحرية ، تواصل ألبانيا إطراء وتمجيد الستالينية وتزهو بأنها البلد الوحيد المُلحد في العالم ، البلد الذي أغلق الكنائس والمساجد وحظر الحقوق والحريات الدينية وألغى الوجود الالهي بمرسوم رسمي .

إن ألبانيا تواصل رفض الواقع العالمي . وقد اتضح هذا أيضا في البيان الذي أدلت به اليوم في الجمعية العامة ، والذي جاء مخالفا لما أبداه الجميع من تقدير ايجابي للتطورات الدولية . ولذا فليس من العسير أن نفهم السبب في أن البلد الذي لا يمكنه أن يرى الاتجاهات السائدة في الشؤون الدولية على نحو واقعي ، ليس بمقدوره أيضا أن يضع تقييما سليما للتطورات البناءة الموضوعية في منطقته نفسها ، والحاجة الى التعاون وحسن الجوار .

وفي اعتقادي أن ألبانيا تخدم قضية شعبها وهيبته الدولية على نحو أفضل لو أنها كفلت لشعبها جزءا على الأقل من الحقوق والحريات المدنية التي يتمتع بها الألبانيون في يوغوسلافيا كغيرهم من اليوغوسلافيين . ويمكن التدليل على الموقف الحقيقي للألبانيين في يوغوسلافيا بتوضيح أنهم ممثلون تمثيلا متناسبا في كل هيئات المقاطعة ، وتمثيلا منصفا ، على أساس التكافؤ ، في هيئات وأجهزة جمهورية الصرب واتحاد يوغوسلافيا . كما أن الألبانيين ممثلون تمثيلا منصفا في القوات المسلحة ، وفي وزارة الخارجية ، وفي المؤسسات الرئيسية الأخرى في النظام اليوغوسلافي . وقد شغل أشخاص ممن يحملون الجنسية الألبانية بعض أهم الوظائف في القيادة اليوغوسلافية ، ومن بينها رئيس المجلس النيابي اليوغوسلافي ، ورئيس هيئة الرئاسة اليوغوسلافية - الذي هو رئيس جمهورية يوغوسلافيا - ورئيس عصبة الشيوعيين في يوغوسلافيا .

وكان في يوغوسلافيا أن شهد الألبانيون التطور التام لثقافتهم وازدهار هويتهم الوطنية وتأكيداتها . ويكفي القول بأن جامعة بريستينا التي يبلغ عدد طلابها ٥٠ ألفا هي المؤسسة الوحيدة في العالم التي تدرس فيها العلوم بلغة أقلية وطنية . ومن الأمثلة الأخرى على الحقوق التي يتمتع بها الألبانيون في كوسوفو ، وجود أكاديمية للعلوم بها ، والبرامج الإذاعية والتلفزيونية ، والمكتبات الغاصة بالكتب الألبانية التي يلاحظ أن العديد منها إما غير متوفر في ألبانيا أو محظور على الألبانيين . وحقيقة الأمر هي أن الجمهوريات اليوغوسلافية ، ومقاطعة فويغودينا ، تقدم ما يزيد عن ١ مليون دولار أمريكي يوميا لتنمية كوسوفو ، حيث تبلغ نسبة الألبانيين ٨٠ في المائة من سكانها البالغ تعدادهم ١,٧ مليون نسمة .

إن موقف الألبانيين في يوغوسلافيا كان ولا يزال مسألة داخلية بحتة ومسؤولية تقع على عاتق يوغوسلافيا . ومن الناحية القانونية الدولية ، فإن يوغوسلافيا ، باعتبارها طرفا في معظم الاتفاقيات والاتفاقات الدولية في هذا المجال وهذا بالتأكيد ليس هو الحال بالنسبة لألبانيا - قد تعهت باحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية . ولم تلتزم يوغوسلافيا بهذه الحقوق والمعايير فحسب ؛ بل إنها ذهبت في تنفيذها إلى أبعد من ذلك بأن كفلت للألبانيين في يوغوسلافيا مشاركة دستورية على قدم المساواة في الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية .

ولإلقاء بعض الضوء على الأحوال في هذا المجال ، اسمحوا لي أن أشير إلى أنه بعد الحرب العالمية الثانية كان عدد أفراد الأقليات الوطنية اليوغوسلافية التي تعيش في ألبانيا ١٠٠ ألف نسمة ، واليوم ، نتيجة لسياسة الاستيعاب التي تنتهجها السلطات الألبانية ، تسجل البيانات الألبانية الرسمية نفسها أن عددهم أقل من ٥ آلاف .

لقد رأت يوغوسلافيا أن احترام حقوق الأقليات الوطنية في أراضيها ، وكذلك احترام حقوق الأقليات اليوغوسلافية في البلدان المجاورة ، يعتبر جسرا للتفاهم المتبادل والتقارب الأفضل . ولسوء الحظ كانت تجربة يوغوسلافيا مع ألبانيا في هذا الشأن مخيبة للآمال ، لأن ألبانيا لم تكف أبدا عن التدخل في الشؤون الداخلية ليوغوسلافيا ، رغم أن الألبانيين القاطنين في يوغوسلافيا أنفهم رفضوا مرارا وتكرارا المناصرة والحماية اللتين تقدمهما ألبانيا لهم كغطية لمخططات مخالفة .

وبالإضافة إلى ما ذكرته فإن بيان ممثل ألبانيا يتضمن أكاذيب أخرى . فلقد بالغ عن عمد في عدد الألبانيين الذين يعيشون في يوغوسلافيا فذكر بأنه ٣ ملايين نسمة ، وهذا يعني أنه زاد العدد الفعلي بنسبة ٥٠ في المائة تقريبا . وهذا بدوره دليل على الاطماع الوطنية لألبانيا . كما تضمن بيانه إدعاء فاضحا بأن مئات الآلاف من الألبانيين قد قتلوا وسجنوا في الربيع الماضي في كوسوفو ، في حين أن يوغوسلافيا أبلغت المجتمع الدولي رسميا بالتدابير التي اتخذت ضد الأعمال الإرهابية وغير الشرعية التي استهدفت الأضرار بنظامها الدستوري وسلامتها الإقليمية .

لقد طالبت يوغوسلافيا بالتعاون ، على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف ، فيما بين بلدان البلقان على أساس الاحترام والمصلحة المتبادلة . وعقدت الاجتماع الوزاري الأول لكل بلدان البلقان في بلغراد في عام ١٩٨٨ . غير أن ألبانيا واصلت تنظيمها للحملات السياسية التي تتصاعد في كثير من الأحيان إلى دعم ومساعدة سافرين لبعض المجموعات الانفصالية ، بغية تشجيع الاطماع الإقليمية الألبانية في أجزاء معينة من يوغوسلافيا وإنشاء ما يسمى بألبانيا الكبرى .

إن البيان الذي أدلى به ممثل ألبانيا هذا الصباح شاهد آخر على تدخل ألبانيا المستمر في الشؤون الداخلية لبلدي . ومن الحقوق السيادية لكل بلد أن يتخذ

التدابير اللازمة لحماية نظامه الدستوري وسلامته وسيادته . ولقد فعلت يوغوسلافيا ذلك ، وستواصل القيام بذلك ، لتكفل في الوقت ذاته جميع الحقوق لجميع من يعيشون في أراضيها من الافراد والجنسيات والاقليات الوطنية .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة الآن لممثل

هايتي .

السيد سانت فارد (هايتي) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : يود وفد

جمهورية هايتي في ممارسته لحق الرد أن يبين على نحو قاطع مدى استيائه للملاحظات التي ذكرها الناطق باسم وفد سانت كيتس ونيفيس فيما يتصل بالحالة الاجتماعية والسياسية السائدة في هايتي .

ويأسف وفدي لأن وفد سانت كيتس ونيفيس ، على الرغم مما يبدو من اهتمامه ، غير مطلع على المعلومات المتوافرة عن طريق أجهزة الاعلام والصحافة الدولية فيما يتصل بالعملية الانتخابية الجارية في هايتي .

وحتى لا يبقى أحد ، في المستقبل ، على غير علم لحقيقة الامور ، يسر وفد بلادي أن يتلو أهم البيانات الواردة في جدول زمني نشر في ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ ، وكان من الجهات التي نشرته جريدتا "لوموند" و "نيويورك تايمز" .

"هذه هي النقاط الاساسية في الجدول الزمني للعملية الانتخابية :

أولا ، في تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٩ ، تشكيل هياكل المجلس الدائم للانتخابات - وهو هيئة مستقلة - على المستوى الوطني والاقليمي والمحلي ؛
ثانيا ، من كانون الثاني/يناير الى آذار/مارس ١٩٩٠ ، الاحياء الرسمي والتسجيل في دفاتر الانتخاب ؛
ثالثا ، في نيسان/ابريل ١٩٩٠ ، انتخاب المجالس الادارية المحلية على ثلاث مراحل ؛
رابعا ، في تموز/يوليه ١٩٩٠ ، الجولة الاولى من الانتخابات البلدية والتشريعية ؛
في ١٧ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٠ ، الجولة الاولى من الانتخابات الرئاسية ؛
وفي ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ ، الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية" .

وآمل أن يغفر لي الأعضاء اقتباسي من كلمات القديس بولس الذي قال "لن أكفّ يا أحبائي عن تكرار نفس الشيء عليكم ، من أجل منفعتكم" .
ومن نفس المنطلق أذكّر بعظة قالها القديس يوحنا لاتباعه :
"يا أولادي لا نحب بالكلام ولا باللسان بل بالعمل والحق" . (رسالة

يوحنا الرسول الأولى ، الاصحاح الثالث ، الآية ١٨)

ومن الواضح أن هايتي ستجرى فيها انتخابات نزيهة سيُسرّ لها أصدقاؤها ومَن يسخرون منها على السواء . ولكن ليس من المؤكد أن من يدعون أن لهم مصلحة حقيقية سيكونون على استعداد لأن يعبروا هنا ، وبنفس القدر من الحماسة ، عن الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية الماسة - والاكثر إلحاحا بالطبع ، والتي وقعت هايتي حكومة وشعبا في براثنها . ان النقد اللاذع بغير معرفة ولا مبرر لن يضرّ بلدنا ، فهو يحظى بما هو أهل له من الدعم والاحترام من جانب بلدان أخرى على هذه الأرض . ومازال العلاج المناسب لحالتنا هو ما اعترفت به الجمعية أكثر من مرة ، من ضرورة توفير مجموعة مدروسة من المساعدات الاقتصادية والتقنية الخاصة لبلدي .
ولن يسمح وفد بلدي لأي وفد آخر بأن يكون له شرف إلقاء أول حجر علينا .
فمازلنا ، بعد زمان طويل من أيام ديتوش ، نلاحظ حكمة وسلامة ما قاله من أن النقد سهل ولكن الإبداع صعب .

السيد كابلاني (البانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : كنا نأمل أن

يعرض ممثل يوغوسلافيا بصراحة وواقعية أسباب ونتائج الحالة الخطيرة التي يتعرض لها الالبانيون في كوسوفو وفي أنحاء أخرى من يوغوسلافيا ، وأن يبين الطرق الكفيلة بالتغلب عليها . ولكنه آثر أن يشوه الحقيقة ، وتمادى في ذلك باختلاق الافتراءات والاتهامات ضد البانيا والالبانيين .

ولن يكون من باب الاحترام لهذه الجمعية ، ولا لمصلحة المناقشة بصفة عامة أو هذه المسألة بالذات ، أن أخوض في تفاصيل ما قاله ممثل يوغوسلافيا ، أولا لأن ما قاله ليس صحيحا وكان المقصود به صرف انتباه الجمعية العامة عن الحالة الحقيقية في

كوسوفو ويوغوسلافيا ؛ وثانيا لان ما قاله لم يسهم بشيء في تصحيح الاحوال في كوسوفو ويوغوسلافيا ، ولم يقدم أي بديل من شأنه إخراج البلد من الازمة الشاملة الخطيرة التي حلت بها .

في المناقشة العامة أكد رئيس الوفد الالباني مجددا الموقف العادل والشابث الذي تتخذه جمهورية البانيا الاشتراكية الشعبية التي أدانت الاحداث المفجعة التي وقعت في كوسوفو في ربيع هذه السنة ، واستخدام العنف وفرض الاحكام العرفية على سكان مسالمين يطالبون بالحرية وبالحقوق الديمقراطية أسوة بجميع القوميات الاخرى التي يضمها الاتحاد اليوغوسلافي . وليس بجديد أو خاف على أحد أن جمهورية البانيا الاشتراكية الشعبية والشعب الالباني يعارضان دائما العنف والارهاب حيثما ارتكبا - سواء في جنوب افريقيا أو في ناميبيا أو في الاراضي العربية المحتلة أو أمريكا الوسطى أو في أي مكان آخر ؛ وأنهما يقفان دائما إلى جانب أمم العالم ويؤيدانها بلا تحفظ عندما تتعرض للاضطهاد .

وهذا لا يدع مجالا للشك في أننا لن نغض أعيننا وننتظر بان شيئا لا يحدث عندما يمارس التمييز ضد أخوتنا في كوسوفو ويوغوسلافيا ويتعرضون للقهر والاضطهاد بل والقتل لا لسبب إلا لانهم يطالبون بالحقوق الديمقراطية والحريات الاساسية ، وعندما يُحرمون من الحكم الذاتي ، وعندما يُجبر شعب يناهز ٣ ملايين نسمة يعيش منذ قرون على أرض أجداده ويشارك مصيره الآن مع شعوب يوغوسلافيا الاخرى ، على قبول تجريده من هويته الوطنية .

لقد استمعنا إلى ممثل يوغوسلافيا وهو يصف الحالة في كوسوفو بأنها حالة فريدة للأقلية الإثنية الوحيدة في العالم التي تتمتع بجميع الحريات ، بما فيها الحق في رئاسة الاتحاد . ولكن أيا كان ما انتقاه من عبارات طنانة فلا يمكنها أن تخفي حقيقة الحالة في كوسوفو - وهي حقيقة تكذب كل كلمة قالها ممثل يوغوسلافيا .

والحقيقة هي أن كوسوفو حالة فريدة فعلا ؛ فدخل الفرد فيها مثلا لا يتعدى ثلاث دخل الفرد في اقليم الصرب ، ومعدل البطالة فيها هو أعلى معدل في يوغوسلافيا إذ يزيد

على ٣٥ في المائة من السكان في سن العمل ؛ وأن بها أعلى نسبة من الامية في الاتحاد ، وأن كوسوفو توصف عن حق بأنها جنوب يوغوسلافيا المتخلف .

ومما يثير الدهشة أن السكان الالبانيين في يوغوسلافيا لم يعد يُشار اليهم على أنهم قومية من القوميات ، وإنما باعتبارهم أقلية عرقية ، رغم أن من المعروف على مستوى العالم انهم يشكلون ثالث أكبر مجموعة سكانية في الاتحاد اليوغوسلافي متعدد الجنسيات ، بعد أهالي الصرب وكرواتيا . وهذا برهان دامغ على النظرة الحقيقية اليهم في الاتحاد اليوغوسلافي ، وعلى المكانة التي يوضعون فيها . ومن هنا تأتي الحاجة إلى إثارة دعاية ضخمة حول حق الاقلية الالبانية في شغل منصب رئاسة الاتحاد ، وهو ليس دليلا على أن الالبانيين يتمتعون بجميع الحريات السياسية والاقتصادية والثقافية وغيرها .

وحقيقة الأمر فوق ذلك أن هذه الحجة يُلجأ اليها دائما كدعاية وتُستخدم كواجهة اثنوغرافية للاتحاد ، تهدف إلى إخفاء التمييز الشامل ضد الالبانيين ومركزهم كمواطنين من الدرجة الثانية في يوغوسلافيا .

لقد حاول ممثل يوغوسلافيا أن يقنعنا بأن التعديلات الدستورية التي فرضت مؤخرا على كوسوفو لم يكن لها أي أثر سلبي على حريات الشعب الالباني في كوسوفو وحقوقه الديمقراطية ، بل على العكس من ذلك فإنها - لو صدقناه - تجعل من الالبانيين قومية متميزة في يوغوسلافيا . وأقل ما يقال عن هذه الملاحظة انها مضحكة ومثيرة للسخرية . لو صدقنا ما قاله الممثل اليوغوسلافي ، فما تفسيره لحقيقة أن الاشر المباشر لتلك التعديلات هو أن الموظفين الالبانيين يجري اقصاؤهم يوميا عن مناصبهم ومسؤولياتهم بالعشرات والمئات ، والاستعاضة عنهم بأفراد من الصرب ؟

ووفقا لمصادر يوغوسلافية فإن عدد الطلاب المسجلين في جامعة برستينا تناقص حاليا بنسبة ٤٥ في المائة ، بينما زاد عدد التلاميذ من القومية الصربية المسجلين في المدارس الثانوية بنسبة ٢٤٠ في المائة . كما فرضت العزلة على أكثر من ٣٠٠ من المفكرين الالبان بكل ما يترتب على ذلك من نتائج . ان هذا النظام المؤسسي المخزي

المستخدم في يوغوسلافيا اليوم ضد الشعب الالباني يذكّرنا بالعصور المظلمة التي شهدت أوروبا ، وبظاهرة اختفاء الأشخاص المشينة .

ومن الجدير بالذكر أن رابطة كتاب يوغوسلافيا وفنانيا قد وصفت جميع التدابير المتخذة ضد الطلاب والمفكرين الالبانيين بأنها "غير انسانية وضد الديمقراطية" . ولندكر ممثل يوغوسلافيا بأن كوسوفو والالبانيين منذ اعتماد هذه التعديلات التي زعم أنها "تغييرات ديمقراطية" يشهدون مذابح لم ترها أوروبا منذ زمن بعيد ، بل كادت أن تنساها . ويكفي أن نذكر أنه وفقا للمصادر اليوغوسلافية ، تعرض ٥٠٠ ألف الباني لملاحقة الشرطة والاجهزة القضائية في يوغوسلافيا . هذا لا يحدث في جنوب افريقيا ، بل في قلب القارة الأوروبية العريقة وفي نهاية القرن العشرين .

لقد تفاخر ممثل يوغوسلافيا بأن بلده وقع على صكوك دولية هامة عديدة . ولكن العالم يحكم على أي بلد بسلوكه - بما يفعله - لا بما يقوله . فالأفعال صوتها أعلى من الكلمات . ومما يسيئ ليوغوسلافيا التي وقعت على كل هذه الصكوك الدولية ، بما فيها ميثاق هلسنكي ، أن يكون تصرفها متناقضا مع تلك الصكوك نصا وروحا .

وكان الأخرى به أن يتكلم عن الحالة الحقيقية في كوسوفو ويوغوسلافيا ، فما من شك في أن الحضور كانوا يفضلون الاستماع إلى تفسير أو إلى كلمة أمل عن كيفية تصحيح هذه الحالة . ولكنه بكل أسف آثر أن يبدأ بالهجوم دفاعا عن النفس ، واكتشف فجأة أن هناك انتهاكات لحقوق الإنسان والمعتقدات الدينية وتمييز ضد الأقلية اليوغوسلافية في البانيا . ان الهدف من هذه الخطبة الدعائية المطولة التي كانت أشبه بزوبعة في فنجان ، افتراضي وخبيث ، ولكنه أيضا ضعيف وغير محسوب من الناحية الفنية ، لأن الحالة في كوسوفو ويوغوسلافيا لا تستقيم باتهام بلد آخر - وهو البانيا في هذه الحالة - أو بالقذف في حقه ، أو بصرف انتباه الرأي العام عن الحالة في يوغوسلافيا وواقعها المرّ .

والأسوأ من ذلك أن الشتائم والاتهامات بشأن الانتهاك المزعوم لحقوق الاقلية السلافية في ألبانيا ، التي لم تتردد يوغوسلافيا في توجيهها ضد بلدان مجاورة أخرى أيضا ، ليست فقط غير متفقة مع الحقيقة ، ولكنها أيضا بعيدة عن الروح البنّاءة والواقعية والحكمة التي يُحتاج إليها كثيرا .

إن الاتهام المتعلق بالتدخل الألباني المزعوم في الشؤون الداخلية ليوغوسلافيا حجة عفا عليها الزمن ومستهلكة تماما ولا أساس لها من الصحة ، وهي غير مقنعة سواء للعالم أو للرأي العام اليوغوسلافي نفسه . لقد ذكرت ألبانيا بشكل علني لا لبس فيه أنه ليست لها أية مطالب إقليمية في يوغوسلافيا ، وأنها لا تدعو إلى إجراء تمحيص للحدود ، وأنها تدافع عن استقرار الاتحاد اليوغوسلافي . فنحن على بينة من أن زعزعة استقرار يوغوسلافيا ستؤثر بطريقة أو بأخرى تأثيرا ضارا على ألبانيا ، وقد أثبت التاريخ أن كل ما يحدث لأي من البلدين لابد أن يمس الآخر . وقد اضطررنا مرارا إلى مواجهة عواصف التاريخ معا . ولذا فمن الواضح أن القول بتدخل ألبانيا في الشؤون الداخلية ليوغوسلافيا إنما يستخدم لمنع ألبانيا من الكلام ، ولإبقائنا صامتين بينما يُقهر ويُضطهد ألبانيون بل حتى يُداس عليهم بالدبابات ، في وسط أوروبا .

وهكذا فإن تهمة التدخل المزعوم في الشؤون الداخلية ليوغوسلافيا يراد بها أن تكون غطاء للحالة الخطيرة في كوسوفو ، التي لاتزال تثير القلق العميق ، ليس لدى الشعب الألباني وحده ، وإنما لدى العالم بأسره ، بما في ذلك الرأي العام اليوغوسلافي الواعي ، الذي يعتبر الدستور اليوغوسلافي الحالي "أكثر الدساتير في أوروبا دموية" ، دستور الدبابات ، وقد أطلق عليه هذا الاسم . وهذا يبرر القلق العميق الحقيقي . وقد أعرب بالفعل عن ذلك القلق والانشغال الرأي العام الدولي ، ومختلف وسائط الإعلام والصحافة الجماهيرية ، وأجهزة حكومية وبرلمانية ، والعديد من المؤسسات الدولية والشخصيات السياسية المعروفة . وموقفنا تجاه الأحداث في كوسوفو في يوغوسلافيا واضح . والتاريخ والحقائق والواقع لا يمكن أن يغيرها لا العنف ولا الدعاية .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : آسف لمقاطعة المتكلم ، لكن

فترة الدقائق العشر انتهت ، ولذلك أطلب اليه أن يتفضل باختتام بيانه .

السيد كابلاني (البنانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : نعم سأفعل

ذلك .

وباعتبار يوغوسلافيا جارة مباشرة لنا ، فإننا نرغب في الاحتفاظ بعلاقات حسن جوار معها . ولكن إذا أصر الجانب اليوغوسلافي على تمويل الابيض على أنه أسود أو العكس ، فلن نتردد في تسمية الاشياء باسمائها ، خاصة وأن نوايانا طيبة ، فالدوافع التي ننطلق منها ديمقراطية وإنسانية ، وهي إصلاح أوضاع الالبانيين غير الملائمة في كوسوفو ويوغوسلافيا ، واستقرار الحالة في يوغوسلافيا نفسها ، والتحسين الحقيقي في العلاقات بين بلدينا .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة لممثل يوغوسلافيا

الذي يرغب في التكلم للمرة الثانية ممارسة لحق الرد .

السيد بيتش (يوغوسلافيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يجب أن

يكون واضحا للجميع في هذه القاعة أن هذا هو ثاني تدخل في الشؤون الداخلية ليوغوسلافيا يقوم به الآن ممثل البنانيا ، وهو أسوأ مما قاله وزير خارجيته صباح اليوم . واعتقد أنه من الواضح الآن أن البنانيا تدعي لنفسها الحق في التدخل مباشرة وبشكل صارخ ، وفي مهاجمة الترتيبات الدستورية ليوغوسلافيا ، ومحاولة إثارة بعض المجموعات القومية في كوسوفو ضد السلامة الاقليمية ليوغوسلافيا وسيادتها .

واعتقد أن هذا هجوم متفطر على بلد مجاور ، وتدخل مستهتر بنظامنا وترتيباتنا الدستورية ، وأنه في حاجة حقا الى تغيير . وهو مطلب لم يسبق أن سمعنا مثله هنا . وهذا هو ما يثقل بالفعل كاهل العلاقات اليوغوسلافية الالبانية . إن ممثل البنانيا يوعز الى دعاة انفصال ، وهم اقلية ضمن الالبانيين في كوسوفو ، بمواصلة عملهم ضد النظام الدستوري لبلدي . وهذا ما لن تقبله يوغوسلافيا أبدا ، ويجب على القيادة الالبانية أن تفهم ذلك .

لقد تكلم ممثل البانيا عن الوضع الاقتصادي في كوسوفو . وأود أن أقول إننا نقر بأن كوسوفو وبطبيعة الحال العديد من الأجزاء الجنوبية الأخرى ليوغوسلافيا متخلفة . إنها متخلفة تاريخيا ، ولكنني أدعي بأن الشعب ذا الأصل الباني في كوسوفو يتمتع بمستوى معيشة أعلى بكثير من أولئك الموجودين في البانيا .

إن المشكلة الحقيقية وما يضايق البانيين هو التغييرات الدستورية التي جرت مؤخرا في يوغوسلافيا . والتي أصبحت بموجبها الجمهوريات اليوغوسلافية ، بما في ذلك جمهورية صربيا ، متساوية في ممارسة اختصاصها داخل أقاليمها . وهذا هو التغيير الذي أدخل . ولكن ذلك التغيير وضع حدا بطبيعة الحال لأنشطة بعض دعاة الانفصال في كوسوفو الذين تشجعهم بعض الدوائر الشوفينية البانية في تيرانا . وهذا هو السبب في أنهم يتصايحون ضد التغييرات الدستورية اليوغوسلافية .

إن شيئا لم يحدث . وقد تنبأ ممثل البانيا بما سأقوله ، إن الحقيقة هي أن حقوق القومية البانية - وأقول "القومية" وليس "الاقلية" - في كوسوفو لم تحد بأي شكل من الأشكال . وما نشأ نتيجة الحكم الذاتي هذا في كوسوفو ، وما نشأ نتيجة تلك التغييرات الدستورية مؤخرا ، هو أن صربيا ، باعتبارها الجمهورية التي تعد كوسوفو جزءا منها ، وهي إقليم يتمتع بالحكم الذاتي ، لها الحق في وقف بعض التدخلات من الخارج ، ووقف الضغط الذي يتعرض له أبناء صربيا ومنتفيغرو لترك ديارهم ، وهجر أصدقائهم تحت ضغط من جانب دعاة الانفصال والانتقال إلى مناطق أخرى في صربيا حتى تصبح كوسوفو خالية للمخططات التي توضع في تيرانا كجزء من "البانيا الكبرى" .

وفيما يتعلق "بالبانيا الكبرى" هذه ، أود أن أذكر فقط أشياء قليلة . لا يمكن أن تكون البانيا غير عالمية بأن هناك خرائط لـ "البانيا الكبرى" قد وزعت مبينة أجزاء كبيرة من يوغوسلافيا مضمومة إليها ، والبانيا لم تتبرأ أبدا من هذه الخرائط رغم أنها تدعي أنه ليست لديها تطلعات إقليمية . لقد قال المرحوم أنور خوجه في خطابه أمام المؤتمر الثامن لحزب العمال الباني إن البانيين في يوغوسلافيا "قد انتزعوا من وطنهم" . وبما يتمشى مع هذا الخط السياسي ، جرى الاحتفال

بالذكرى الخامسة والسبعين لحصول البانيا على الاستقلال في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ في ظل عويل وطني محموم على البانيا "المقطوعة الاشلاء" والدعوة الى الكفاح دفاعا عن السلامة الإقليمية للبلد ، و "تحرير كوسوفو ومناطق أخرى" . فما عسى أن يكون هذا إن لم يكن مطالبات عدائية ضد سلامة أراضي يوغوسلافيا ؟ هذا هو جوهر المشكلة . وأن المرء ليتساءل كيف تكون ليوغوسلافيا علاقات طيبة وتعاون مع بلد مجاور له مطالب في أراضيها ويعمل على زعزعة استقرارها .

لقد حرمت يوغوسلافيا دائما على أن تؤكد للبانيا علاقاتها الطيبة . وقد قدمنا تضحيات حتى عندما كانوا يهاجموننا منذ بضع سنوات . قدمنا تضحيات عندما استخدمنا جزءا من أراضينا لبناء سد لانتاج الكهرباء من المساقط المائية على الجانب الالباني ، وعندما بنينا خطا للسكك الحديدية يصل تيتوغراد بالأراضي البانية لتمكين البانيا من أن يكون لها اتصال ببقية أنحاء البلد .

وإنه ليؤسفني القول إن هذا قد ثبت خطأه لأن هذه الهجمات لاتزال توجه ضد السلامة الإقليمية ليوغوسلافيا . وهذا هو رد البانيا على يد الصداقة والتعاون التي نمدّها إليها .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة لممثل البانيا ،

الذي يرغب في التكلم مرة ثانية ممارسة لحق الرد .

السيد كابلاني (البانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعتقد أنه

من غير اللائق أن أتكلم بالتفصيل عما قاله ممثل يوغوسلافيا في ممارسته الثانية لحق الرد وأن أضيع وقت الجمعية في هذه الساعة المتأخرة ، خاصة وأن ممثل يوغوسلافيا لم يقل شيئاً جديداً أو مفيداً يمكن أن نستمع إليه أو أن يقدره وفدي أو الجمعية العامة .

من الواضح أن وفد يوغوسلافيا الذي ليس لديه أية حجة يدافع بها عن قضية غير عادلة لا يمكن الدفاع عنها ، ورغبة منه في الاستمرار في مناقشة غير منطقية ، حاك مجموعة أخرى من الافتراءات والاتهامات التي لا وجود لها والتي يرفضها وفد البانيا ويعتبر أنها غير جديرة بأن يتناولها بالرد .

ومن المؤكد أن أعضاء الجمعية العامة لاحظوا أن ممثل يوغوسلافيا ضاعف خلال فترة قصيرة من الزمن ، هي الفترة بين ممارسته لحق الرد في المرة الأولى ثم في المرة الثانية من حدة شتائمه ضد البانيا . وهذا يبيّن انحرافه الكامل عن طريق الحق والمنطق وعن إجراء مناقشة بئاءة ومتحضرة .

إن المسألة التي أشارها وفد البانيا في المناقشة العامة في الجمعية مسألة كبيرة وهامة . وهي تتعلق بحالة ومصير قطاع من سكان يوغوسلافيا يعتبر الثالث من حيث عدد أفراده . كما تتمثل بالحقوق والحريات الديمقراطية لامة ولشعب ، وبحررها السياسي والاقتصادي والثقافي ، وهي أمور تلقى الاهتمام في وقتنا الحالي . لكن ممثل يوغوسلافيا آثر أن يتجاهل هذه القضية وأن يلجأ إلى الكلام المبتذل وإلى التكلم في أمور لا وجود لها ، معتقداً أنه عندما يفعل ذلك قد ينج من الإدانة في الجمعية العامة ، واستمر في اتباع سياسة لا تؤدي إلا إلى طريق مسدود .

رفعت الجلسة الساعة ١٩/٤٥